الأخبار
al-akhbar

السبت 28 تشرين الثاني 2026
العدد 5938 السنة الحادية والعشرون
Samedi 28 Novembre 2026 no 5938 21ème année

www.al-akhbar.com

24 صفحة
100000 ليرة



كلمات
سماح ادريس
فلسطين في متن النص

العدو يطلق حملة تعبئة دولية ضد المقاومة
السلطة تساعد الاحتلال على وصم المقاومين بالإرهاب
2



الضفة
مملكة المستوطنين
8

(أ ف ب)

تقرير
محافظ بيروت يُهدي ABC طريقاً في الأشرفية!



04

الحدث
شبح فرانكو يخيّم على اسبانيا



10

تقرير



المغرب - إسرائيل
مختبرات الإبادة تنعش التطبيع

12

قضية اليوم

العدو يطلق حملة تعبئة دولية

حين تساعد السلطة الاحتلال على وصم المقاومة بالإرهاب

محمد حسن سويدان

«كشف بنية الوكالة: تقويض حزب الله للسيادة اللبنانية»، عنوان التقرير الذي أرسلته البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة في جنيف، في أيلول 2026. ويتوجّه التقرير، المؤلّف من 45 صفحة، إلى الحكومات والمؤسسات الدولية بمطلبين متلازمين: الأوّل، تصنيف حزب الله ببنيته الكاملة، من دون أي فصل بين جناح سياسي أو اجتماعي أو عسكري، منظمةً إرهابية. والثاني، حشد التأييد الدولي لتنفيذ «اتفاق الإطار الثلاثي» الموقّع بين لبنان وإسرائيل والولايات المتحدة في 26 حزيران 2026.

غير أن الهدف الأعمق للوثيقة يتجاوز مجرّد الترويج لاتفاق الإطار إلى ما يمكن وصفه بـ«التدويل السياسي» للتفسير الإسرائيلي لبنوده. فبينما قد تؤيّد دول كثيرة مبدأ سيادة لبنان وانسحاب القوات الإسرائيلية وعودة الحكومات والمؤسسات الدولية بمطلبين متلازمين: الأوّل، تصنيف حزب الله ببنيته الكاملة، من دون أي فصل بين جناح سياسي أو اجتماعي أو عسكري، منظمةً إرهابية. والثاني، حشد التأييد الدولي لتنفيذ «اتفاق الإطار الثلاثي» الموقّع بين لبنان وإسرائيل والولايات المتحدة في 26 حزيران 2026.

غير أن الهدف الأعمق للوثيقة يتجاوز مجرّد الترويج لاتفاق الإطار إلى ما يمكن وصفه بـ«التدويل السياسي» للتفسير الإسرائيلي لبنوده. فبينما قد تؤيّد دول كثيرة مبدأ سيادة لبنان وانسحاب القوات الإسرائيلية وعودة الحكومات والمؤسسات الدولية إلى إقناع العالم بتبنّي ترتيبة زمنية محدّدة تجعل الانسحاب الإسرائيلي، وإعادة الإعمار، وعودة الأهالي مشروطة جميعها بتحقّق مسبق من نزع سلاح المقاومة في لبنان، بحيث تتحوّل القراءة الإسرائيلية للاتفاق إلى معيار دولي محاسبة لبنان وتحديد المسؤول عن أي تأخير.

الاحتلال الغائب عن رواية نشأة حزب الله

تدّعي الرواية الإسرائيلية في التقرير أن «حزب الله» أداة إيرانية قامت عام 1982، وتخضع قراراتها السياسية والعسكرية بالكامل لطهران، وأن تصنيفه الدولي كمنظمة إرهابية ونزع سلاحه يشكل مدخلاً وحيداً لاستعادة استقلال لبنان.

غير أن أول ما ينقض هذه السردية يأتي على لسان رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك نفسه، الذي أقرّ صراحة عام 2006 بأن «وجودنا في لبنان هو الذي خلق حزب الله». إذ تثبت الوقائع التاريخية أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية سبق نشأة الحزب بعقود؛ بدءاً من التوغل في القرى الجنوبية عام 1948 واجتياح العام 1978، وصولاً إلى الاجتياح الكبير وحصار بيروت عام 1982، وحينها انطلقت مقاومة وطنية متعددة المشارب. لكن العدو يريد تفسيره للدعم والتدريب الإيراني، بانيه مصدر اكتساب الحزب لبنيته وقدراته، متجاهلاً أن الاحتلال هو أصل نشوء المقاومة.

وينسحب هذا التجاهل على زعم إسرائيل أن حرب 2024، لم تكن لتقع لولا أن حزب الله فتح جبهة إسناد أغزة في تشرين الأول 2023. إذ تغفل هذه الرواية عمداً أن العمليات التي استهلّ بها الحزب تلك الجبهة اقتصرت على استهداف نقاطٍ ومواقع في مزارع شبعا، وهي أرض محتلة داخل الأراضي اللبنانية، يملك اللبنانيون حقاً مشروعاً في تحريرها، ما يجعل إسرائيل هي المعتدي الأول في هذا السياق؛ فبينما التزم الحزب باستهداف مواقع محتلة ضمن أرضه، بادرت إسرائيل إلى مهاجمة القرى والبلدات اللبنانية الآمنة وتوسيع رقعة العدوان خارج تلك النقاط. يضاف إلى ذلك ما تؤكده شهادات قادة إسرائيل أنفسهم حول دعم تحقيم في توجيه ضربة استباقية واسعة للبنان منذ الساعات الأولى، قبل أن يفعّلوا في أيلول 2024 خططاً عسكرية واستخباراتية أُعدّت قبل سنوات، شملت تفجير أجهزة الاتصال. كذلك تغفل الرواية الإسرائيلية سياق اطلاق الصواريخ الستة في 2 آذار 2026؛ حيث كان العدو يواصل استباحة لبنان، رغم توقيع اتفاقية 27 تشرين الثاني 2024، التي تفرض وقفاً للعمليات العسكرية. ويتجاهل تقرير العدو ان إسرائيل استباحت السيادة اللبنانية بنحو 1200 عملية عسكرية وآلاف الخروق واحتلال خمسة مواقع حدودية، واغتيال نحو 400 شهيد لبناني وتدمير مئات المنشآت المدنية. وهي أفعال كانت توجب الرد عليها، بالصواريخ الستة او بغيرها.

أما زعم تل ابيب في تقريرها بأن نزع سلاح الحزب وحده يعيد للبنان استقلاله، فتفضح انتقائيّته الفقرة الرابعة من قرار مجلس الأمن رقم 2790 الصادر عام 2025؛ إذ تربط هذه الفقرة في نص واحد بين مطالبة الدولة اللبنانية بحصر السلاح والسلطة بيدها، ومطالبة إسرائيل بالانسحاب الفوري من خمسة مواقع حدودية تحتلها داخل الأراضي اللبنانية ورفع المناطق العازلة شمال الخط الأزرق ووقف كل هجماتها على لبنان. وحين تتمسك الرواية الإسرائيلية بشق نزع السلاح وتتجاهل التزامها بالانسحاب ووقف الاعتداءات، فإنها تفرغ مفهوم «السيادة اللبنانية» من مضمونه عبر مصادرة الأرض التي يُفترض بالدولة بسط سلطتها عليها.

> **يتكل العدو في تقريره على وقائع تثبت بنفسها ان جرائم اسرائيل تعود الى عقود خلت، وان الاحتلال سابق على نشوء الحزب، وان افعال المقاومة اقتصرت على الاراضي المحتلة**

ما تطمسه الرواية الإسرائيلية

تجمع الرواية الإسرائيلية تفجيرات لبنان والارجنتين واتهامات التمويل وغسل الأموال في سجلّ واحد، لتصوير «حزب الله» كتهديد عابر للحدود وتبرير تصنيفه واستهدافه بجميع مؤسساته السياسية والعسكرية والاجتماعية.

والمفارقة التأسيسية التي تتجاهلها تل أبيب، هي أن إسرائيل نفسها شكّلت «الفاعل العابر الأول للحدود» في المنطقة، منذ تخطّت الحركة الصهيونية حدود الجغرافيا والقانون الدولي لاحتلال فلسطين واقتلاع شعبها، قبل أن تحوّل انتهاك سيادة الدول إلى عقيدة أمنية دائمة؛ إذ يحفل سجلّها الرسمي، ولا سيما عمليات جهاز «الموساد»، بعشرات الاغتيالات والتفجيرات والخطف وتفخيخ سلاسل التوريد المدنية عبر قارات العالم، سواء في العواصم الأوروبية والعربية، او في جريمة أن بياناً وُزّع في مدينتي صيدا وبيروت باسم «أنصار الله»، تبنّى العملية عقب خطف إسرائيل للقيادي مصطفى الديراني وقصفها معسكراً في البقاع.

من «الخطر العابر للحدود» إلى قصف المرافق الحياتية

تدرج الرواية الإسرائيلية المؤسسات المدنية والاجتماعية والاقتصادية في لبنان ضمن ما تسمّيه «منظومات تمويل الإرهاب ودعمه»، لتصوير تعطيلها إضعافاً للقدرات العسكرية لحزب الله وتبرير استهدافها المباشر. وتظهر قفزة تضليلية متعمّدة تنتقل بالقارئ من ملفّات الأمن والتفجيرات، إلى استباحة البنية الحياتية اليومية للبنانيين. فبعد ترسيخ سردية «التهديد العابر للحدود»، يعمد التقرير الإسرائيلي إلى وسم جمعية «القرض الحسن» بـ«الخزانة الداخلية» للحزب، ثم يضمّ فروعها، جنباً إلى جنب مع محطات ومستودعات وقود «الأمانة» ومتاجر «السجّاد» التموينية، تحت مظلة فضفاضة تُسمّى «منظومات الدعم» المالي والاجتماعي والاقتصادي.

وبهذا الترتيب المنهجي، لا يكتفي العدو بمحاولة تجريم بيئة اجتماعية كاملة، بل يعمد الى صنع ذريعة عملياتية مسبقة لقصف مرافق مدنية خالصة يقصدها اللبنانيون للاقتراض وتأمين المحروقات وشراء سلعهم الغذائية الأساسية، لأن مجرّد دمج هذه التعاونيات والمؤسسات الخدماتية قسراً في سياق تمويل العمليات العسكرية، يتيح لتل أبيب تدميرها وتجفيف خدماتها الحيوية، وتسويق جريمته امام الرأي العام الدولي بوصفه إجراءً أمنياً مشروعاً لتقويض قدرات الحزب، محوّلةً بذلك حاجات الناس المعيشية اليومية إلى أهداف حربية.

ما تسقطه السردية الإسرائيلية

تحمّل الرواية الإسرائيلية حزب الله المسؤولية القانونية والأخلاقية الحصرية عن دمار لبنان ومعاناة أهله بذريعة الاستخدام العسكري للمنازل والمرافق، وتدعو باسم حقوق الضحايا إلى تصنيفه الشامل كمنظمة إرهابية ودعم «اتفاق الإطار» لنزع سلاحه.

والبحث في التاريخ خير دليل على أن التدمير والجرائم الإسرائيلية في لبنان تعود إلى ما قبل تأسيس الحزب أصلاً. وعلى سبيل المثال، قبل أربعة أعوام من نشوء حزب الله، هاجمت إسرائيل خلال اجتياح آذار 1978 وحده 358 قرية في جنوب لبنان في سبعة أيام، وقتلت قوات الإحتلال خلال أسبوع 1,168 شخصاً، بينهم 140 في بلدة العبّاسية وحدها، أي نحو 12% من مجموع الشهداء. ودمّرت 2,500 منزل تدميراً كاملاً وألحقت أضراراً جسيمة بـ620 منزلاً، أي إنّ أربعة من كلّ خمسة منازل شملتها هذه الحصيلة هُدمت بالكامل قبل أن يكون للحزب سلاحٌ أو مقاتلون.

ويمكن نقض الرواية الإسرائيلية من خلال تصريحات المسؤولين الإسرائيليين. فقد أعلن وزير الدفاع يسرائيل كاتس في آذار 2026 قراراً بهدم جميع منازل القرى الحدودية اللبنانية «وفق نموذج رفح وبيت حانون» استناداً إلى موقعها الجغرافي المجرّد، موسّعاً بذلك عقيدة «القوة غير المتناسبة» التي أقرّها عام 2008 المكلف الحالي بتشكيل الحكومة غادي آيزنكوت لاعتبار القرى برمتها قواعد عسكرية.

وتُترجم الأرقام الميدانية هذه الأوامر المعلنة؛ إذ أحصى لبنان تدمير أكثر من 75% من مباني 43 قرية، وتضرر 101 ألف وحدة سكنية، وتهجير 1,2 مليون شخص، وسقوط 8,957 شهيداً (نصفهم تقريباً منذ آذار 2026)، وقد وثّقت منظمتا «العفو الدولية»، «هيومن رايتس ووتش» و«اليونيفيل» وقائع ترقى إلى جرائم حرب لا صلة لها بأي ضرورة قتالية، من إبادة عائلات كاملة بلا إنذار وقتل 303 أشخاص في عشر دقائق، إلى قتل 130 مسعفاً واستهداف الصحافيّين عمداً، واستخدام الفوسفور الأبيض والذخائر العنقودية وقصف الملاجئ الأممية كما في مجزرة قانا، وصولاً إلى تفخيخ القرى وحرف مساجدها ومقابرها بعد السيطرة عليها ومنع أهالي 53 قرية من العودة بحجّة إقامة منطقة عازلة.

إسرائيل واللا شرعية الدولية

تستدعي الرواية الإسرائيلية «اتفاق الطائف» والقرارات الأممية لاتهام الدولة اللبنانية بالتقاعس وعدم نزع سلاح حزب الله، وتُرجع فشل التنفيذ إلى ضعف الجيش اللبناني وقوات «اليونيفيل»، لتصوير نفسها طرفاً يطالب بتطبيق الشرعية الدولية.

عند تناول اتفاق الطائف يُغفل التقرير الإسرائيلي باباً كاملاً في الاتفاق بعنوان «تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي». فمع انتهاء الحرب الأهلية، شكّل الرئيس عمر كرامي عام 1991 حكومة لتنفيذ بنود «الطائف»، وفي مقدّمتها إنهاء المظاهر المسلّحة. ووضع البيان الوزاري لتلك الحكومة، الذي نالت على أساسه ثقة البرلمان، تفسيراً واضحاً يفرّق بين سلاح الحزب الأهلية الداخلي، وبين السلاح الذي يقاتل الاحتلال؛ وتعهّدت الحكومة في بند «بسط سلطة الدولة» بحلّ جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها، لكنّها في المقابل نصّت صراحة في بند «تحرير الجنوب والبقاع الغربي» على «حقّ الشعب اللبناني في المقاومة الوطنية المشروعة»، رابطةً هذا الحقّ بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي على الجنوب.

ودافعت السلطات اللبنانية عن التمييز بين ميليشيات الحرب الأهلية وبين المقاومة في المحافل الدولية. وعقب صدور القرار 1559؛ وثّق الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في تقريره مطلع تشرين الأول 2004، وتبعه ردّ خطي رسمي أودعه لبنان الأمم المتحدة بعد أربعة أيام، اعتراضَ الحكومة اللبنانية على وصف الحزب بـ«الميليشيا»، وتأكيدها منحه الغطاء السياسي بوصفه حركة مقاومة وطنية.

أما في ما يتعلّق بالتمرّد الإسرائيلي على مجلس الأمن، فإن سجل تل أبيب أقدم من نشأة حزب الله نفسه. فمنذ القرار 316 عام 1972 الذي أدان تجاهلها خمسة قرارات سابقة، مروراً بالقرار 444 عام 1979 الذي دمغ عرقلتها لـ«اليونيفل» وتمويلها ميليشيات مسلحة خارج سلطة الدولة، وصولاً إلى القرار 517 إبان اجتياح 1982 الذي لامها على خرق ستة قرارات تتعلق بالانسحاب وحماية المدنيين.

وينسحب هذا الاجتزاء على قراءتها للقرارين 1559 و1701؛ إذ تتناسى مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة والقرار 2695 لها بالانسحاب من شمال الغجر ووقف الطلعات الجوية التي تقوّض هيبة الأجهزة الأمنية اللبنانية، كما تطمس خرقها لمهلة الستين يوماً في ترتيب تشرين الثاني 2024، وإلزام القرار 2790 لها بإخلاء خمسة مواقع حدودية ورفع المناطق العازلة لتمكين الجيش اللبناني من الانتشار.

إبن تقع مسؤولية السلطة اللبنانية؟

لا تكتمل قراءة تقرير جنيف من دون وضع اليد على المسؤولية السياسية المباشرة للسلطة اللبنانية، كونها فتحت الباب بيدها لهذا التدخّل الإسرائيلي الفجّ في شؤون لبنان الداخلية أمام المحافل الأممية. فعند توقيع السلطة «اتفاق الإطار الثلاثي»، كانت تتخلى عن الضمانات الضمنية الحاسمة في اتفاق 27 تشرين الثاني 2024، التي تُلزم إسرائيل بوقف عملياتها الهجومية، وتحدّد سقفاً لا يتجاوز ستين يوماً لانسحابها بالتوازي مع انتشار الجيش اللبناني، وتحفظ حقّ اللجوء المباشر إلى مجلس الأمن، وهو ما مكّن العدو اليوم، من مخاطبة العواصم الأجنبية بلسان السلطة اللبنانية نفسها، مستشهدا بمواقف التمييز بين ميليشيات الحرب الأهلية وبين المقاومة في المحافل الدولية. وعقب صدور القرار 1559؛ وثّق الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في تقريره مطلع تشرين الأول 2004، وتبعه ردّ خطي رسمي أودعه لبنان الأمم المتحدة بعد أربعة أيام، اعتراضَ الحكومة اللبنانية على وصف الحزب بـ«الميليشيا»، وتأكيدها منحه الغطاء السياسي بوصفه حركة مقاومة وطنية.

أما في ما يتعلّق بالتمرّد الإسرائيلي على مجلس الأمن، فإن سجل تل أبيب أقدم من نشأة حزب الله نفسه. فمنذ القرار 316 عام 1972 الذي أدان تجاهلها خمسة قرارات سابقة، مروراً بالقرار 444 عام 1979 الذي دمغ عرقلتها لـ«اليونيفل» وتمويلها ميليشيات مسلحة خارج سلطة الدولة، وصولاً إلى القرار 517 إبان اجتياح 1982 الذي لامها على خرق ستة قرارات تتعلق بالانسحاب وحماية المدنيين.

وينسحب هذا الاجتزاء على قراءتها للقرارين 1559 و1701؛ إذ تتناسى مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة والقرار 2695 لها بالانسحاب من شمال الغجر ووقف الطلعات الجوية التي تقوّض هيبة الأجهزة الأمنية اللبنانية، كما تطمس خرقها لمهلة الستين يوماً في ترتيب تشرين الثاني 2024، وإلزام القرار 2790 لها بإخلاء خمسة مواقع حدودية ورفع المناطق العازلة لتمكين الجيش اللبناني من الانتشار.

إبن تقع مسؤولية السلطة اللبنانية؟

لا تكتمل قراءة تقرير جنيف من دون وضع اليد على المسؤولية السياسية المباشرة للسلطة اللبنانية، كونها فتحت الباب بيدها لهذا التدخّل الإسرائيلي الفجّ في شؤون لبنان الداخلية أمام المحافل الأممية. فعند توقيع السلطة «اتفاق الإطار الثلاثي»، كانت تتخلى عن الضمانات الضمنية الحاسمة في اتفاق 27 تشرين الثاني 2024، التي تُلزم إسرائيل بوقف عملياتها الهجومية، وتحدّد سقفاً لا يتجاوز ستين يوماً لانسحابها بالتوازي مع انتشار الجيش اللبناني، وتحفظ حقّ اللجوء المباشر إلى مجلس الأمن، وهو ما مكّن العدو اليوم، من مخاطبة العواصم الأجنبية بلسان السلطة اللبنانية نفسها، مستشهدا بمواقف التمييز بين ميليشيات الحرب الأهلية وبين المقاومة في المحافل الدولية. وعقب صدور القرار 1559؛ وثّق الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في تقريره مطلع تشرين



النار العدوان في النبطية الفوقا (علي حشيشو)

تقرير اسرائيل الى الامم المتحدة : حزب الله بكل فئاته منظمة ارهابية

في أيلول 2026، قدّمت البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة في جنيف تقريراً موسّعاً بعنوان «كشف بنية الوكالة: تقويض حزب الله للسيادة اللبنانية». والوثيقة الإسرائيلية، التي اطلعت «الأخبار» على نسخة منها، تعتمد بناءً إقناعياً متدرّجاً توجيه القارئ الأجنبي نحو استنتاجات التي تريد تكريسها. فهي تستحضر، بدايةً، القرارات الدولية السابقة، ولا سيما القرارين 1559 و1701، لإضفاء شرعية قانونية على مبدأ نزع السلاح. ثم تزعم فشل الآليات السابقة وتفاهمات وقف إطلاق النار في تشرين الثاني 2024، تمهيداً لتسويق اتفاق حزيران 2026 بوصفه الصيغة الوحيدة القابلة للتنفيذ، بذريعة ما يتضمنه من ترتيبة جغرافية ومناطق تجريبية وآليات للتحقّق. وفي صلب هذه الهندسة، يعيد التقرير صياغة مفهوم «السيادة اللبنانية» بشقّيه: حصرية سلطة الدولة على السلاح وقرار الحرب، وسيادتها على أراضيها التي تنتشر فيها قوات إسرائيلية، لكنه يربط استعادة الشق الثاني بإنجاز الأول، موظّفاً شعار دعم السيادة اللبنانية نفسه لتبرير رهن الانسحاب الإسرائيلي بالأداء الأمني اللبناني. ولخدمة هذه الغاية، تبني البعثة الإسرائيلية سرديتها على ثماني ركائز مترابطة، تشكّل متن التقرير وملاحقه.

تنظيم واحد تحت مرجعية إيرانية

ينطلق التقرير من تأسيس حزب الله عام 1982 برعاية الحرس الثوري الإيراني، معتبراً أن التزام الحزب بعقيدة «ولاية الفقيه» يُخضع قراراته السياسية والعسكرية لسلطة المرشد الأعلى في طهران. ويسرد أوجه الدعم الإيراني، من التمويل ونقل الأسلحة إلى المساعدة في تصنيعها محلياً، فضلاً عن تدخّل الحزب في سوريا، وروابطه بفصائل عراقية، ومزاعمه بشأن تفويضه حركة حماس بالعمل من لبنان. ويخلص إلى أن الفصل بين الجناحين السياسي والعسكري «مصطنع»، ويُستخدم لحماية الشرعية السياسية للحزب، واستقطاب التمويل، وتحصين بنيته التحتية. وبذلك، يخدم هذا الطرح هدفي التقرير معاً: تبرير التصنيف الإرهابي الشامل للحزب، وتصوير نزع سلاحه بوصفه مدخلاً لاستعادة لبنان استقلاله عن إيران.

تهديد امني وجنائي عابر للحدود

يوسّع التقرير دائرة المخاطبة لتشمل مباشرةً مصالح الدول الأجنبية، فينسب إلى الحزب تفجيري بيروت اللذين استهدفا مواقع أميركية وفرنسية عام 1983، وتفجيري السفارة الإسرائيلية ومركز «أميا» في الأرجنتين، وهجوم بورغاس في بلغاريا، فضلاً عن مزاعم تتعلق بالتحضير لعمليات او تخزين مواد في تايلاند وقبرص. وإلى ملف الإرهاب، يضيف التقرير ملفاً مالياً وجنائياً، متهماً الحزب بتمويل أنشطته عبر التجارة غير المشروعة، وإنتاج حبوب «الكبتاغون» وتوزيعها، وغسل الأموال في أميركا اللاتينية وغرب أفريقيا. كما يصوّر مؤسسة «القرض الحسن» بوصفها خزينة مالية موازية تعمل خارج رقابة مصرف لبنان، وتتيح للحزب التلاعب على العقوبات.

سلطة موازية عبر الخدمات والنفوذ والترهيب

يصوّر التقرير نفوذ الحزب الداخلي خارج إطار السلاح عبر ثلاث قنوات: قناة اجتماعية تبني التبعية داخل البيئة الشيعية من خلال «الهيئة الصحية الإسلامية» ومخازن «السجاد» التموينية وشركة «الأمانة» للمحروقات؛ وقناة مؤسساتية تتيح له، عبر المشاركة الحكومية، تعطيل القرارات الوطنية وتحويل الموارد العامة والنفوذ في المرافئ ومطار بيروت؛ وقناة قسرية ينسب عبرها للحزب اغتيال الرئيس رفيق الحريري، والسيطرة المسلّحة على غرب بيروت في أيار 2008، وترهيب القاضي طارق البيطار في تحقيقات مرفأ بيروت، إلى جانب تقديم تصريحات لمحمود قماطي حول قلب الحكومة «رأساً على عقب»، ومقارنة نواف الموسوي للرئيس جوزيف عون بأنور السادات، كتهديدات مباشرة لمجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية.

مصادرة قرار الحرب والسلم

ويطرح التقرير اختباراً عملياً للسيادة من خلال السؤال عمّن يملك قرار إدخال لبنان في الحرب. ويقدّم فتح جبهة تشرين الأول/ 2023 إسناداً لحركة حماس، ثم تصعيد آذار 2026 عقب اغتيال السيد علي خامنئي، نيابةً عن إيران، بوصفهما نموذجيْن لقرار يتخذه الحزب ويدفع المجتمع اللبناني بأسره ثمنه. وفي المقابل، يستعرض ما يصفه بخطر «قوة الرضوان»، والأنفاق العابرة للحدود، وخطة غزو الجليل وتهجير أكثر من 63 ألف إسرائيلي من شمال فلسطين المحتلة. ويؤكد أن الحزب، رغم الخسائر التي تكبّدها، لا يزال يحتفظ بقدرة على إعادة التسلّح، مستفيداً من التمويل الإيراني والتصنيع المحلي والطائرات المسيّرة. ومن هنا، يخلص التقرير إلى أن وقف إطلاق النار لا يكفي ما لم يقترن بنزع سلاح الحزب والتحقّق من تنفيذه.

الحزب مسؤول عن معاناة المدنيين

ويتّهم التقرير الحزب بتعمّد نشر أصوله العسكرية داخل المنازل والمدارس ودور العبادة والمناطق الزراعية والمرافق الطبية، وباستغلال سيارات الإسعاف والعمل قرب مواقع «اليونيفيل» لتقييد حرية الرد الإسرائيلي، مستنداً إلى صور أُدرجت في الملحق الأول لتدعيم مزاعمه. ومن هذه الاتهامات، ينتقل الملخّص التنفيذي إلى تحميل الحزب «المسؤولية الأخلاقية والقانونية الحصرية» عن معاناة المدنيين في كل من إسرائيل ولبنان. أما الملحق الثاني، فيتولى الدفاع عن إجراءات الاستهداف والإنذار التي يعتمدها الجيش الإسرائيلي، مطالباً بتقييم قانونية كل غارة إسرائيلية على حدة، وواصفاً الوجود العسكري الإسرائيلي في لبنان بأنه «مؤقّت».

المحاسبة واحتكار السلاح شرطان للسلام

تشكّل هذه الركيزة الحلقة المفصلية في التقرير، وتختصرها جملة محورية وردت في الملخّص التنفيذي، مفادها أن السلام الدائم وحماية أرواح المدنيين واحترام حقوق الإنسان تتوقف على «محاسبة حزب الله بالكامل عن جرائم حربه وفرض احتكار صارم للدولة على السلاح». وهكذا، يربط التقرير بين مطلب التصنيف الإرهابي الشامل، بوصفه أداة للمحاسبة وتقييد الحركة، ومطلب دعم اتفاق الإطار، بوصفه أداة لحصر السلاح. ومن خلال هذا الربط، يخاطب الدول المعنية بحقوق الإنسان وحماية المدنيين، ساعياً إلى استقطابها لتبنّي المطالب الأمنية الإسرائيلية ذاتها.

تصوير نزع السلاح كالتزام شرعي متعثّر

ويرسم التقرير مساراً متصلاً يبدأ باتفاق الطائف والقرارين 1559 و1701، ويمتد إلى تفاهمات تشرين الثاني 2024، عازياً تعثّر تنفيذها إلى عرقلة الحزب دوريات «اليونيفل»، بذريعة دخولها إلى ملكيات خاصة، وإلى إخفاء البنى العسكرية. ويزعم، استناداً إلى رسائل أودعها في الملحق الثالث، أن إسرائيل وجّهت تحذيرات إلى الأمم المتحدة على مدى سنوات. كذلك، يستند إلى قرارات مجلس الوزراء اللبناني وخطة الجيش وتصريحات الرئيس جوزيف عون ورئيس الحكومة نواف سلام، لإثبات وجود إجماع رسمي على حصر السلاح، مع التشكيك في قدرة الجيش على تنفيذ هذه المهمة جنوب الليطاني. ويذهب أبعد من ذلك، إذ يضع عنواناً فرعياً هو «إجراء الحكومة اللبنانية بحظر حزب الله»، في محاولة للإيحاء بأن الموقف الرسمي اللبناني يتطابق مع مطلب التصنيف الإرهابي الشامل.

> **يضع التقرير مجموعة من الاحداث في سياق يراد منه اقناع العالم بسردية تنفي عن اسرائيل مسؤوليات القتل والتدمير والاحتلال**

اتفاق الاطار كآلية تنفيذية بموافقة لبنان

يختتم التقرير بنيانه بالتشديد على مشاركة لبنان في المفاوضات التي جرت بوساطة أميركية، واستمرار المحادثات المباشرة بعدها، في مقابل رفض حزب الله لها، ليقدّم اتفاق الإطار بوصفه مساراً حظي بموافقة بيروت الرسمية. لكنه يربط هذه الموافقة بترتيبات متدرجة وصارمة: يتولى الجيش اللبناني المسؤولية الأمنية في ما يسمّيه «المناطق التجريبية»، ويُنزع سلاح الجماعات غير الدولتيّة، على أن تعيد القوات الإسرائيلية انتشارها تدريجياً بعد التحقّق من إحراز تقدم في هذه المناطق. كذلك، يربط إعادة الإعمار وعودة السكان بمستوى التقدم المحرز في تنفيذ هذه الترتيبات، واضعاً الانسحاب الإسرائيلي والتعافي في الجنوب ضمن مسار مشروط بالأداء الأمني اللبناني.

تقرير

محافظ بيروت يُهدي ABC طريقاً في الأشرفية!

لينا فخر الدين

في وقت تشكو فيه بلدية بيروت من تراجع مداخيلها، ويكابد موظفوها وعناصر فوجَي الإطفاء والحرس البلدي لتحصيل مستحقاتهم، وصولاً إلى سابقة اعتكاف عناصر الإطفاء عن أداء مهماتهم احتجاجاً على حرمانهم من حقوقهم في الطبابة والاستشفاء، كان محافظ بيروت، القاضي مروان عبود، أكثر سخاءً في التعامل مع أصحاب النفوذ والمصالح التجارية الكبرى. فبجرّة قلم، فرّط عبّود بحقوق البلدية لمصلحة مجمع ABC التجاري في الأشرفية، عبر «إهداء» المجمع جزءاً من طريق حيوية من دون أي مقابل، متجاوزاً صلاحيات المجلس البلدي والأصول القانونية التي ترعى التصرّف بالملك العام.

ولم يكن المشروع - المخالفة، الذي أُنجز في غضون أيام قليلة، ليبلغ مرحلة التنفيذ بهذه السرعة لولا ما يتحدث عنه أعضاء في المجلس البلدي من تنسيق بين عدد من الأعضاء والمعنيين في البلدية، تولّوا الدفع باتجاه إقراره داخل لجنة الأشغال، قبل أن يتولى المحافظ بنفسه تمريره، متجاوزاً اعتراضات أعضاء اللجنة وصلاحيات المجلس البلدي.

ما كان للمشروع، الذي أُنجز في غضون أيام قليلة، أن يبلغ مرحلة التنفيذ بهذه السرعة لولا ما يصفه بعض أعضاء المجلس البلدي بالتواطؤ بين عدد من الأعضاء والمعنيين في البلدية، الذين تولّوا الدفع باتجاه إقراره داخل لجنة الأشغال، قبل أن يتدخّل المحافظ لتمريره، متجاوزاً اعتراضات أعضاء اللجنة وضارباً بصلاحيات المجلس البلدي عرض الحائط.

وتتمثل المخالفة في اقتطاع جزء من الطريق الواصلة بين شارعي مار متر وفرن الحايك في الأشرفية، عبر تضييق المسلك المخصص للسيارات المتجهة نزولاً، وضمّ المساحة المقتطعة إلى مدخل المجمع التجاري بعد توسيع الرصيف، فضلاً عن وضع أحواض للزهور في وسط الطريق، للفصل بين السيارات النازلة وتلك المتجهة صعوداً نحو ساحة ساسين. علماً أن سالكي هذا المسلك المستحدث لا يقصدون بالضرورة موقف سيارات ABC، الذي يقع مدخله أصلاً في شارع مريم جحشان المحاذي.

وسارع المحافظ إلى تلبية طلب إدارة ABC، بذريعة منع السيارات من الركون بمحاذاة المجمع التجاري، من دون الأخذ في الحسبان الازدحام الذي سيتسبب به تضييق الطريق، الضيقة أساساً. وقد بدّدت التداعيات تظهّر شكاوى أصحاب المحال التجارية في المنطقة من تعذّر ركن سيارات زبائنهم أو توقفها أمام محالهم، ولو لدقائق معدودة لشراء حاجياتهم. إلا أن البلدية أدارت «أذنها الطرشاء» لشكاوى جيران المجمع.

> نائب رئيس البلدية المحسوب على «القوات» تولّى تمرير المشروع في لجنة الأشغال رغم اعتراضات زملائه

لكن الأخطر يتمثّل في تجاوز عبود صلاحيات المجلس البلدي، إذ سمح بتنفيذ المشروع من دون العودة إلى المجلس أو استصدار قرار منه، مكتفياً بموافقته الشخصية ومتابعته الأشغال ميدانياً، وهو ما يشكّل، بحسب أعضاء في البلدية، مخالفة للأصول القانونية التي تفرض عرض مشروع من هذا النوع على السلطة التقريرية قبل إقراره وتنفيذه.

(هيثم الموسوي)



وتشير معلومات «الأخبار» إلى أن نائب رئيس المجلس البلدي، راغب حداد، المحسوب على «القوات اللبنانية»، تولّى منذ البداية مهمة استعجال البتّ بطلب إدارة ABC بنداً أول على جدول أعمال اللجنة، وحضر الجلسة حاملاً ملفاً تفصيلياً عن المشروع، تولّى بنفسه شرحه لأعضاء اللجنة، وتولّى الدفاع عنه في مواجهة اعتراضات زملائه. إلا أن مساعيه اصطدمت بمعارضة عدد من أعضاء اللجنة، الذين استغربوا تخصيص المجمع التجاري مساحة من الملك العام في شارع تُقدّر القيمة العقارية للعقارات المحيطة به بمليارات الدولارات، من دون أي مقابل أو مبرر مقنع لاقتطاع جزء من الطريق لمصلحته. ولم يقتنع المعترضون بذريعة منع السيارات من الركون بمحاذاة المجمع، معتبرين أن تحقيق هذه الغاية لا يستدعي اقتطاع جزء من الطريق، خصوصاً أن للمجمع عناصر حراسة عند بابه الرئيسي يمنعون السيارات من الركون، فضلاً عن وجود حواجز بلاستيكية وُضعت سابقاً للغرض نفسه. وأبدى عدد من الأعضاء خشيتهم من أن تعمد إدارة المجمع، في مرحلة لاحقة، إلى استثمار المساحة المقتطعة تجارياً، عبر إقامة مقهى عليها بعد توسيع الرصيف، بعدما تكون قد كرّست وضع يدها عليها كأمر واقع.

ورغم إصرار حداد على إقرار المشروع، قرر رئيس البلدية إحالته إلى مصلحة الهندسة لإبداء الرأي فيه. ولكن قبل أن تطّلع المصلحة على الملف، الذي لم يمضِ على إحالته إليها سوى أيام قليلة، فوجئ أعضاء المجلس البلدي بإعطاء المحافظ موافقته على تنفيذ المشروع، من دون انتظار رأي المصلحة الفنية أو استصدار قرار عن المجلس البلدي. وهكذا، تحوّل المشروع، الذي لم يُحسم داخل لجنة الأشغال، إلى أمر واقع بين ليلة وضحاها، ولم تستغرق الأشغال سوى أيام معدودة، ونُفّذ معظمها ليلاً وخلال أيام العطل.

وقد حاول عضو المجلس البلدي سعيد حديفة عرقلة المشروع، فأجرى اتصالات متكررة بعيود لحثّه على عدم تمريره، قبل أن يتوجه إلى موقع الأشغال برفقة عدد من أبناء المنطقة لمنع استكمالها. ووفق المعلومات، نجح حديفة في الحؤول دون تحويل كامل المساحة المقتطعة إلى رصيف، كما طلبت إدارة المجمع ووافق المحافظ على تنفيذ طلبها.

وتتردد في أوساط المجلس البلدي معلومات عن أن متعهّدي البلدية تولّوا تنفيذ الأشغال بتمويل من إدارة ABC، من دون عرض الأمر على المجلس لقبوله وفق الأصول، في صيغة «هبة غير مشروطة». واللافت، وفق المعنيين، أن أحداً من أعضاء المجلس لم يرفع صوته علناً اعتراضاً على استئثار عبود بصلاحيات المجلس، رغم الاعتراضات الحادة التي أبداها عدد منهم عند طرح المشروع للمرة الأولى. ويعزو هؤلاء هذا الصمت إلى نجاح إدارة المجمع في استرضاء المعترضين، مشيرين إلى أن المحافظ وعداً من أعضاء المجلس البلدي حلّوا، قبل أيام، ضيوفاً على إدارة ABC في مأدبة غداء!

تقرير

التيار ينتخب مجلسه السياسي: معركة داخلية على مقاعد القرار

رلى إبراهيم

في الكثير من الأحزاب اللبنانية، كانت أهمية المكتب السياسي تفوق تمثيل الحزب في ساحة النجمة. ففيه كانت تصاغ القرارات السياسية، قبل أن يحوّله رؤساء هذه الأحزاب إلى هيكل بلا وظيفة حقيقية.

أما في ميرنا الشالوحي، فيبدو أن عضوية المجلس السياسي لا تزال تحتفظ بوهجها لدى المحازبين، ربما لأن الاجتماع الأسبوعي برئاسة النائب جبران باسيل يسمح للأعضاء بالبقاء على دائرة القرار، ويمنح من يريد منهم دوراً سياسياً، خصوصاً من ليس لديه أمل بالوصول إلى المجلس النيابي.

فعلى أرض الواقع، يستفيد هؤلاء من صفتهم الحزبية للخروج إلى الضوء، باعتبارهم السلطة السياسية الأعلى في التيار الوطني الحر، أكان عبر نسج العلاقات مع باقي الأحزاب والشخصيات السياسية أو الحضور الإعلامي كناطقين باسم تيارهم.

في ضوء ذلك، تتوجه الهيئة الناخبة الثلاثاء المقبل إلى صناديق الاقتراع لانتخاب 6 أعضاء في المجلس السياسي، للسنوات الأربع المقبلة، إضافة إلى المجلس التحكيمي ولجنة المراقبة المالية. ويأتي ذلك بعد إنجاز انتخابات مجالس الأقضية والمنسقين.

ويتألف المجلس السياسي من رئيس التيار ونائبيه والنواب والوزراء النازلة وتلك المتجهة صعوداً نحو ساحة ساسين. علماً أن سالكي هذا المسلك المستحدث من الطريق الواصلة بين شارعي مار متر وفرن الحايك في الأشرفية، عبر تضييق المسلك المخصص للسيارات المتجهة نزولاً، وضمّ المساحة المقتطعة إلى مدخل المجمع التجاري بعد توسيع الرصيف، فضلاً عن وضع أحواض للزهور في وسط الطريق، للفصل بين السيارات النازلة وتلك المتجهة صعوداً نحو ساحة ساسين. علماً أن سالكي هذا المسلك المستحدث لا يقصدون بالضرورة موقف سيارات ABC، الذي يقع مدخله أصلاً في شارع مريم جحشان المحاذي.

وسارع المحافظ إلى تلبية طلب إدارة ABC، بذريعة منع السيارات من الركون بمحاذاة المجمع التجاري، من دون الأخذ في الحسبان الازدحام الذي سيتسبب به تضييق الطريق، الضيقة أساساً. وقد بدّدت التداعيات تظهّر شكاوى أصحاب المحال التجارية في المنطقة من تعذّر ركن سيارات زبائنهم أو توقفها أمام محالهم، ولو لدقائق معدودة لشراء حاجياتهم. إلا أن البلدية أدارت «أذنها الطرشاء» لشكاوى جيران المجمع.

لكن الأخطر يتمثّل في تجاوز عبود صلاحيات المجلس البلدي، إذ سمح بتنفيذ المشروع من دون العودة إلى المجلس أو استصدار قرار منه، مكتفياً بموافقته الشخصية ومتابعته الأشغال ميدانياً، وهو ما يشكّل، بحسب أعضاء في البلدية، مخالفة للأصول القانونية التي تفرض عرض مشروع من هذا النوع على السلطة التقريرية قبل إقراره وتنفيذه.

وتشير معلومات «الأخبار» إلى أن نائب رئيس المجلس البلدي، راغب حداد، المحسوب على «القوات اللبنانية»، تولّى منذ البداية مهمة استعجال البتّ بطلب إدارة ABC بنداً أول على جدول أعمال اللجنة، وحضر الجلسة حاملاً ملفاً تفصيلياً عن المشروع، تولّى بنفسه شرحه لأعضاء اللجنة، وتولّى الدفاع عنه في مواجهة اعتراضات زملائه. إلا أن مساعيه اصطدمت بمعارضة عدد من أعضاء اللجنة، الذين استغربوا تخصيص المجمع التجاري مساحة من الملك العام في شارع تُقدّر القيمة العقارية للعقارات المحيطة به بمليارات الدولارات، من دون أي مقابل أو مبرر مقنع لاقتطاع جزء من الطريق لمصلحته. ولم يقتنع المعترضون بذريعة منع السيارات من الركون بمحاذاة المجمع، معتبرين أن تحقيق هذه الغاية لا يستدعي اقتطاع جزء من الطريق، خصوصاً أن للمجمع عناصر حراسة عند بابه الرئيسي يمنعون السيارات من الركون، فضلاً عن وجود حواجز بلاستيكية وُضعت سابقاً للغرض نفسه. وأبدى عدد من الأعضاء خشيتهم من أن تعمد إدارة المجمع، في مرحلة لاحقة، إلى استثمار المساحة المقتطعة تجارياً، عبر إقامة مقهى عليها بعد توسيع الرصيف، بعدما تكون قد كرّست وضع يدها عليها كأمر واقع.

ورغم إصرار حداد على إقرار المشروع، قرر رئيس البلدية إحالته إلى مصلحة الهندسة لإبداء الرأي فيه. ولكن قبل أن تطّلع المصلحة على الملف، الذي لم يمضِ على إحالته إليها سوى أيام قليلة، فوجئ أعضاء المجلس البلدي بإعطاء المحافظ موافقته على تنفيذ المشروع، من دون انتظار رأي المصلحة الفنية أو استصدار قرار عن المجلس البلدي. وهكذا، تحوّل المشروع، الذي لم يُحسم داخل لجنة الأشغال، إلى أمر واقع بين ليلة وضحاها، ولم تستغرق الأشغال سوى أيام معدودة، ونُفّذ معظمها ليلاً وخلال أيام العطل.

وقد حاول عضو المجلس البلدي سعيد حديفة عرقلة المشروع، فأجرى اتصالات متكررة بعيود لحثّه على عدم تمريره، قبل أن يتوجه إلى موقع الأشغال برفقة عدد من أبناء المنطقة لمنع استكمالها. ووفق المعلومات، نجح حديفة في الحؤول دون تحويل كامل المساحة المقتطعة إلى رصيف، كما طلبت إدارة المجمع ووافق المحافظ على تنفيذ طلبها.

وتتردد في أوساط المجلس البلدي معلومات عن أن متعهّدي البلدية تولّوا تنفيذ الأشغال بتمويل من إدارة ABC، من دون عرض الأمر على المجلس لقبوله وفق الأصول، في صيغة «هبة غير مشروطة». واللافت، وفق المعنيين، أن أحداً من أعضاء المجلس لم يرفع صوته علناً اعتراضاً على استئثار عبود بصلاحيات المجلس، رغم الاعتراضات الحادة التي أبداها عدد منهم عند طرح المشروع للمرة الأولى. ويعزو هؤلاء هذا الصمت إلى نجاح إدارة المجمع في استرضاء المعترضين، مشيرين إلى أن المحافظ وعداً من أعضاء المجلس البلدي حلّوا، قبل أيام، ضيوفاً على إدارة ABC في مأدبة غداء!

مقالة

الدولة والمواطنة والتعدّدية في لبنان

نواف الموسوي *

إشكاليات عميقة اثيرت حول مستقبل الكيان اللبناني وعلاقته بالجماعات المكوّنة له، فتراوحت المقاربات بين الفيدرالية والحياد كضمانتين للاستقرار (ملحم الرياشي)، والتمسك باتفاق الطائف كأساس لحماية الأفراد والجماعات (فارس سعيد)، وإرجاع الأزمة إلى تعطيل الإصلاحات (خلدون الشريف)، أو ربط مصير الجماعات بمستقبل الدولة (إبراهيم الأمين).

تنطلق هذه المقاربة من اعتبار وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف) المرجعية الجامعة للبنانيين. ويستلزم تقييم النظام السياسي التمييز بدقة بين ثلاثة مستويات: ما تقرّر في الوثيقة ميثاقياً، وما تحوّل إلى قواعد دستورية ملزمة، وما جرى عليه العمل فعلياً في ممارسة السلطة. هذا التمييز يصبح جوهرياً لتحديد المسؤولية، حيث تختلف النتائج المترتبة على وجود عيب بنيوي في الصيغة نفسها، عن تلك الناشئة عن تعطيلها أو تطبيقها بشكل انتقائي ومجتزأ.

يستمد اتفاق الطائف صفته الميثاقية الشرعية من التوافق التاريخي الذي أنهى الحرب الأهلية، لكنه حدّد هوية الدولة، وأعاد تنظيم الشراكة في أدوات الحكم. وبعد إدراج معظم إصلاحاته في الدستور، باتت تلك الأحكام ملزمة بقوة القانون، بينما ظلت الوثيقة الأصلية مرجعاً لفهم الغايات السياسية الكبرى. وقد اهتم العاملون على الاتفاق بالمشاركة العادلة في صنع القرار، وبناء مؤسسات الدولة، وإقرار الهوية العربية، إلى جانب إقرار باب مستقل لتحرير الأرض واستعادة السيادة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. وبناءً عليه، فالنطق والوفاء، يفرضان تطبيق الميثاق كاملاً وبشكل متوازن، والتخلي عن الانتقائية التي تترجم على شكل محاصصة في المناصب، وتؤجل إصلاحات التمثيل أو تغفل واجب السلطة والدولة في الدفاع والتحرير.

التكوين الاجتماعي للدولة ومبدأ المواطنة

الدولة اللبنانية هي نتاج لمجتمعها من جهة، وللمقتضيات التاريخية والجغرافية من جهة ثانية، حيث تتكامل المناطق اقتصادياً وتتداخل سكانياً، وتقام المؤسسات الأهلية والدينية والنقابية. ومع ذلك، يجب التمييز بين الجماعة كحقيقة تاريخية وثقافية تستحق الحماية واحترام الخصوصية، وبين التمثيل السياسي الذي يستمد مشروعيته الحصرية من تفويض المواطنين وفقاً للقانون.

فالمواطن هو اللبنة السياسية الأولى، وهو أصل الهوية الوطنية الجامعة، وتتجلى أولويته في أهليته للمشاركة والمحاسبة، وحقه في الحماية والخدمات العامة من دون تمييز، تماشياً مع المبدأ الدستوري بأن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطات.

في هذا الإطار، تؤدي الطوائف وظيفة أصيلة في حفظ الشعائر والذاكرة الثقافية ورعاية المؤسسات التربوية والاجتماعية. وتوفر الدولة الإطار الدستوري الحامي لهذه الخصوصيات والمحقق للمساواة بين أبنائها. أما الأحزاب السياسية، فوظيفتها تنظيم مشاركة المواطنين على أساس برامج سياسية واقتصادية قابلة للنقاش والمراجعة. ويترتب على هذا التمييز الوظيفي أن يكون التفويض السياسي محدداً ومتحركاً وقابلاً للسحب؛ فقد يختلف أبناء الطائفة الواحدة حول السياسات الضريبية أو الدفاعية، بينما يلتقي مواطنون من خلفيات متنوعة على برنامج حزبي موحد. لذلك فإن الحياة الحزبية السليمة، تتيح لهذا التعدد السياسي أن ينعكس في مؤسسات الحكم، مع بقاء الروابط الثقافية والدينية مصونة في فضائها الخاص.

> المساواة الفعلية بين المواطنين تفرض عدم التمييز بينهم لجهة الحق البديهي بالخدمات العامة، وهذا يفرض سياسات عامة تستند الى مشروعية عامة لدولة تجيد احترام الخصوصيات الفكرية او الدينية والشخصية

ان أهمية إنجاح التجربة اللبنانية، تتجاوز مسألة الاستقرار الداخلي، اذ تشكل نموذجاً مشرقياً ممكناً لنظام يقوم على المساواة بين المواطنين، مع تعدد الهويات الثقافية. وتكتسب هذه التجربة دلالة كبرى في مواجهة الأحادية الصهيونية القائمة على التمييز العنصري والادعاء، الحصري بالحق القومي على أرض فلسطين. في المقابل، يجسد النموذج اللبناني مبدأ اشتراك المواطنين في تقرير مصيرهم على قدم المساواة. لكن الاختبار الفعلي لهذا المبدأ، يكمن في التعامل مع أوضاع الأقليات، ومدى اطمئنان المواطن إلى إقامة أسرته وممارسة معتقده والمشاركة في الشأن العام في منطقة تختلف الغالبية فيها عنه. علماً ان نجاح هذه التجربة يبقى رهن ما توفّره المؤسسات من ضمانات فعلية لكلّ فرد وجماعة.

الفيدرالية في ضوء التداخل التاريخي والجغرافي

الداعون الى اعتماد الفيدرالية - التي تقوم على جعل الإقليم الجغرافي ضمانة للطائفة - يستندون إلى فرضية ترى في الجماعات اللبنانية «أمة» مستقلة تمتلك حيزاً جغرافياً يمكن فرزه سياسياً. ورغم حرص البعض (مثل طرح الرياشي) على اقتراح فيدرالية جغرافية لا طائفية، فإن صلاحية هذا الخيار تصطدم بغياب التفسير حول كيفية حماية الجماعات التي يتوزع أبناؤها تاريخياً على أقاليم متعددة ومتداخلة. لقد أثبت التاريخ اللبناني فشل تجارب الفصل الإداري: حيث كشفت تجربة «القائمقاميتين» حدود الفصل في مجتمع متداخل، كما أظهرت تجربة «المتصرفية» هشاشة أي كيان معزول عن محيطه الحيوي. عدا عن أن التداخل التاريخي والجغرافي يفرض صيغة العيش الواحد في دولة مركزية واحدة، وهذا لا يحول دون اعتماد «اللامركزية الإدارية الموسعة» كأداة لتمكين السكان من إدارة شؤونهم المحلية، شرط الحفاظ على وحدة السيادة، وحدة الحقوق، والالتزام بالإنماء المتوازن.

وفي جانب آخر، ساهم الاستقطاب الطائفي الحادّ في حجب الانقسامات الطبقية والاقتصادية العميقة. فقياس موقع الجماعة في الدولة بعدد مناصبها في السلطة، يغفل تماماً عدالة توزيع المنافع والأعباء داخل الجماعة نفسها. وقد يزداد نفوذ النخبة الطائفية في الإدارة، لكن ذلك لا يحول دون تراجع قيمة الأجور وارتفاع كلفة التعليم والطبابة على العائلات الفقيرة من الطائفة ذاتها. علماً أن هناك تضارباً حقيقياً بين مصالح الأجير وصاحب العمل في شؤون الضرائب والأجور، حتى ولو جمعهما انتماء مذهبي واحد، بينما يكون منطقياً تلاقي مصالح العاملين في القطاعات المختلفة بشكل عابر للحدود الجغرافية والطائفية. ولذلك، يجب الاعتراف بهذه الحقائق، ما يعني إتاحة التعبير المستقل عن المصالح الاقتصادية نقابياً وسياسياً، وإدراج قضايا الأجور، والحماية الاجتماعية، والضرائب التصاعدية في صلب نقاش المشاركة الوطنية، باعتبار ان توزيع الثروة الوطنية، يبقى القرار الأكثر التصاقا بحياة المواطنين اليومية.

العدالة الاجتماعية والتمثيل الدستوري

لقد أعادت الأزمات المالية العالمية طرح التساؤلات حول قصور الفكر النيوليبرالي من جهة، وقدرة الأسواق على تصحيح نفسها ذاتياً من جهة ثانية. ففي أوقات الركود، يؤدي خفض نفقات الأسر، وإحجام المؤسسات عن الاستثمار، إلى انكماش اقتصادي عام، وعندها تتدخل الدولة لتحفيز الاستثمار وحماية فرص العمل. وتدافع هذه المقاربة عن نموذج «الاقتصاد المختلط المنتج» الذي يصون المبادرة الحرة، ويحارب الاحتكار، ويكفل الحقوق الأساسية كالصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. ويتطلب هذا النموذج إقرار نظام الضريبة التصاعدية العادلة، وتوزيعاً لخسائر الانهيار المالي بناءً على المسؤولية، مع حماية صغار المودعين وأصحاب الأجور. وتكمن الصلة الوثيقة بين العدالة والمواطنة في الاستقلال المادي للمواطن؛ فالحصول على الحقوق عبر المؤسسات العامة من دون وساطة يحرر الفرد ويحصن خياره السياسي.

تطويراً للتمثيل، يتضمن الدستور اللبناني (المادة 22) آلية واضحة لإنهاء، الطائفية السياسية عبر ربط انتخاب أول مجلس نيابي على أساس وطني لا طائفي، باستحداث «مجلس شيوخ» تتمثل فيه العائلات الروحية، وتقتصر صلاحياته على القضايا المصيرية. يتيح هذا الجمع الثنائي التعبير عن إرادة المواطنين السياسية الحديثة مع توفير ضمانات ذات طابع وجودي للجماعات. أما على صعيد السلطة الإجرائية، فإن ممارسة مجلس الوزراء لصلاحياته مجتمعاً، تشكل شرطاً الزامياً لضمان صحة المشاركة السياسية، ويكون ذلك من خلال تداول المعطيات ومناقشة البدائل والبت في القرارات وفق الأصول الدستورية. ويمثل الحفاظ على التمثيل الشكلي وحسم القرارات خارج المؤسسات الدستورية انقلاباً صريحاً على الطائف، إذ يؤدي إلى فصل سلطة القرار الفعلي عن المسؤولية السياسية والمحاسبة.

الهوية العربية والسياسة الخارجية والدفاعية

إن خيار «الحياد الدائم» كمبدأ ثابت للسياسة الخارجية اللبنانية أمر غير واقعي، نظراً لموقع لبنان الجيوسياسي، وطبيعة مصالحه، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي المهدّد لسيادته. ولما حسم اتفاق الطائف عروبة لبنان، فهذا يتطلب ترجمة عبر سياسة خارجية ترعى مصالح اللبنانيين أينما وجدوا. لكنها تتطلب دعماً واضحاً لحق الشعب الفلسطيني الأصيل في أرضه وتقرير مصيره، الى جانب مهمة توظيف العلاقات الدولية لحماية السيادة. ويتأصل استقلال القرار الخارجي بالتزام تقدمه الدولة عبر مؤسساتها الرسمية المختصة، بناءً على تقدير دقيق للمصالح، واحترام حق المساءلة امام مجلس النواب.

لقد أفرد الطائف باباً لتحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي وربط استعادة الأرض ببسط السيادة، مما يفرض على الحكومة تحمل المسؤولية أمام البرلمان والمواطنين عبر إقرار خطة تحرير تعيّن أهداف الدولة في إنهاء، الاحتلال ووقف الاعتداءات، وتحديد مطالبها الدولية وآليات التحقق. ويقتضي ذلك إشراك أبناء المناطق المعنية في تحديد أولويات العودة والإعمار، وتمكينهم من مراجعة القرارات التي تمس مساكنهم وأرزاقهم. ومن وجوه الإخلال بأولوية التحرير إخراج هذه الالتزامات من نطاق المساءلة العامة في الوقت الذي يُطلب فيه حسم مصير سلاح المقاومة.

المقاومة ومقتضيات الدفاع الوطني

المقاومة في حقيقتها جزء من المؤسسات الأهلية المشتركة التي تكوّنت في المجتمع اللبناني استجابةً لمبدأ مقاومة الاحتلال. ومع أن وظيفتها تعود بالنفع العام على الجميع، إلا أن بيئات بعينها تتحمل العبء الأكبر. وهذا ما يفرض إقرار خطة دفاع تستفيد من قوة المقاومة وخبرتها، وتحدّد دور الجيش ومرجعية القرار السياسي وأصول المسؤولية عنه. ويتوقّف اتساق هذه الخطة مع اتفاق الطائف على الجمع بين شرطين متلازمين: مشاركة فعلية في تقرير سياسة الدفاع ضمن المؤسسات الدستورية، وتوافر قدرة حقيقية على حماية الأرض والسكان.

أما المبدأ الدستوري القائل بأن «الدولة تؤدّي فروض الإجلال لله تعالى»، فهو دعوة لتأمّل الصلة بين التعالي الإلهي وأخلاق العيش الواحد. ويكمن جوهر هذا الالتزام في التواضع، والترفع عن طلب الغلبة والعصبية للجماعة، واستصغار الآخر. وبذلك يفتح الإيمان، ذو المنبع الواحد والمتعدد المشارب، سبيلاً للخروج من الانغلاق الطائفي إلى لقاء يتبادل فيه اللبنانيون ثمرات خبراتهم الروحية؛ فالإجلال لله يمنح المواطن باعثاً للارتقاء، بنفسه، ليظهر أثر هذا الارتقاء في عمله مع شريكه في الوطن.

* مسؤول ملف الموارد في حزب الله

تقرير

تفرّغ «اللبنانية» أمام مجلس الوزراء
تسريبات وتدخلات ومعايير ملتبسة

رغم أن التفرّغ استحقاق ينتظره الأساتذة المتعاقدون في الجامعة اللبنانية منذ 12 سنة، تتداخل في إعداد الملف معايير الحاجة والتوازن الطائفي والتدخلات السياسية، وسط اعتراضات على اختيار الأسماء وترتيب الدفعات

فاتن الحاج

سيكون ملف تفرّغ الأساتذة المتعاقدين في الجامعة اللبنانية على جدول أعمال أول جلسة لمجلس الوزراء، بحسب ما أكّد المكتب الإعلامي لوزيرة التربية ريما كرامي لـ«الأخبار». ويُطرح الملف وسط انتقادات واسعة داخل الجامعة، تطاول آلية إعداده والتكتم على تفاصيله، فضلاً عن المعايير المعتمدة لتحديد حاجات الكليات واختيار الأسماء وترتيب الدفعات.

وحتى الآن، لا يملك عدد كبير من الأساتذة صورة واضحة عن الملف، ولا تزال المعلومات المتصلة به تصل إليهم عبر «التسريبات». ففيما كانت أسماء المستفيدين تُعلن في ملفات التفرّغ السابقة قبل إحالتها إلى مجلس الوزراء، يقول بعض الأساتذة إن المعلومات المتعلقة بالنسخة الحالية تصل إلى زملائهم عبر أحزاب سياسية أو جهات دينية، إذ دخلت جهات سياسية ودينية على الخط، عبر اتصالات وتحركات استهدفت التأثير في مسار الملف، ولا سيما في ما يتعلق بالأسماء والتوازن الطائفي بين الدفعات.

وقد أبلغ عمداء الكليات ومديرو الفروع بأن أسماء أساتذة ستُدرج في ملف التفرّغ العائد إلى كلياتهم، رغم أن بعض هؤلاء لا يملكون أي ساعات تدريس فيها، أو لا يملكون ملفات فيها أساساً، فيما يبدو أن إدراج بعض الأسماء يستند إلى تحقيق التوازن الطائفي فحسب.

كذلك، اعتُمد معيار الاختصاص لنقل عدد من الأساتذة من الكليات التي كانوا يدرّسون فيها إلى كليات تتناسب مع اختصاصاتهم الأكاديمية، رغم عدم امتلاكهم أي ساعات تدريس في الكليات التي نُقلوا إليها.

وفي النسخة الأخيرة من الملف، شكّل ما سُمّي معيار «الحاجة»، بحسب مصادر مطّلعة، الأساس في اختيار الأساتذة وترتيبهم بين الدفعات. ويصف أساتذة هذا المعيار بالفضفاض، ويعتبرون أنه طُبّق بصورة استنسابية. فوفق المعطيات المتداولة، لدى نحو 95% من المتعاقدين المُدرجين في الملف أنصبة تدريسية، فيما جرى تفضيل الكليات التطبيقية، كالعلوم والهندسة، على الكليات الإنسانية والاجتماعية، ككليات الآداب ومعهد العلوم الاجتماعية. وفي ظل غياب رؤية شاملة لحاجات الجامعة، اعتُمد معيار خاص بكل كلية، بمعزل عن الصورة العامة لحاجات الجامعة وأولوياتها.

> **معيار «الحاجة» يثير اعتراضات على اختيار الأسماء وترتيب الدفعات**

خلط الأوراق

وكانت إحالة الملف مجدّداً إلى رئاسة الجامعة تهدف إلى تحقيق التوازن الطائفي في الدفعات الثلاث الأولى، بحيث تبلغ نسبة الأساتذة المسيحيين نحو 42% في كل دفعة. ويقتضي نقل 52 أستاذاً مسيحياً إلى الدفعة الأولى، و52 إلى الثانية، و53 إلى الثالثة. لكن، بحسب مصادر الأساتذة، أُعيد خلط الأوراق تحت عنوان «الحاجة»، ما أفضى إلى حالات تقدّم فيها متعاقدون بدأوا التدريس في سنوات لاحقة على زملاء سبقوهم إلى التعاقد، رغم انتمائهم إلى الطائفة نفسها، وعملهم في الكلية والاختصاص نفسيهما.

وتبرز إحدى هذه الحالات في إحدى الكليات الإنسانية والاجتماعية، حيث أُدرج أستاذ بدأ التعاقد عام 2015 في الدفعة الرابعة، فيما أُدرج زميل له بدأ التعاقد عام 2017 في الدفعة الثالثة. وفي كلية العلوم، تبرز حالة أستاذ سبق أن تعاقد مع الكلية، من دون أن يثبت فعاليته في التدريس، قبل أن يغادرها، ليُدرج مجدداً في ملف التفرّغ الخاص بها، رغم أنه بات على أبواب التقاعد. وفي حالة أخرى، أُدرج أساتذة يدرّسون موادَّ في كلية الإعلام، ويحملون اختصاص الحقوق، ضمن ملف التفرّغ في كلية الحقوق، رغم عدم امتلاكهم ساعات تدريس فيها. كذلك، أُبلغ المسؤولون في كلية الإعلام بأن أساتذة جدداً سيُدرَجون في ملف التفرّغ، رغم عدم امتلاكهم أي ساعات تدريس في الكلية.

أمّا الدفعة الرابعة، فتثير قلق الأساتذة المُدرجين فيها، إذ لا تتجاوز نسبة الأساتذة المسيحيين فيها، بحسب المعطيات المتداولة، ما بين 12 و15%، في مقابل غالبية من الأساتذة المسلمين. ويخشى هؤلاء أن يبقى مصير دفعتهم مُعلّقاً إذا لم يتضمن قرار التفرّغ أسماءهم صراحة، وأن يؤدي استكمال التوازن الطائفي في مرحلة لاحقة إلى صعوبة تأمين النسبة المطلوبة، بما يترك إدراجهم من دون ضمانة واضحة.

الأصول الأكاديمية

وتشمل الاعتراضات الأسس الأكاديمية التي يُفترض أن يستند إليها اختيار الأساتذة المتعاقدين. ففي رأي سابق لمجلس شورى الدولة، تناول مشروع مرسوم لتحديد آلية اختيار هؤلاء الأساتذة ومعايير التفرّغ، أشار المجلس إلى أن المادة 32 من المرسوم 2002/9084، المُعدّل بالمرسوم 2006/17988، تربط اقتراح عقود التفرّغ وتحديد المرشحين بتوصيات مجالس الفروع أو الأقسام في الكليات التي لا فروع لها. وانتهى الرأي إلى عدم الموافقة على مشروع المرسوم بصيغته المطروحة، لكون وضع قواعد جديدة يحتاج إلى نص تشريعي صريح أو تفويض تشريعي.

وردّاً على سؤال لـ«الأخبار» عمّا إذا كانت الوزارة ستدقّق في المعايير التي اعتمدتها رئاسة الجامعة لإعداد الملف، لم تجب مصادر وزارة التربية مباشرة، واكتفت بالإشارة إلى أن الملف يُحضّر بتوجيهات من رئيس الجمهورية جوزف عون ورئيس الحكومة نواف سلام.

وتشير المعلومات إلى وجود تباين في المواقف بين وزيرة التربية ورئاسة الجامعة بشأن معيار «الحاجة» المعتمد في إعداد الملف، إذ لا توافق الوزيرة على الصيغة التي اعتمدتها الجامعة. في المقابل، تعتبر مصادر في إدارة الجامعة أن رئيسها أنجز ما يتوجب عليه في إعداد الملف، وأن النسخة التي أعدّها حققت التوازن الطائفي. وتؤكد أن موقف رئيس الجامعة ينطلق من رفض اختزال دور المؤسسة في تمرير الملف، إذ إن الجامعة «ليست ساعي بريد» لا رأي لها ولا دور في تحديد المعايير وإعداد ملف التفرّغ.



(مروان بو حيدر)

كلمات متقاطعة 5242

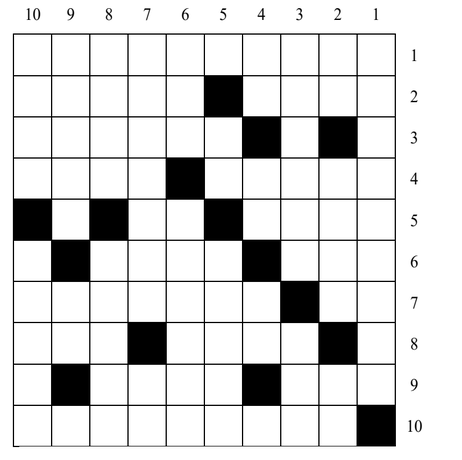

أفقيا

1- ممثل لبناني – 2- من الخضر – جزيرة سياحية في المحيط الهندي تشتهر بشواطئها المرجانية – 3- من شخصيات حكايات ألف ليلة وليلة – 4- جزيرة سورية – مدينة تركية – 5- ماء عذب – للتأفف – 6- نُزل يُعرف بالفرنسية بالأوبرج – البحر – 7- واحد بالأجنبية – دولة أوروبية – 8- الإسم الأول لأحد متصرفي جبل لبنان – أضرب العملة – 9- يبذر الأرض – اسم عائلة مغنية فرنسية مشهورة راحلة – 10- ممثل سوري راحل

عمودياً

1- ملحن وشاعر ومغني لبناني – 2- دقّ وكسر – من الفاكهة – لحم غير مطبوخ – 3- عالم إنكليزي صاحب نظرية التطوّر في الأجناس الحيّة – وكالة أنباء عربية – 4- من أعضاء الجسم – للمساحة – متشابهان – 5- عقد واوثق – الولد الذكر – 6- تنشّقه – من أنهار ألمانيا – 7- منطقة تاريخية شرق جمهورية التشيك – والد – 8- شريان – من ستر الكفر بقلبه وأظهر الإيمان بلسانه – 9- عائلة صهر موسوليني ووزير خارجيته – نعم بالأجنبية – 10- ممثلة مصرية – مطرقة صغيرة

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- جبيل – القفص – 2- اوقيانيا – 3- رمح – دف – دبي – 4- مهمّ – بيرة – 5- آخ – راشيا – 6- لاباز – خاتل – 7- ولو – ربو – وع – 8- الياس كرم – 9- در – هال – دير – 10- يعسوب – براي

عمودياً

1- جارة الوادي – 2- بوم – خال – رع – 3- يُقحم – بوا – 4- لي – هما – لهو – 5- أدم – زرياب – 6- أنف – بال – 7- لي – باخوس – 8- قاديشا – كدر – 9- بريتوريا – 10- صفيّة العمري

sudoku 5242

9		2	1		6		3	
		6						1
4			2		8		7	
	7			3	4	9		
	9		7			3		5
	1				5			8
				2	3		8	7
3			4					6
5	4			9			2	

حلول الشبكة السابقة

9	7	3	6	4	8	5	2	1
4	1	8	2	7	5	3	6	9
6	5	2	1	3	9	4	8	7
1	6	5	4	8	7	9	3	2
7	8	9	3	5	2	6	1	4
3	2	4	9	6	1	8	7	5
5	4	1	8	2	6	7	9	3
2	3	6	7	9	4	1	5	8
8	9	7	5	1	3	2	4	6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 539

كلمة السر من 5 حروف: جبل اسبوي

النبي شعيب – ارارات – المكمل – القصر – ايطو – احد – باي – تاليش – ثور – جبلو – حبشي – حسن – رهقه – زو – سمارة – سنجار – صافي – صنين – طوروس – طور – كوكب – نيحا

و	ب	و	ا	س	ا	ش	ط	و	ر
ل	ا	ز	و	ل	ي	ه	ق	ه	ر
ي	ي	ر	ك	ل	م	ص	ن	ي	ن
ج	ا	و	ا	ل	ر	ك	ث	و	ر
ط	ك	ت	ا	ح	د	ا	م	ش	ن
ب	ا	ي	ا	ح	ي	ن	ج	ل	س
ي	ي	ف	س	م	ا	ر	ة	ن	ح
ش	ط	ا	ي	ا	ل	ق	ص	ر	س
ب	و	ص	ت	ا	ر	ا	ر	ا	خ
ح	ب	ي	ع	ش	ي	ب	ن	ل	ا

حلول الشبكة السابقة: كاسترد

عملية حسابية 539

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

89	–		٪		=	17
+	■	X	■	X	■	
	X		X	3	=	54
٪	■	X	■	X	■	
	X		+		=	22
=	■	=	■	=		
23		96		90		

حلول الشبكة السابقة

15	٪	3	X	19	=	95
X	■	X	■	+	■	
6	X	10	–	2	=	58
٪	■	X	■	X	■	
5	X	3	X	3	=	45
=	■	=	■	=		
18		90		63		

شبكة العنكبوت 539

إعداد نعوم مسعود

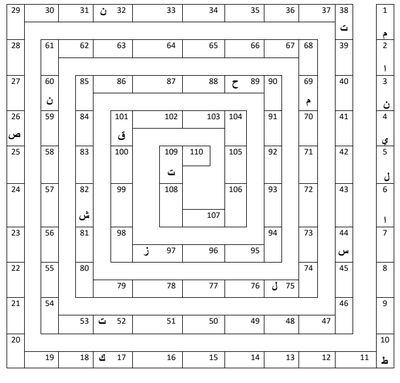

1 – 6 عاصمة الفيليبين
5 – 26 من قصص الروائي المصري احسان عبد القدوس
25 – 32 مدينة ايرانية
30 – 38 اركيبل كندي في المحيط الهادئ، يتبع كولومبيا البريطانية
38 – 48 قناة اميركية متعددة المواهب من اغانيها « العودة الى دمشق »
47 – 52 قناة اماراتية متفرغ متخصصة في الطبخ
52 – 60 جبل من سلسلة جبال البرز شمال ايران وباكستان
58 – 62 من الفاكهة الاستوائية
61 – 69 سجن اميركي مشهور داخل قاعدة بحرية في جنوب شرق كوبا
69 – 76 من انواع الاجبان
75 – 79 كلمة قضاء سوفيانية خسرت حياتها جراء هذه التجربة
78 – 85 نوع من القهوة الايطالية المشهورة
84 – 92 صوت الهديل الذي ارتبط في الأدب العربي بالحزن والشجن والفراق
91 – 95 ضد خلقي
94 – 97 مدينة فرنسية
97 – 101 ملحد وكافر مخالف لأصول الدين
101 – 105 بلدة لبنانية في قضاء جبيل
104 – 110 جهاز يقيس ضغط الهواء اخترعه توريشلي

حل شبكة العنكبوت السابقة

البرعم – عمار الشريعي – عين صالح – حبيبتي من تكون – نقولا ابو سمح – محمد عبد الوهاب – ابو الشمقمق – مقدمة ابن خلدون – دونم – ماردونا – نابو – بوتوماك – اكليل – لندن – دنغ شياو بينغ – غونكور – كورفو – فوري

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5242

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتبة إسبانية (1926-2017). توفيت بسبب مرض سرطان المثانة عن عمر مديد

6+11+3+8+9 = غليان ■ 1+4+2+4+5 = آلة موسيقية ■ 4+7+10 = حقل العنب

حل الشبكة الماضية: **رشاد ابو شاور**

على الغلاف

مناطق صناعية وطرق التفافية ومراكز تسليح

مملكة المستوطنين تلتهم الضفة

رام الله - **أحمد العبد**

لم تعُد التحوّلات التي يشهدها المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية تقتصر على مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات وإقامة البؤر، بل باتت تتّجه نحو بناء منظومة متكاملة من الإدارة والأمن والاقتصاد والبنية التحتية، تتيح للمستوطنين توسيع سيطرتهم على الأرض وإدارة شؤونهم، بالتوازي مع تقطيع الجغرافيا الفلسطينية وتقويض إمكانية إقامة دولة فلسطينية. هكذا، يجري، على قدم وساق، فرض وقائع إدارية وسياسية واقتصادية وأمنية متشابكة، تتكامل فيها أدوار الحكومة الإسرائيلية ومؤسّساتها مع مجالس المستوطنات والمجموعات المسلّحة، وتبرز في قلبها المناطق الصناعية والطرق الالتفافية ومراكز التدريب والتسليح وعمليات نقل الصلاحيات الإدارية إلى المستوطنين، بوصفها مكوّنات مترابطة في مسار يستهدف تثبيت الوجود الاستيطاني وتعزيز قدرته على النماء.

وقبل أيام، أعلن رئيس مجلس مستوطنات شمال الضفة الغربية، يوسي دجان، وضع الحجر الأساس لمنطقة صناعية استيطانية جديدة باسم «بستاني حيفتس»، على مساحة 800 دونم بالقرب من مستوطنة «أفني حيفتس». وبيّن دجان أن المشروع، الذي استغرق العمل عليه عشر سنوات، يشكّل «خطوة تاريخية». وهو يأتي بعد إقامة 11 مستوطنة وشقّ طرق في المنطقة، كما أنه يضمّ 96 قطعة مخصّصة لأنشطة الصناعة والتجارة والمكاتب، ومن المتوقّع أن يوفّر الآلاف من فرص العمل. وفي تطور متّصل، ذكرت «القناة السابعة» العبرية أن مركزاً طبياً إسرائيلياً سيقام في المنطقة الصناعية «شاعر بنيامين»، بتكلفة تبلغ 15 مليون شيكل، وذلك لتقديم الخدمات لنحو 80 ألف مستوطن، على أن يُفتتح المركز خلال عام 2027.

وبحسب «هيئة مقاومة الجدار والاستيطان»، فإن إسرائيل تدير 28 منطقة صناعية استيطانية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، على مساحة إجمالية تبلغ 8844 دونماً، وهو ما يهدّد بتحوّلها إلى أداة للضم الاقتصادي وتعزيز التوسّع الاستيطاني. وتفيد معطيات الهيئة بأن ثلاث مناطق صناعية رئيسية، هي «ميشور أدوميم» و«بركان» و«عطروت»، تستحوذ على نحو 51% من إجمالي المساحة، فيما تشغّل المناطق الصناعية نحو 14 ألفاً و100 عامل فلسطيني. كما رصدت توجهاً لإنشاء مناطق صناعية جديدة قرب الخط الأخضر والطرق الرئيسية، استناداً إلى احتياطي أراضٍ مخصّص للتخطيط لدى «الإدارة المدنية الإسرائيلية» يُقدّر بنحو 35 ألفاً و258 دونماً، أي ما يقارب أربعة أضعاف المساحة القائمة حالياً. ومن بين أبرز تلك المخططات، منطقة «مفووت لخيش» قرب ترقوميا في محافظة الخليل والممتدّة على مساحة 3039 دونماً، و«ناحال رابا» في محافظة سلفيت على مساحة تقارب 2500 دونم، و«بستاني حيفتس» في طولكرم، المرتبطة بمخططات لإقامة 19 مستوطنة جديدة شمالي الضفة الغربية.



المستوطنات تمتلك قاعدة متنامية تقوم على المناطق الصناعية، والزراعة والتجارة، بما يوفر لها دخلاً وميزانيات (أ ف ب)

نقل الصلاحيات وتسريع الاستيطان

يقول المدير العام للتوثيق والنشر في «هيئة مقاومة الجدار والاستيطان»، أمير داوود، لـ«الأخبار»، إن «السنوات الأربع الماضية شهدت تحولات استراتيجية في المشروع الاستيطاني»، مبيّناً أن من بين أبرز هذه التحوّلات، «سيطرة المستوطنين على مفاصل الإدارة المدنية، ووصول قادة مجموعات استيطانية إلى مواقع صنع القرار في الحكومة الإسرائيلية، إلى جانب تسريع إقامة البؤر والمستوطنات وتوسيع تسليح المستوطنين ودمجهم في منظومة عمل جيش الاحتلال». ويضيف أن «التغييرات التي طاولت الإدارة المدنية أتاحت للمستوطنين التحكم في ملفات التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي والقضايا المرتبطة بالفلسطينيين، بعد نقل صلاحيات واسعة إلى جهات يقودها وزير المالية بتسلئيل سموتريتش»، متابعاً أن «هذه التغييرات أضعفت الضوابط السياسية التي كانت تؤثر في قرارات الإدارة المدنية، وساهمت في الحدّ من إجراءات إزالة البؤر الاستيطانية»، لافتاً إلى إقامة نحو 250 بؤرة منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر. على أن التحوّل الجاري في الضفة لا يقتصر على الإدارة، بل يشمل انتقال قادة المستوطنين من ممارسة الضغط على الحكومة من خارج المؤسّسات إلى المشاركة المباشرة في صياغة السياسات وتنفيذها؛ وهو ما انعكس، بحسب قوله، في تجاوزات لخطوط حُمر سابقة، كان من بين وجوهها مخطط «E1» وقوانين تسجيل الأراضي والمشاريع التي تستهدف تمكين المستوطنين من شراء العقارات.

وإذ يشير أيضاً إلى عودة الاستيطان إلى شمال الضفة، ولا سيما جنين، بالتوازي مع انتشار البؤر الاستيطانية والأوامر العسكرية ومخطّطات مصادرة الأراضي، فهو يصف هذا المسار بـ«سياسة تسريع الوتائر»؛ إذ باتت الحكومة تسعى إلى فرض أكبر قدر ممكن من الوقائع خلال فترة ولايتها. ويكشف أن المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر «الكابينت» أمضى قرارات تتعلّق بإقامة 104 مستوطنات، بالتوازي مع تسجيل أرقام قياسية في المصادقة على الوحدات الاستيطانية وإقامة البؤر. وفي الجانب الأمني، يعتبر داود أن تسليح المستوطنين على نطاق واسع يمثّل أحد أبرز أشكال التمكين الحكومي لهم، لافتاً إلى تراجع الحدود الفاصلة بين المستوطن المسلح والجندي في عدد من المواقع. ويلفت إلى أن مستوطنين باتوا يظهرون بزيّ عسكري، فيما يخرج جنود بملابس مدنية، ويتشارك الجانبان إقامة الحواجز وإغلاق الطرق ومنع الفلسطينيين من الحركة، في ما يعكس تكامل الأدوار في فرض السيطرة على المناطق الفلسطينية. كذلك، يبيّن أن اعتداءات المستوطنين شهدت تحوّلاً من الهجمات الخاطفة إلى محاصرة المنازل والقرى والبلدات وإغلاق الطرق وفرض قيود مستمرة على حركة المواطنين، فيما يتولّى جيش الاحتلال توفير الحماية لهذه الممارسات وضمان استمرارها.

وينبّه إلى أن الحديث عن «دولة للمستوطنين» قد يوحي بانفصال نشاطهم عن دولة الاحتلال، وهو ما لا يعكس حقيقة العلاقة بين الطرفين؛ «فالدولة توفّر الغطاء السياسي والإداري والاقتصادي والعسكري، فيما يتولّى المستوطنون تنفيذ جانب من مخطّطات السيطرة والتوسع».

كيان حكم ذاتي للمستوطنين؟

في ضوء ما تقدّم، بات بعض المراقبين يتحدّثون عن مخطّط أوسع لتأسيس كيان حكم ذاتي للمستوطنين، يمتلك مقوّمات الإدارة والسيطرة الجغرافية والاقتصاد والأمن، ويتيح لإسرائيل التنصّل من المسؤولية المباشرة عن هؤلاء، وإعادة تعريف مفهوم «حل الدولتين» على أساس إقامة كيان لهم وآخر للفلسطينيين في الضفة. هذا ما يذهب إليه الباحث في شؤون الاستيطان، سهيل خليلية، مبيّناً، في حديثه إلى «الأخبار»، أن ضمّ الضفة بصورة مباشرة يعني تحمّل إسرائيل المسؤولية عن نحو ثلاثة ملايين فلسطيني، مع ما يترتب على ذلك من أعباء اجتماعية واقتصادية تتعلّق بالصحة والتعليم، فضلاً عن العامل الديمغرافي، الأمر الذي يجعل الضمّ المباشر خياراً مكلفاً بالنسبة إليها. وعليه، يقوم التوجه الإسرائيلي الحالي، بحسب خليلية، على نقل الصلاحيات والمهام الحكومية إلى المستوطنين، وتعزيز دور مجالسهم في الإدارة والتخطيط وتوزيع الأراضي، إلى جانب تخصيص ميزانيات مستقلّة لهم.

ويشير إلى أن هذه الإجراءات تترافق مع تشريعات أقرّها «الكنيست»، من بينها قوانين تتعلّق بتسجيل الأراضي في مناطق «ج»، وقانون



تدير إسرائيل 28 منطقة صناعية استيطانية في الضفة الغربية (مت الويب)

> كل ما يجري يرسم مساراً واحداً عنوانه تكريس السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية

حركة الفلسطينيين والمستوطنين، مستشهداً بالطريق المُقام عند منطقة عناتا، الذي جرى تقسيمه إلى مسارين منفصلين. وفي المقابل، تتحول المدن والقرى الفلسطينية إلى معازل بفعل الحواجز والبوابات والإغلاقات التي تقطع التواصل بين التجمعات السكانية والمحافظات، وتحدّ من قدرة الفلسطينيين على التنقل والوصول إلى المناطق المجاورة. وبحسب خليلية، فإن الطرق الالتفافية لا توفر بالضرورة حرية الحركة للفلسطينيين؛ إذ تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية ويمكن إغلاقها أو نصب الحواجز عليها في أي وقت. أمّا اقتصادياً، فيشير إلى أن المستوطنات تمتلك قاعدة متنامية تقوم على المناطق الصناعية، والزراعة والتجارة، بما يوفّر لها دخلاً وميزانيات تعزّز قدرتها على الاستمرار والإدارة الذاتية.

وإذ يبدو كلّ ذلك مرتبطاً بـ«إعادة صياغة مفهوم حلّ الدولتين»، يحذّر خليلية من أن تأسيس كيان للمستوطنين «قد يسبقه تصعيد دموي ومواجهة مسلّحة مع الفلسطينيين»، معتبراً أن تصاعد اعتداءات المستوطنين ليس مجرّد موجة عشوائية، بل قد يهدف إلى افتعال مواجهة يمكن تقديمها لاحقاً باعتبارها شرارة لما يصفه بـ«حرب استقلال» للمستوطنين. ويرفض إدراج تلك الاعتداءات في إطار التصرّفات الفردية، مؤكداً أن أساليب الهجوم وإشعال الحرائق والاعتداء على المواطنين تُظهر وجود عمل منظّم، مضيفاً أن «المستوطنين باتوا في بعض الحالات يقودون الهجمات، فيما يوفر جنود جيش الاحتلال الحماية لهم». ويختم بالقول: «لا يوجد شيء اسمه عنف الأثـار الـذي يتـيح تخصيص مساحات واسعة من المناطق الأثرية لصالح الجهات المعنيّة، بما يفتح المجال لنقل السيطرة عليها إلى مجالس المستوطنات. وفي الجانب الأمني، يبيّن أن أحد أركان المخطط يتمثّل في تأسيس قوة مسلّحة للمستوطنين، عبر منظومة تدريب وتسليح تشرف عليها جهات في جيش الاحتلال، مشيراً إلى أن مراكز للرماية والتدريب العسكري بدأت بالعمل منذ عامَي 2008 و2009 في مستوطنات بيتّها «أريئيل» و«غوش عتصيون» و«موديعين» و«بيت إيل»، وتولّى الجيش تدريب المستوطنين فيها على استخدام الأسلحة البيضاء والنارية. ويضيف أن الحكومة الحالية سرّعت، مع تولي إيتمار بن غفير وزارة الأمن القومي، هذا المسار، عبر التوسع في منح تراخيص السلاح للمستوطنين، لافتاً إلى إصدار تراخيص لأكثر من 300 ألف قطعة سلاح خلال السنوات الماضية، ووصول الموافقات في بعض الحالات عبر البريد الإلكتروني أو الهاتف.

إلى جانب ما تقدّم، يتضمّن المخطط إحاطة المستوطنات بمساحات واسعة يجري تسييجها وتنظيمها ضمن مخطّطات هيكلية، إلى جانب توسيع شبكة الطرق الالتفافية، التي يقول خليلية إن أكثر من ثلاثة مليارات دولار خُصّصت لتطويرها وشقّ طرق جديدة إلى جانبها. ويبيّن الباحث في شؤون الاستيطان أن هذه الطرق تتّجه نحو الفصل بين مستوطنين، هذا عنف دولة»، معتبراً أن العقوبات الدولية المفروضة على أفراد من المستوطنين لم تعُد كافية لمواجهة مسار التطورات على الأرض.

المستوطنات والاقتصاد الإسرائيلي

على أن الباحث الرئيسيّ في «المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية» (مدار)، وليد حباس، لا يعدّ المستوطنات كيانات مستقلة، بل يراها امتداداً للبنية الاقتصادية والعمرانية الإسرائيلية. وإذ يشير حباس أيضاً، في تصريح إلى «الأخبار»، إلى أن المشروع الاستيطاني تجاوز بناء الوحدات السكنية إلى إقامة بنية متكاملة تضمّ مناطق صناعية وشبكة طرق ومحطّات وقود ومرافق سياحية وأثرية وحدائق عامة، فهو يستدرك بأن «هذا التطور ليس جديداً»، مبيّناً أنه منذ عام 2022، تحدّث تقرير «مراقب الدولة» الإسرائيلي عن وجود 35 منطقة صناعية إسرائيلية في الضفة الغربية، إلى جانب مرافق وبنى تحتية متكاملة. ويلفت إلى أن إسرائيل لم تعلن ضمّ الضفة رسمياً منذ عام 1967، بل تعاملت معها باعتبارها جزءاً من أراضيها، ودمجتها تدريجياً في بنيتها التحتية والاقتصادية، مع استمرار السيطرة عليها تحت الاحتلال العسكري.

غير أن حباس يرفض الحديث عن اقتصاد مستقل للمستوطنين، مؤكداً أن إسرائيل هي التي تقيم المستوطنات وتموّلها، وأن المناطق الصناعية والطرق والمرافق الاقتصادية تشكل امتداداً للاقتصاد الإسرائيلي، مضيفاً أن شبكة الطرق تربط الموانئ الإسرائيلية، ومنها أسدود وحيفا، بالمناطق الصناعية في الضفة. وعن الهدف الاستراتيجي من ذلك، يقول حباس إن إسرائيل تعتبر الضفة جزءاً أساسياً من «أرضها»، وإن الغاية تتمثّل في توسيع الاستيطان وطرد الفلسطينيين، في ظل رفض منحهم الجنسية الإسرائيلية أو السماح بإقامة دولة فلسطينية. ويعتبر أن تحقّق التهجير قد يستغرق سنوات، لكن الاتجاه الذي تعمل فيه إسرائيل واضح بالنسبة إليه.

أمّا عن العقوبات الغربية المفروضة على مستوطنين، فيعتقد أنها لا تؤثر في المشروع الاستيطاني، مشيراً إلى أن العقوبات الأميركية التي فُرضت عام 2024 على مستوطنين بأسمائهم أعقبتها حملات تبرّع جمعت مئات الآف الدولارات. ويتابع أن استهداف المستوطنين بصورة فردية لا يولّد ضغطاً حقيقياً، «لأن الدولة الإسرائيلية هي الجهة التي تبني المستوطنات وتموّلها وتدعمها»، داعياً إلى استهداف إسرائيل نفسها بالعقوبات والمقاطعة الاقتصادية، مستقدّاً استمرار العلاقات الاقتصادية والتعاون الاستخباراتي معها بالتزامن مع فرض عقوبات على شخصيات استيطانية.

مشروع متكامل لتغيير واقع الضفة

على أيّ حال، وسواء أكانت إسرائيل تتّجه إلى تأسيس كيان حكم ذاتي للمستوطنين، أم أن ثمّة تكاملاً للأدوار بين مؤسساتها والمستوطنين، بما في ذلك على المستوى الاقتصادي، فالأكيد أن نقل الصلاحيات الإدارية، وتوسيع المناطق الصناعية والطرق، وتسليح المستوطنين، وتقطيع الجغرافيا الفلسطينية، كلها عوامل ترسم مساراً واحداً يقوم على تكريس السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية، وتعزيز قدرة المستوطنات على الاستمرار والتوسع، في مقابل إضعاف التواصل الجغرافي والاقتصادي بين التجمعات الفلسطينية، وتقويض مقوّمات قيام دولة فلسطينية.

تقرير



تعكس الخطوة ازدواجية فاضحة في تطبيق «معايير الحياد» (أرشيفية)

وثيقة من «منظمة مراقبة الأمم المتحدة»

مهلة 30 يوماً لـ«الأونروا» لتسليم أسماء موظفيها!

غزة - **الأخبار**

كشفت وثيقة حصلت عليها «الأخبار» عن تحرّك جديد لـ«منظمة مراقبة الأمم المتحدة» (UN Watch) يستهدف فتح ملف الكوادر التعليمية والإدارية في «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأونروا)، بذريعة التحاق مئات من خرّيجي مدارس الوكالة بفصائل فلسطينية. وبحسب المذكّرة المؤرّخة في 24 تشرين الثاني الجاري، طالب المدير التنفيذي للمنظمة، هيليل نوير، المفوّض العام بالإنابة للوكالة، كريستيان سوندرز، بالكشف عن أسماء المعلّمين ومديري المدارس والمسؤولين الذين أشرفوا على تعليم أكثر من 800 من خرّيجي مدارس الوكالة، تزعم المنظمة أنهم التحقوا لاحقاً بحركتَي «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، أو شاركوا في عمليات تصفها بـ«الإرهابية».

وأمهلت المنظمة إدارة «الأونروا» 30 يوماً لتزويدها بأسماء المسؤولين عن قطاع التعليم والمفوّضين العامين ومديري الأقاليم، إلى جانب السجلّات الوظيفية والإجراءات التأديبية والشكاوى المتعلّقة بالموظفين، فضلاً عن المناهج والمواد التعليمية المستخدمة، والتعهّدات المقدّمة إلى الدول المانحة بشأن «حياد» الموظفين، وأيّ دراسات أجرتها «الأونروا» عن المسارات اللاحقة لخرّيجيها. كما دعت الدول المانحة إلى تشكيل لجنة تحقيق جديدة بصلاحيات واسعة للوصول إلى سجلّات الوكالة وموظفيها، مشكّكة في نتائج المراجعة المستقلة التي قادتها وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة، كاثرين كولونا، عام 2024، علماً أن المذكّرة لم تتضمّن أدلة تفصيلية تثبت «مسؤولية» المعلّمين أو الكوادر الإدارية عن أنشطة الطلبة بعد تخرّجهم.

ويأتي هذا التحرّك بعدما أقدمت إدارة «الأونروا»، في 11 حزيران الماضي، على فصل 70 من موظفيها في قطاع غزة على خلفية مزاعم أمنية إسرائيلية، رغم إقرارها حينها بأن سلطات الاحتلال لم تقدّم أدلة على صحة تلك الادّعاءات، وتأكيدها أن قرار الفصل لا يشكّل إدانة للموظفين، أو إقراراً بصحة الاتهامات الموجهة إليهم. ولاحقاً، استهدف الاحتلال عدداً من الموظفين السابقين، بينهم المعلّم إسماعيل مطلق، والمهندس عبد الله النتري، ومحمد عبد الناصر الخطيب الذي استشهد بعد فترة وجيزة من إنهاء خدماته، وفق ما وثّقته تقارير صحافية وبيانات نقابية.

وفي هذا السياق، يرى رئيس المجلس المركزي لأولياء الأمور في مدارس «الأونروا» في قطاع غزة، زاهر البنا، أن المذكّرة تشكّل «حلقة جديدة في مسار استهداف الوكالة، وتفريغها من كوادرها تحت ذرائع أمنية وسياسية جديدة؛ إذ بعدما لم تثبت المزاعم الإسرائيلية بحق الموظفين المفصولين، بدأ البحث عن ذرائع جديدة لملاحقة كوادر الأونروا». ويشير، في حديثه إلى «الأخبار»، إلى أن قرارات الفصل السابقة «وفّرت عملياً غطاءً استغلّه الاحتلال لاستهداف بعض الموظفين بعمليات اغتيال»، مضيفاً أن المنظمة، التي تتّخذ من جنيف مقراً وتقدّم نفسها جهة مستقلة تراقب أداء مؤسسات الأمم المتحدة، «تتبنّى في تحركاتها تجاه الوكالة، الرواية الإسرائيلية، ما يثير تساؤلات جدّية بشأن حيادها ونزاهة تحقيقاتها».

ويفنّد البنا المنطق الذي تستند إليه المذكّرة، موضحاً أن مدارس «الأونروا» في غزة تستقبل الطلبة من الصف الأول حتى التاسع، أي إن الطالب يغادرها في سنّ الخامسة عشرة تقريباً، وهو لا يزال طفلاً، فيما «تتبلور توجّهاته السياسية والتنظيمية لاحقاً، ولا سيما في المرحلة الجامعية». ولذا، يعتبر أن تحميل الوكالة ومعلّميها مسؤولية خيارات خرّيجيها بعد سنوات من مغادرتهم يفتقر إلى «أيّ منطق تربوي أو قانوني، ويفتح الباب أمام ملاحقة آلاف المعلّمين من دون إثبات أيّ مخالفة»، مضيفاً أن مدارس «الأونروا» لا تضع مناهجها بنفسها، إنما «تعتمد المناهج الرسمية للدول المضيفة وفق المعايير المعمول بها أممياً»، وأن المنهاج المعتمد في فروعها في القطاع «هو المنهاج الفلسطيني الصادر عن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية».

> قرارات الفصل السابقة وفّرت للاحتلال غطاء لاستهداف موظفين في الوكالة

ويتساءل البنا عن مفهوم الحياد الذي يجري توظيفه لملاحقة الفلسطينيين، في ضوء دعوات وزير «الأمن القومي» الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، إلى توسيع تسليح المجتمع الإسرائيلي، معتبراً أن الصمت عن هذه الدعوات مقابل ملاحقة المعلّمين «يعكس ازدواجية فاضحة في تطبيق معايير الحياد». وإذ يشير إلى أن خطورة التحرّك الجديد «لا تقتصر على تهديد الأمن الوظيفي للمعلمين، وإنما تمتد إلى تهديد حياتهم وسلامتهم الشخصية»، فهو يحذّر «من تحويل سجلّات الوكالة وبيانات موظفيها إلى أدوات للملاحقة والاستهداف، بما من شأنه أن يخدم محاولات إضعاف الأونروا وتقويض دورها تجاه اللاجئين الفلسطينيين».

وفي الاتجاه نفسه، يصف رئيس «اللجان الشعبية للاجئين»، مازن الشيخ، المذكّرة بأنها «بالغة الخطورة»؛ إذ تنقل استهداف «الأونروا» إلى «مستوى جديد»، يجري فيه «البحث عن ذرائع إضافية لتجريد موظفيها من الحماية الوظيفية والقانونية، وصولاً إلى تفريغ المؤسسة الأممية من كوادرها». وبيّنه الشيخ، في حديثه إلى «الأخبار»، إلى أن «التجربة السابقة مع المزاعم الأمنية الإسرائيلية، حين أُنهيت خدمات عشرات الموظفين قبل أن يُستهدف بعضهم، تُظهر أن خطورة هذه المزاعم لا تقف عند فقدان الرزق والحقوق، إنما تعرّض أيضاً حياة الموظفين وعائلاتهم للخطر، عبر وضعهم في دائرة الاتهام الأمني من دون مسوّغات قانونية».

ويحذّر من أن الاستجابة لهذه المطالب «قد تؤسّس لسابقة تُلاحَق بموجبها الكفاءات التعليمية على أساس التوجّهات اللاحقة لخرّيجي مدارس الوكالة، ما يجعل آلاف المعلّمين عرضة للاتهام». ويرى أن التحرّكات الأخيرة «تأتي في سياق ضغوط متواصلة تتعدّد عناوينها بين العجز المالي والحياد والمناهج والمزاعم الأمنية»، لكنها تفضي جميعها إلى «تقليص أعداد الموظفين وإضعاف قدرة الوكالة على تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين»، مطالباً إدارة الوكالة بـ«الكفّ» عن تقديم التنازلات، و«الدفاع عن موظفيها وصون بياناتهم الشخصية وحمايتهم، وعدم السماح بتحويل سجلّاتها الإدارية والتعليمية إلى أدوات قد تُستخدم لملاحقتهم». ويخلص إلى أن المعركة الدائرة حول «الأونروا» تتخطّى مستقبل مؤسسة إغاثية أو مصير موظفيها، لتمسّ قضية اللاجئين الفلسطينيين بكل أبعادها السياسية والقانونية والتاريخية، باعتبار الوكالة شاهداً أممياً على أن قضية اللجوء الفلسطيني لم تُحلّ بعد.

الحدث

انتخابات بطعم أزمة الإسكان
شبح فرانكو يطلّ على إسبانيا

سعيد محمد

تشهد إسبانيا، غداً، ما سمّته الصحافة المحلية «فييستا ديمقراطية»، حيث سيختار الناخبون، في انتخابات برلمانية مبكرة، بين استمرار الحكم ذي الصبغة الليبرالية اليسارية، أو إفساح المجال لحكومة يقودها المحافظون، في ائتلاف محتمل مع حزب «فوكس» - أقصى اليمين -. وكان رئيس الوزراء، بيدرو سانشيز، أعلن، في الخامس من تشرين الأول الماضي، حلّ البرلمان، بعدما رفض الأخير، في الثاني من الشهر نفسه، مرسومَيْن طارئَيْن لمعالجة أزمة الإسكان، ليسقط الأول بفارق ستة أصوات (178 مقابل 172)، والثاني بفارق ثمانية عشر صوتاً (184 مقابل 166). وجاء طرح هذه المراسيم في إثر احتجاجات واسعة أشعلها إخلاء سيدة ثمانينية مسكنها في مدريد بفعل ارتفاع إيجاره بنسبة 275%، ثمّ وفاتها في المستشفى. كما شهد الحادي عشر من الجاري أوّل إضراب عام في إسبانيا منذ أربعة عشر عاماً، شارك فيه نحو أربعة ملايين شخص وفق النقابات العمّالية. وتقاطعت الأزمة السكنية مع حوادث قطارات مميتة أضعفت ثقة المواطنين في شبكة السكك الفائقة السرعة، وقبلها موجة عبور استثنائية إلى جيب سبتة في تموز الماضي، بلغ عديدها نحو 72 ألف شخص خلال يومين، إضافة إلى تحقيقات فساد طاولت مقرّبين من رئيس الحكومة بمن فيهم شقيقه وزوجته.

وتشير غالبية استطلاعات الرأي إلى تقدّم «حزب الشعب»، وهو حزب يميني محافظ يتزعمه البرتو نونيز فيخو، بحصوله على نحو 31% من الأصوات، ما يُترجَم إلى ما بين 128 و133 مقعداً في مجلس النواب المكوّن من 350 مقعداً موزّعة على 50 دائرة انتخابية. ويحلّ «الحزب الاشتراكي العمالي» بزعامة سانشيز ثانياً بنحو 29% ليحصل على ما بين 110 و124 مقعداً، بينما يحتلّ حزب «فوكس»، بزعامة سانتياغو أباسكال، المرتبة الثالثة بنحو 18% أي ما بين 57 و66 مقعداً، تُعادل ضعف مقاعده الـ33 التي نالها في عام 2023. وتضع التوقعات نسبة المشاركة عند نحو 75%، وهي من أعلى النسب منذ عام 2004، مع تسجيل 38,73 مليون مواطن في السجلّ الانتخابي من أصل 50 مليوناً هم عدد السكان، بزيادة 1,26 مليون عن عام 2023. وإذا صحّت هذه الاستطلاعات، فإن من شأن كتلة يمينية تضمّ حزبَي «الشعب» و«فوكس» أن تكسر عتبة الأغلبية المطلقة البالغة 176 مقعداً، وتحصد ما بين 187 و197 مقعداً.



أزمة السكن تتصدّر هواجس الناخبين واهتماماتهم (أ ف ب)

وبحسب الخبراء، فإن أزمة السكن ستتصدّر هواجس الناخبين واهتماماتهم، لحظة حسمهم خياراتهم. فقد ارتفعت أسعار العقارات والإيجارات بأكثر من 80% بين عامي 2015 و2025، في حين لم تواكب الأجور هذا الارتفاع، ويقدّر البنك المركزي الإسباني الحاجة إلى 700 ألف مسكن على الأقلّ لتخفيف الضغط جزئياً. ويعكس هذا الوضع فجوة بين الأجيال؛ فبينما يواجه الشبان الخريجون صعوبة في مغادرة منزل الوالدين، تمتلك 47% من الأسر الإسبانية عقاراً إضافياً غير مسكنها الرئيس، وهو ضعف المتوسط الأوروبي البالغ 25,5%، وفق أرقام البنك المركزي الأوروبي. ونجح حزب «فوكس» بالذات في استثمار مشاعر الغضب تجاه تلك الفجوة؛ إذ تشير الاستطلاعات إلى أنه الحزب الرئيسيّ الوحيد الذي سيضاعف حصّته من الأصوات بفضل شعبيته المتصاعدة بين فئة الناخبين الرجال دون 45 عاماً.

يبقى السؤال مُعلّقاً حول ما إذا كان سانشيز قادراً على تكرار مفاجآته السابقة

وفي تفصيل البرامج الانتخابية، يتحدّث «حزب الشعب» عن أن إسبانيا ربّما تكون في «أهم لحظة في تاريخها خلال الخمسين عاماً الماضية»، ويدعو إلى «إصلاح الدولة، وتجديد الديمقراطية، وتوحيد الأمة، واستعادة طموح إسبانيا واحترامها لذاتها»، كما يعِد بخفض الضرائب على من هم دون الأربعين عند شراء مسكنهم الأول، وإلغاء قانون الإسكان الاشتراكي، وبناء مليون منزل جديد، مع تعهّد بخفض عدد الوزارات من 22 إلى 14 أو 15 وزارة، وإلغاء وزارتَي المساواة والإسكان. أمّا فوكس، فيتبنّى معيار «الأولوية الوطنية» في تخصيص المساعدات والإسكان، والقائم على المفاضلة بين المواطنين لناحية الاستفادة من الأموال العامة؛ كما يتبنّى خطة «إعادة الهجرة» التي تشمل ترحيل المهاجرين غير النظاميين والمقيمين القانونيين الذين يرتكبون جرائم او يعيشون بالمطلق على إعانات الرعاية الاجتماعية الحكومية، ويدعو كذلك إلى خفض كبير للضرائب والانتقال نحو نظام تقاعد جديد. لكنّ «حزب الشعب» يحذّر من أن سياسة «الأولوية الوطنية» ستكون مخالفة لدستور إسبانيا ومعاهدات الاتحاد الأوروبي، وأنه «لا يمكن لأحد توقيع اتفاقيات غير قانونية». كما يؤكّد أن وزارات الدولة السيادية، مثل الخارجية والداخلية والدفاع والاقتصاد، ستبقى خارج أيّ تفاوض مع فوكس، ما يشير إلى أن تشكيل ائتلاف يميني مستقر قد لا يكون سهلاً. من جهته، يتبنّى سانشيز إصلاح الإسكان كقضية انتخابية كبيرة، وهو وَعَد الأحزاب اليسارية المتحالفة معه بضوابط للإيجارات وتوفير الحماية من الإخلاء التعسفي، فيما يلقى «الاشتراكيون» منافسة من على يسارهم أيضاً، حيث يقدّم «حزب الجبهة العريضة» بقيادة آدا كولاو حلولاً تقوم على فرض ضرائب على الملاك الأثرياء وتحديد سقوف للإيجارات.

ويبقى السؤال مُعلّقاً حول ما إذا كان سانشيز قادراً على تكرار مفاجآته السابقة، كما فعل في عام 2023 عندما جمع ائتلافاً حاكماً رغم عدم فوز حزبه بأكبر عدد من الأصوات، غير أن الفرصة هذه المرّة تبدو أضيق في ظلّ تراجع شعبية حلفائه من أحزاب اليسار مجتمعةً إلى نحو 10%. أمّا إذا تحقّق سيناريو تشكيل حكومة ائتلافية من «الشعب» وفوكس، فستكون تلك المرّة الأولى التي يصل فيها حزب من أقصى اليمين إلى السلطة في مدريد، منذ وفاة الديكتاتور فرانسيسكو فرانكو في عام 1975. ويثير هذا الاحتمال قلقاً في بروكسل - مقر الاتحاد الأوروبي -؛ إذ يرى مراقبون أن صعود اليمين المتطرف في إسبانيا قد يعزّز حظوظ نظيره في فرنسا - التي تواجه استحقاقاً رئاسياً خلال أشهر -، والمانيا - التي يعاني ائتلافها الحاكم من الضعف -، وفي وقت تواجه فيه أوروبا تحولات جيوبوليتكية متسارعة. ومن جهته، يحذّر سانشيز من أن «خطر عودة أقصى اليمين إلى الحكم يهدّد بإعادة إسبانيا إلى الحكم الاستبدادي»، مستحضراً صور الحرب الأهلية الإسبانية المريرة في خطابه الانتخابي.

العراق

ترامب يبارك ويبارك على الخطّ
حملة «ضبط الحدود»... برعاية أميركا

بغداد - فقار فاضل

توازياً مع الإجراءات الأخيرة التي اتّخذتها حكومة علي الزيدي، وأدرجتها ضمن عمليات «ضبط الحدود» مع سوريا وإيران، دخل الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، على الخطّ بإعلان دعمه الزيدي، فيما يتحرّك المبعوث الأميركي، توم براك، هو الآخر، في الاتجاه نفسه، في ما يطرح تساؤلات عن حدود القرار العراقي المستقلّ، والغايات التي تريد الولايات المتحدة تحقيقها من إعادة فتح الملفات الخلافية دفعة واحدة. وأعلنت قيادة قوات الحدود العراقية، أول من أمس، إغلاق منفذ «الوليد» مع سوريا ومنفذ «سرتك بشته» مع إيران، وهما من المعابر التي كانت تدار من قِبل إقليم كردستان. وجاء هذا الإجراء، بعد توجيهات أصدرها الزيدي بإخضاع المنافذ الحدودية لإدارة «هيئة المنافذ الاتحادية»، وحصر الموافقة على تصدير النفط ومشتقّاته بوزارة النفط العراقية، فضلاً عن إغلاق الطرق الفرعية بين الإقليم ومحافظات نينوى وكركوك وصلاح الدين وديالى.

كذلك، تحدّثت مصادر محلية عن احتمال إغلاق منفذ «شوشمي» مع إيران أيضاً، من دون صدور إعلان رسمي إلى الآن.

وتمثّل المعابر مع إيران شرياناً تجارياً مهمّاً للإقليم وللمناطق المحاذية، ومن شأن إغلاقها أو تقييد الحركة فيها أن يترك آثاراً اقتصادية تتجاوز الجهات التي تتّهمها بغداد بالتهريب، لتطاول المواطنين وحركة التبادل التجاري. كما أن تزامن الإجراءات مع الضغوط الأميركية على العراق بشأن علاقاته بإيران، يفتح باب التساؤل حول مدى ارتباط ملف «ضبط الحدود» بالأجندة الأميركية الأوسع في المنطقة. في المقابل، تستند بغداد إلى اتهامات تتعلّق بإدارة الثروة النفطية خارج القنوات الاتحادية؛ إذ أعلنت الحكومة أن الأضرار الناجمة عن تصدير نفط إقليم كردستان بعيداً عن شركة «تسويق النفط» العراقية (سومو) تجاوزت 100 مليار دولار بين عامَي 2008 و2025، وذلك وفق تقديرات «ديوان الرقابة المالية». وقال المتحدث باسم الحكومة، حيدر العبودي، إن «تصدير النفط من دون تحويل إيراداته إلى الخزينة الاتحادية يمثّل تهريباً للثروة الوطنية». غير أن الحكومة لم تعرض تفصيلاً محاسبياً يوضح كيفية الوصول إلى هذا الرقم، أو طبيعة الخسائر التي يتضمّنها، فيما يظلّ سجلّ إدارة النفط في الإقليم ومصير إيراداته موضع مُساءلة سياسية ومالية.

في خضمّ ذلك، سارعت الولايات المتحدة إلى إعلان تأييدها خطوات الزيدي. وكتب ترامب، على منصة «تروث سوشال»، أنه يدعم «جهود رئيس الوزراء في وقف تهريب النفط ومكافحة الفساد وإخضاع السلاح لسيطرة الدولة». ويبدو هذا الدعم متّسقاً مع سياسة واشنطن تجاه بغداد، والقائمة على تقليص نفوذ فصائل المقاومة، والتضييق على طهران من بوابة حركة الموارد والمعابر، ومن ثمّ إعادة ترتيب موازين القوى في البلاد. ويبرز توم براك بوصفه إحدى أبرز قنوات التدخّل الأميركي ذاك؛ فالمبعوث الذي يتابع ملفات العراق والمنطقة، لا يفتأ يتحرّك بين بغداد وأربيل، وسط مساعٍ لاحتواء التصعيد ومنع تحوّل الخلاف إلى مواجهة مفتوحة. لكن طبيعة هذه الوساطة تثير تساؤلات عن دور بلاده في إدارة خلافات يفترض أن تحسمها المؤسسات العراقية وفق الدستور، وعن مدى ارتباط التهدئة المطلوبة بتنازلات في ملفات أخرى، بينها السلاح والعلاقة مع إيران.

أمّا داخل «الإطار التنسيقي»، فلا تبدو جميع القوى مقتنعة بالمسار الذي اختارته الحكومة. ويعتقد مصدر سياسي في «الإطار»، في حديث إلى «الأخبار»، أن إغلاق «المنافذ والتحرّكات الأمنية لا يخدمان الاستقرار ولا الاقتصاد الوطني»، معتبراً أن القرارات الأخيرة «تستجيب لضغوط أميركية لا تراعي تداعياتها على حركة التجارة والعلاقات مع دول الجوار». ويشير المصدر إلى أن «أربيل تراهن بدورها على تدخّل برّاك لتعديل مسار الإجراءات الاتحادية، فيما تحاول بغداد الاستفادة من الدعم الأميركي لفرض شروطها في الملفات النفطية والحدودية». من جهته، يرى السياسي المستقل، محمد الخالدي، أن قرارات الزيدي، رغم ما تحمله من عناوين تتّصل بفرض القانون، تفتقر إلى رؤية استراتيجية وتنسيق مؤسّسي، وتبدو أقرب إلى استجابات للضغوط الداخلية والخارجية. ويضيف أن فتح ملفّات النفط والحدود والسلاح بالتزامن، مع استمرار التعثّر الاقتصادي وتقلّبات سعر الصرف، من شأنه أن «ينعكس على رصيد رئيس الوزراء السياسي».

في الإطار نفسه، يشير الباحث السياسي، علي البدري، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن «الضغوط على الزيدي لا تقتصر على ملف واحد، بل تقوم على معادلة مركّبة. فواشنطن تطالب بحسم ملف السلاح وتقليص نفوذ الفصائل، لكنها في الوقت نفسه تدفع في اتجاه عدم تحميل الإقليم ومواطنيه كلفة الصراعات السياسية، مع ضمان حقوقه الدستورية». ويضيف أن «رئيس الوزراء يتحرّك بين مطالب أميركية بإنجازات ملموسة، وحسابات داخلية تجعل أيّ إجراء أحادي عرضة للارتداد السياسي والأمني». وفي حين يذهب الخبير الاستراتيجي صلاح الشذر إلى عدّ الدعم الأميركي للزيدي «غطاء سياسياً مشروطاً»، معتبراً أن أربيل تحاول استخدام قنواتها مع واشنطن، ولا سيما عبر برّاك، للحدّ من الإجراءات الاتحادية، يعتقد الباحث في الشأن السياسي والاقتصادي، نبيل جبار العلي، أن «كلّ ما يجري اليوم في العراق يأتي ضمن ضوء أخضر أميركي، ووفق توجيهات واضحة من واشنطن، سواء تعلّق الأمر بالملف السياسي، أو الأمني، أو إعادة تشكيل التوازنات ومراكز النفوذ في الداخل. وللأسف حتى المواقف والخطوات التي يمكن اعتبارها جيدة وضرورية، لم تكن من رحم إرادة عراقية خالصة». ويضيف أنه «في خضمّ هذا المشهد، يبرز اسم برّاك بوصفه إحدى أكثر الشخصيات الأميركية تأثيراً في مسارات العراق وسوريا، وربما يمتد تأثيره خلال المرحلة المقبلة إلى ملفات أوسع في الشرق الأوسط. لكن هذا الدور، مهما اتسع، يبقى مرتبطاً بحسابات الإدارة الأميركية وتوازناتها الداخلية، وقد يتأثّر بالتحوّلات السياسية القادمة، ولا سيما مع انعقاد الكونغرس الجديد».

تقرير

إجراءات «تطمينية» لا تدرأ الخطر: الأزمة السيبرانية تطوّق إدارة ترامب

خضر خروبي

مع توسّع نطاق الهجمات السيبرانية حول العالم - بما في ذلك داخل الولايات المتحدة -، وانكشاف مدى خطورة تقنيات الذكاء الصناعي في تسريع وتيرة تبلور هذا النوع من التهديدات الناشئة، عاد الجدل التقني ليتصدّر أولويات الإدارة الأميركية، الآملة في تهدئة شكوك مواطنيها في مدى كفاءة عناصرها في إدارة هكذا ملف معقّد؛ وهي شكوك كان حاول البيت الأبيض القفز فوقها عبر بعض التصريحات المضلّلة والإقالات. وشهدت الأسابيع الماضية أعطالاً متتالية في الأجهزة والتقنيات البرمجية الداخلة في البنية التحتية الرقمية الأميركية، على غرار تعطّل أحد أجهزة التوجيه في ولاية أركنساس الأميركية، قبل نحو أسبوعين، وتسبّبه بخلل في نظام مراقبة الحركة الجوية التابع لإدارة الطيران الفيدرالية. ويُضاف إلى ما تَقدّم، حديث بلاده لم تعثر على إن، الشهر الجاري، عن اختراق طاول شبكة اتصال سرية تابعة لـ«وكالة الأمن القومي» تُعرف باسم «NSA»، وقاعدة بيانات «مكتب التحقيقات الفيدرالي»، فضلاً عما كشفه موقع «تيك كرانش»، في تموز الماضي، من تعرّض موقعَين إلكترونيين تابعَين للجيش الأميركي للاختراق أيضاً.

الإدارة تقلّل من شأن الهجمات

في تعليقها على ما أوردته شبكة «سي إن إن»، أرجعت «وكالة الأمن القومي» الأميركية الخلل الذي أصاب بعض أنظمتها الداخلية، إلى ما وصفته بـ«التراجع المؤقت في الأداء خلال إجراء عمليات صيانة روتينية»، مؤكّدةً أن «القدرات الحيوية المرتبطة بمهام الوكالة لا تزال تعمل بكامل طاقتها». ونفت المتحدثة باسم البيت الأبيض، لورين بيس، بدورها، في تصريحات إلى قناة «نيوزماكس»، أن يكون ما حدث ناجماً عن «هجوم سيبراني»، مطمئنةً إلى أنه «لا توجد أزمة أو أيّ شيء يدعو الأميركيين إلى القلق». وكان وزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو، أعلن أن الأعطال التقنية الأخيرة التي شهدتها منصات وأنظمة مختلفة في الولايات المتحدة ناجمة عن خلل في الجو الأميركي.

وفي سياق محاولته تبرئة ساحة إدارته من الاتهامات بالتقصير، حاول مدير «مكتب التحقيقات الفيدرالي»، كاش باتيل، من جهته، استعراض جهود المكتب في ملف الأمن السيبراني، ومن ضمنها ما عُرف بـ«عملية وينتر شيلد»، التي استهدفت تشجيع الشركات على تحصين أمنها السيبراني، وتعزيز بروتوكولات حماية البيانات، الإلكترونية، وعجز مودعين عن الوصول إلى حساباتهم المصرفية في عدد من بنوك الولايات المتحدة، من مثل «بنك أوف أميركا» و«جي بي مورغان تشيس» و«ويلز فارغو» و«بنك إس بنك». ويُضاف إلى ما تَقدّم، حديث وكالة «رويترز» عن هجوم مشابه طاول منصة الحوسبة السحابية الرئيسيّة التابعة لسلاح الجو الأميركي.

أقرّ ترامب نفسه بعدى جدّية الهجمات الإلكترونية الأخيرة

وفي سياق محاولته تبرئة ساحة إدارته من الاتهامات بالتقصير، حاول مدير «مكتب التحقيقات الفيدرالي»، كاش باتيل، من جهته، استعراض جهود المكتب في ملف الأمن السيبراني، ومن ضمنها ما عُرف بـ«عملية وينتر شيلد»، التي



إحدى تراميه ميلاً إلى محاولة استغلال الأمر سياسياً (أ ف ب)

استهدفت تشجيع الشركات على تحصين أمنها السيبراني، وتعزيز بروتوكولات حماية البيانات، الإلكترونية، وعجز مودعين عن الوصول إلى حساباتهم المصرفية في عدد من بنوك الولايات المتحدة، من مثل «بنك أوف أميركا» و«جي بي مورغان تشيس» و«ويلز فارغو» و«بنك إس بنك». ويُضاف إلى ما تَقدّم، حديث وكالة «رويترز» عن هجوم مشابه طاول منصة الحوسبة السحابية الرئيسيّة التابعة لسلاح الجو الأميركي.

وفي سياق محاولته تبرئة ساحة إدارته من الاتهامات بالتقصير، حاول مدير «مكتب التحقيقات الفيدرالي»، كاش باتيل، من جهته، استعراض جهود المكتب في ملف الأمن السيبراني، ومن ضمنها ما عُرف بـ«عملية وينتر شيلد»، التي

بإمكان إدارات أخرى إجراء هذه التحديثات، لكنها لم تفعل»، مضيفاً: «نحن نسبق التهديدات ونعوّض الوقت الذي أهدر».

أمّا ترامب نفسه، فاقرّ، في حديث إلى «فوكس نيوز»، السبت، بمدى جدّية الهجمات الإلكترونية الأخيرة، ولا سيما اختراق بيانات شخصية حسّاسة على موقع إلكتروني تابع لـ«إف بي آي»، هو الثاني من نوعه خلال شهرين، والذي يُنسب إلى مجموعة «ShinyHunters»، وأضافاً ما جرى بـ«الأمر غير الجيد». وأبدى ترامب ميلاً إلى محاولة استغلال الأمر سياسياً؛ إذ قال: «لا يعجبني ما جرى، لكن ربما نعرف أموراً لم نكن لنعرفها أصلاً حول خدعة روسيا»، في إشارة إلى إمكانية استغلال الثغرات السيبرانية للتشكيك في صدقية التحقيقات السابقة التي أجراها «مكتب التحقيقات الفيدرالي» حول وجود صلات بين حملته الانتخابية لعام 2016 وروسيا.

وكخطوة إضافية عكست إدراك الإدارة حجم التهديدات المحدقة بالفضاء الرقمي وتبعاتها السلبية في أوساط الشارع، أعلن ترامب اختياره كيرستن دبفيز، التي تشغل منصب كبيرة مسؤولي المعلومات في وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون»، لخلافة شون كيركروس في منصب المدير الوطني للأمن السيبراني. وفي الإطار نفسه، كشف موقع «أكسيوس»، الإثنين، أن البيت الأبيض كلّف مدير الاستخبارات الوطنية الأميركية، جاي كلايتون، بتولّي مهام المدير الوطني للأمن السيبراني، المعني بتنسيق سياسات الأمن السيبراني، بصورة مؤقتة، إلى حين مُصادقة مجلس الشيوخ على تعيين دبفيز لقيادة المكتب بصورة دائمة.

أصوات معارضة ومشكّكة في نهج الإدارة

مع ذلك، لم يمرّ الأمر من دون انتقادات، حتى من شخصيات يمينية محسوبة على تيار «ماغا» الشعبوي واليميني، الذي يُعدّ إحدى أبرز القواعد الناخبة لـ«الحزب الجمهوري». ومن بين أبرز الأصوات الناقدة لسياسة ترامب في التعامل مع «التحدي السيبراني»، علّقت الناشطة الإعلامية المؤثرة في حركة «اجعلوا أميركا عظيمة مجدداً»، لورا لومر، عبر منصة «إكس»، ونقلاً عمّا سمّتها «مصادر في مجمّع الاستخبارات»، بالإشارة إلى احتمال ضلوع دول معادية للولايات المتحدة، كروسيا وإيران والصين، في الحوادث الأخيرة، قائلةً إنه «من الواضح جدّاً أننا نتعرض لهجوم من خصم أجنبي»، مضيفةً أن «قادتنا يتحمّلون مسؤولية قول الحقيقة لنا». وفي محاولتها تأكيد وجود مخاوف من تهديد للأمن القومي الأميركي، قالت لومر: «بإمكانك رؤية ذلك على وجه الرئيس ترامب... لم أره يبدو أكثر قلقاً في حياتي من قبل».

أمّا على مستوى الصراع بين الحزبَين «الجمهوري» و«الديمقراطي»، فقد احتلّت «الأزمة السيبرانية» سريعاً موقعها في خريطته، ولا سيما في ضوء نيّة خصوم ترامب استهلال إجراءاتهم لمحاسبته مع تسلّمهم مهامهم في «الكونغرس» الجديد بحلول كانون الثاني المقبل، وذلك في مختلف المجالات، بخاصة السياسية والأمنية، بما فيها السياسات التكنولوجية. ومن هنا، خيّمت تلك الأزمة على اجتماع لجنة الأمن الداخلي في «الكونغرس»، حين نشب سجال بين وزير الأمن الداخلي ماركوين مولين، الذي وجد نفسه مضطراً قبل نحو أسبوع إلى الدفاع عن انشغاله بالسفر لحضور مباراة رياضية، على وقع الأعطال التقنية المتواصلة في الفضاء السيبراني، وبين النائب بيني تومبسون عن ولاية مسيسيبي - وهو أبرز «الديمقراطيين» في لجنة الأمن الداخلي في مجلس النواب - الذي قال في كلمته الافتتاحية: «إن إقدام وزير الأمن الداخلي على ذلك خلال أزمة لم يكن تصرّفاً غير مسؤول فحسب، بل اظهر أيضاً افتقاراً شديداً إلى مراعاة الظروف». وفي المقابل، برّر مولين موقفه بالإشارة إلى أنه لم يكن بإمكانه إطلاقاً إلغاء رحلة شخصية مخطط لها منذ فترة طويلة، متذرّعاً بأن الإلغاء كان سيثير مزيداً من القلق بين الأميركيين.

تقرير

من صفقات التسلح إلى الشراكة الصناعية والتكنولوجية

المغرب - إسرائيل: مختبرات الإبادة تنعش التطبيع

الرباط - **هشام لطفي مصطفى**

عادت وتيرة التعاون العسكري والأمني بين المغرب وإسرائيل إلى التسارع في الأسابيع الأخيرة من هذا العام، متجاوزةً صفقات التسلّح التقليدية نحو الشراكة الصناعية والتخطيط العملياتي المشترك. إذ استضاف مقرّ القيادة العامة للقوات المسلحة المغربية في الرباط، الأربعاء الماضي، الاجتماع الرابع لـ«اللجنة العسكرية المختلطة المغربية - الإسرائيلية»، والذي ترأسه الجنرال فؤاد مؤمن، رئيس «المكتب الرابع» في «أركان الحرب العامة المغربية»، واللواء هيداي زيلبرمان، رئيس «هيئة التخطيط» في جيش الاحتلال، واستعرضا فيه حصيلة أنشطة عام 2026، واتّفقا على «خطة عمل مشتركة» لعام 2027. وإذ يأتي ذلك بالتزامن مع إطلاق الملك محمد السادس، بين 18 و25 تشرين الثاني الجاري، خريطة طريق «عرض المغرب» للصناعات الدفاعية والأمنية، وإنشاء «الوكالة المغربية لصناعة الدفاع والأمن» (دفاع) لقيادة هذا القطاع، بغلاف مالي عمومي يصل إلى 2,2 مليار دولار، فهو يجيء أيضاً بعد أسبوعين فقط من زيارة أجراها المدير العام لوزارة الأمن الإسرائيلية، أمير برعام، للرباط، نوقش خلالها بناء قاعدة صناعية دفاعية في المغرب وتعزيز التعاون في الأمن السيبراني ونقل التكنولوجيا، بالتزامن مع تدشين المقرّ الدائم لمكتب الملحق العسكري الإسرائيلي في العاصمة المغربية.

«عرض المغرب»... بختم إسرائيلي

بينما تراهن الرباط على إقامة قاعدة صناعية دفاعية وطنية، أطلق الملك المغربي، الشهر الجاري، هيكلية مؤسسية وتمويلية لهذا القطاع، عبر تأسيس «الوكالة المغربية لصناعة الدفاع والأمن»، ووضع خريطة طريق تمتدّ حتى عام 2035، تطمح إلى تحقيق رقم معاملات يناهز 5 مليارات دولار، وإلى تغطية 40% من حاجات القوات المسلحة والأجهزة الأمنية محلياً، وتوجيه أكثر من 65% من الإنتاج إلى التصدير، فضلاً عن إحداث 50 ألف فرصة عمل وإنشاء منطقتين صناعيتين جديدتين. وفي المقابل، تتموضع الشركات الإسرائيلية داخل هذا المشروع مستندةً إلى البات «التعويض الصناعي» ونقل التكنولوجيا. ومن ذلك، تأسيس شركة «الصناعة العسكرية المغربية» بالشراكة مع مجموعة «إلبيت سيستمز» الإسرائيلية، والتي تدير مصنعاً في منطقة صناعية في الدار البيضاء وتعمل حالياً على تشييد وحدة ثانية. ويُفترض أن تبدأ المجموعة في آذار 2027 تسليم الجيش المغربي أبراجاً قتالية للمدرّعات، إلى جانب إنتاج ذخائر مضادة للمسيّرات ومدافع هاون ذاتية الحركة. وفي السياق نفسه، كانت شركة «بلو بيرد أيرو سيستمز»، التابعة لـ«الصناعات الجوية الإسرائيلية» (IAI)، استقلت فرقاً تقنية مغربية، في تشرين الثاني 2025، لتلقّي تدريب مكثّف ضمن برنامج لنقل التكنولوجيا، تمهيداً لتصنيع المسيّرة الانتحارية التكتيكية «سباي إكس» محلياً بعد نجاح اختبارات ميدانية لها في المغرب. ومن ثم، تكرّس هذا الحضور علناً في معرض «مراكش للطيران» في تشرين الأول الماضي، الذي شهد للمرة الأولى افتتاح جناح رسمي لوزارة الأمن الإسرائيلية بمشاركة ثماني شركات كبرى، بينها «IAI» و«إلبيت» و«رافائيل».

ويأتي ذلك فيما تشير تحليلات متخصّصة إلى تراجع الحصة الفرنسية في سوق التسلّح المغربية لمصلحة الصناعات الإسرائيلية والأميركية. ولا يبدو هذا الاندفاع الإسرائيلي نحو المغرب بريئاً من حسابات أبعد؛ فحرب الإبادة على غزة، وما رافقها من قيود أوروبية على شركات السلاح الإسرائيلية، من مثل إلغاء إسبانيا عقوداً عسكرية، واستبعاد فرنسا شركات إسرائيلية من معرض «يوروساتوري»، دفعا الكيان إلى النظر إلى المملكة باعتبارها ملاذاً صناعياً بديلاً. وفي هذا الإطار، يقول المنسّق الوطني لـ«الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع»، معاد الجوري، في حديثه إلى «الأخبار»، إن التعاون بين الجانبين، بما يشمله من صناعة دفاعية وصفقات تسلّح وتدريبات ومناورات وتنسيق استخباري وأمن سيبراني، «سيعمّق من تبعية المغرب للكيان الصهيوني، نظراً إلى التفوّق الاقتصادي والتكنولوجي الكبير لهذا الأخير على بلادنا». ويضيف أن ذلك سيربط المغرب «من موقع التابع طبعاً، في إطار تحالف صهيوني - أميركي - خليجي للعدوان على شعوب المنطقة، فضلاً عن احتلال فلسطين».

تزايد الارتهان العسكري المغربي لإسرائيل

على أن صفقات التسلّح النوعية ظلّت، طوال السنوات الخمس الماضية، واجهة التعاون العسكري المغربي - الإسرائيلي؛ إذ يؤكّد «معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام» (SIPRI)، المتخصّص في تتبّع التسلّح الدولي، أن إسرائيل باتت «ثالث أكبر موزّد للأسلحة» إلى المغرب بنسبة بلغت 11% من إجمالي وارداته الدفاعية، خلف الولايات المتحدة وفرنسا. وكانت الرباط لجأت إلى الإسرائيليين من أجل تزويدها بأنظمة الدفاع الجوي والصاروخي المتعددة الطبقات؛ إذ أعلن في كانون الثاني 2026 دخول منظومة «باراك إم إكس» الخدمة الفعلية، بعدما تعاقد المغرب عليها مع «IAI» عام 2022 بصفقة بلغت قيمتها أكثر من 500 مليون دولار. كما أفادت مصادر إعلامية متخصّصة بدخول منظومة «سبايدر» من إنتاج «رافائيل» الخدمة الفعلية في قاعدة عسكرية شمال شرق الرباط، بعد سنوات من تزوّد المغرب بمنظومة «سكاي لوك دوم» المضادة للمسيّرات عام 2021.

وأتسعت سلّة المشتريات لتشمل المدفعية والذخائر الجوّالة والفضاء العسكري، في منافسة محمومة مع الموزّدين الأوروبيين التقليديين. ففي شباط 2025، وقّعت الرباط عقداً مع «إلبيت سيستمز» بنحو 370 مليون دولار لاقتناء 36 مدفعاً ذاتي الحركة

> **الفجوة لا تفتأ تتّسع بين المزاج العام في الشارع المغربي، الرافض للتطبيع، وبين السياسات الرسمية**

من طراز «أتموس 2000»، وذلك بعد الحديث عن أعطال تقنية شابت مدافع «قيصر» الفرنسية، بالتوازي مع تقارير عن اقتناء راجمات الصواريخ «بولس»، أيضاً، تعتمد القوات المسلحة المغربية على طائرات استطلاع ومسيّرات انتحارية إسرائيلية، من مثل «هيرون» و«هيرميس 900» و«هاروب» و«سكاي سترايكر»، إلى جانب طلبية مؤكدة لـ150 مسيّرة من طرازَي «واندر بي» و«تندر بي» من شركة «بلو بيرد». أما الصفقة الأضخم فكانت أبرمتها المملكة في تموز 2024 مع «صناعات الفضاء الإسرائيلية»، بقيمة مليار دولار، وذلك لاقتناء قمرين صناعيين للتجسّس والمراقبة من طراز «أوفيك 13»، فيما يدور الحديث، في الأثناء، عن وجود مفاوضات للحصول على صواريخ «لورا» البالستية الإسرائيلية.

رفض الإقليم والشارع المغربي

إذا كانت التصريحات الرسمية تقدّم الشراكة المغربية - الإسرائيلية باعتبارها إطاراً مؤسسياً يخدم المصالح الأمنية المشتركة وتحديث القدرات العسكرية وتنويع مصادر التكنولوجيا، أثارت هذه التحالفات ردود فعل متباينة إقليمياً ودولياً، السيبراني والرباط، توالت مذّاك الزيارات العسكرية رفيعة المستوى بين الجانبين. وشهد عام 2021 هبوط طائرة نقل عسكرية مغربية في مطار «سي-130» وعلى متنها عناصر قوات خاصة في إسرائيل للمشاركة في تمرين متعدد الجنسيات. ثمّ تلا ذلك حضور المغرب في «قمة النقب» في آذار 2022، ومشاركة ضباط من جيش الاحتلال الإسرائيلي بصفة مراقبين في مناورات «الأسد الأفريقي» التي تقودها الولايات المتحدة في المغرب في حزيران من العام نفسه. كما زار رئيس الأركان الإسرائيلي، أفيف كوخافي، الرباط في تموز 2022، وقائد سلاح الجو تومر بار في شباط 2023، وصولاً إلى انتظام اجتماعات اللجنة العسكرية المختلطة سنوياً. وكانت اكتسبت هذه الوتيرة زخماً إضافياً مع إعلان إسرائيل في تموز 2023 اعترافها الرسمي بـ«سيادة» المغرب على الصحراء الغربية، وتعيين العقيد شارون إيتاش أول ملحق عسكري لها في الرباط. ومن ثمّ، تُوّج هذا المسار باتفاق ثلاثي في نيويورك، في 16 أيلول 2026، جمع وزيري الخارجية المغربي ناصر بوريطة، والإسرائيلي جدعون ساعر، مع المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة مايك والتز، وذلك لرفع مستوى مكاتب الاتصال إلى سفارات كاملة وتبادل السفراء لأول مرة واستئناف الرحلات الجوية المباشرة.



تتواصل في مدن مغربية عدة الاحتجاجات والمطالبات بوقف التطبيع وإلغاء الاتفاقيات العسكرية (أ ف ب)

الفتنة والحروب». وإذ يؤكد أن الشعب المغربي و«كلّ القوى الحيّة المناضلة» ترفض التطبيع «رفضاً مطلقاً وتناضل من أجل إسقاطه»، معرباً عن يقينه بأنه «لا محالة سيسقط، بفضل التقاء نضال شعبنا والشعب الفلسطيني وأحرار العالم»، تتواصل في مدن مغربية عدّة الاحتجاجات والمطالبات الشعبية والنقابية والحزبية بوقف التطبيع وإلغاء الاتفاقيات العسكرية، وهو ما تجلّى آخر فصوله في الدعوات إلى مقاطعة «معرض مراكش» للطيران.

من «إبراهام» إلى تبادل السفارات

انطلق المسار العلني لهذا التعاون مع الإعلان الثلاثي الموقّع في الرباط في 22 كانون الأول 2020، برعاية أميركية، ضمن موجة «اتفاقات أبراهام» التي سبقت المغرب إليها كلّ من الإمارات والبحرين والسودان. وبموجب ذلك، استأنف المغرب علاقاته الرسمية مع الكيان الصهيوني، التي كانت قد قُطعت عام 2000 إبّان الانتفاضة الفلسطينية الثانية بعد مرحلة مكاتب الاتصال في التسعينيات. وإذ جاء هذا بالتزامن مع اعتراف واشنطن بـ«سيادة» المملكة على الصحراء الغربية، شكّلت هذه الخطوة تتويجاً لمسار من التعاون الأمني غير المعلن بين الجانبين الذي يعود إلى ستينيات القرن الماضي. وبعد أقلّ من عام، وقّع وزير الأمن الإسرائيلي آنذاك، بيني غانتس، ونظيره المغربي، عبد اللطيف لودیي، في الرباط، في الـ24 من تشرين الثاني 2021، مذكرة تفاهم دفاعية وصفتها مصادر عبرية بأنها الأولى من نوعها مع دولة عربية.

وفي وقت مهّدت فيه هذه المذكرة الطريق أمام عقود تسلّح حكومية مباشرة، وتبادل المعلومات الاستخبارية، وإجراء مناورات مشتركة، وتوقيع اتفاقية تعاون في الدفاع السيبراني في تموز 2021 بين «الهيئة الوطنية الإسرائيلية» للأمن والرباط، توالت مذّاك الزيارات العسكرية رفيعة المستوى بين الجانبين. وشهد عام 2021 هبوط طائرة نقل عسكرية مغربية في مطار «سي-130» وعلى متنها عناصر قوات خاصة في إسرائيل للمشاركة في تمرين متعدد الجنسيات. ثمّ تلا ذلك حضور المغرب في «قمة النقب» في آذار 2022، ومشاركة ضباط من جيش الاحتلال الإسرائيلي بصفة مراقبين في مناورات «الأسد الأفريقي» التي تقودها الولايات المتحدة في المغرب في حزيران من العام نفسه. كما زار رئيس الأركان الإسرائيلي، أفيف كوخافي، الرباط في تموز 2022، وقائد سلاح الجو تومر بار في شباط 2023، وصولاً إلى انتظام اجتماعات اللجنة العسكرية المختلطة سنوياً. وكانت اكتسبت هذه الوتيرة زخماً إضافياً مع إعلان إسرائيل في تموز 2023 اعترافها الرسمي بـ«سيادة» المغرب على الصحراء الغربية، وتعيين العقيد شارون إيتاش أول ملحق عسكري لها في الرباط. ومن ثمّ، تُوّج هذا المسار باتفاق ثلاثي في نيويورك، في 16 أيلول 2026، جمع وزيري الخارجية المغربي ناصر بوريطة، والإسرائيلي جدعون ساعر، مع المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة مايك والتز، وذلك لرفع مستوى مكاتب الاتصال إلى سفارات كاملة وتبادل السفراء لأول مرة واستئناف الرحلات الجوية المباشرة.

اليمن

عُمان تخرق التصعيد بإحياء اتفاق الأسرى

صنعاء - **رشيد الحداد**

على الرغم من التصعيد المستمر بين صنعاء والرياض، عاد اتفاق مسقط بشأن تبادل الأسرى إلى الواجهة مجدّداً، بعد عام من تعثّر خطوات تنفيذه. ولأول مرة منذ عودة التصعيد، انتعشت الآمال بشأن تبادل نحو 2900 أسير يمني من مختلف الأطراف. وتعزو مصادر مطّلعة في صنعاء، في حديث إلى «الأخبار»، إحياء الاتفاق إلى جهود دبلوماسية بُذلت من قبل سلطنة عُمان ومكتب المبعوث الأممي لدى اليمن، هانس غروندبرغ، خلال الأيام الماضية.

وأعلن رئيس «اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى» في صنعاء، عبد القادر المرتضى، تنفيذ أول خطوة من «اتفاق مسقط» الذي يشمل تبادل نحو 1700 أسير من مختلف الأطراف اليمنية - بينهم 7 سعوديين و23 سودانياً -، وتمثّلت بتبادل 35 جثماناً. وأوضح المرتضى، في تصريح، أنه تمّ نقل 20 جثماناً لمقاتلين من قوات صنعاء من محافظة لحج إلى العاصمة، مقابل نقل 15 جثماناً من قتلى الطرف الآخر من محافظة ذمار إلى لحج. ووفق المصادر، فقد تولّت «اللجنة الدولية للصليب الأحمر» تنفيذ هذه الخطوة. ولكن حزب «الإصلاح» الذي عرقل مراراً تنفيذ الاتفاق الذي يشمل أمينه العام المساعد السابق، محمد قحطان، بادر إلى إشعال المواجهات العسكرية مع قوات صنعاء شمال غربي مدينة مأرب، في محاولة على ما يبدو لعرقلة الصفقة مرة أخرى. وكان رفض الحزب التعامل مع نتائج تحاليل أُجريت لعيّنة تؤكد أن الجثة التي عُرضت على أقرباء الأسير قحطان تعود إليه. ووفق مصادر حقوقية، فإن الحزب يربط إتمام صفقة التبادل التي سيُفرج بموجبها عن 1200 من أسرى قوات صنعاء، بقضية قحطان. ورغم أن الموقف العسكري لـ«الإصلاح» لا يزال ضعيفاً، تحديداً في جبهة رغوان شمال غربي مدينة مأرب، فإن الحزب، الذي يسيطر على المدينة منذ سنوات، تلقّى دفعة جديدة من الأموال السعودية بهدف حشد الآلاف من العناصر لقتال حركة «أنصار الله».

وعلى خلفية ما تقدّم، أعلنت قيادات في الحزب، أول من أمس، النفير العام في مأرب لتجنيد نحو 30 ألف مقاتل، لكن مصادر قبلية في المحافظة شكّكت في إمكانية تحقّق هذا الهدف في ظلّ خوض «الإصلاح» عدّة مواجهات مع قبيلتَي عبيدة ومراد وغيرهما، خلال السنوات الماضية. وبالفعل، أعلنت قبيلة عبيدة، قبل أيام، النفير القبلي لقتال عناصر الحزب، وذلك ردّاً على محاولة الأخير إنشاء معسكر في أراضي قبيلة آل سمرة، إحدى قبائل عبيدة التي منعت «اللواء 107» التابع لـ«الإصلاح» من التموضع في أراضيها. وجاء التكف القبلي في وادي عبيدة، الذي يُعدّ بمثابة إعلان الاستعداد القتالي، بعد مواجهات عسكرية في منطقة ريدان استخدم فيها الحزب الأسلحة الثقيلة، واندلعت في إثر رفض القبائل عسكرة الوادي.

وفي التطورات الميدانية أيضاً، سجّلت وسائل إعلام في صنعاء وقوع 27 غارة سعودية على محافظة صعدة، أمس. كما أفادت بمقتل 11 شخصاً في غارة جوية استهدفت مبنى سكنياً في مدينة التربة في محافظة تعز.

الحدث

بين «الضربة المنفردة» والتريّث

الخلاف حول إيران يتنازع إسرائيل

خلال الاجتماع الأخير لـ«الكابينت»، على تشخيص الخطر الإيراني، بظلّ توقيت الحرب وجدوى خوضها من دون الأميركيين موضع خلاف. ومن شأن هذا التباين أن يُضعف حجّة رئيس حكومة تصريف الأعمال أمام واشنطن - والقائمة على أن الانتظار سيجعل معالجة الخطر أصعب -، وذلك ما دامت قيادة الجيش ترى أن الوقت لا يزال يسمح بالتريّث.

وفيما تدأب حكومة نتنياهو على توسيع مروحة التهديدات التي تسوقها لتبرير جولة جديدة، وفي مقدّمها ما يقول كاتس إنه «برنامج إيراني لتطوير سلاح كيميائي»، تشكّك التقديرات التي نقلتها صحيفة «هآرتس» عن مسؤولين أمنيين وخبراء، وتلك التي قدّمها رئيس برنامج إيران في «معهد دراسات الأمن القومي»، رازْ تسيمت، في درجة الإلحاح التي يتحدّث بها كاتس. كما يثير هذا التهويل تساؤلات كثيرة من بينها أنه إذا أصبح مجرّد احتمال تطوير قدرة عسكرية، قبل اكتمالها، مسوّغاً كافياً لخوض القتال، فمتى وكيف يمكن إنهاء الحرب؟ ولو حقّقت جولة جديدة أهدافها العسكرية المباشرة، فكيف ستوصل إلى نتائج مُستدامة من شأنها منع تطوير قدرات عسكرية جديدة، من دون الدخول في دورة لا تنتهي من جولات التصعيد؟ في هذا الإطار، ينقل رونين بيرغمان، مصدر أمني، تحذّر إلى الصحيفة، عتبة التحرّك المنفرد بوجود تهديد «وجودي وفوري»، معتبراً أن «هذا ليس الوضع حالياً». وعلى الرغم من أن نتنياهو وزامير ومسؤولي الاستخبارات العسكرية توافقوا، ويرون أنه «قد يدفعها إلى توسيع المواجهة إقليمياً». لكن، في الوقت نفسه، يواجه الرهان الأميركي على الضغط الاقتصادي سؤالاً مماثلاً بشأن النتائج؛ فبحسب تقدير نشره «معهد القدس للاستراتيجية والأمن»، لا تتوافر أدلّة على أن الضائقة

> **نتنياهو يجعل ممّا يصفه بـ«التهديد الإيراني الوشيك» حجّة للدفع نحو «حكومة وحدة»**

الاقتصادية ستدفع القيادة الإيرانية إلى تقديم التنازلات المطلوبة، فيما يعدّ المعلّق العسكري، رون بن يشاي، استمرار الحصار نفسه من «العوامل التي قد تقود إلى تجدّد القتال».

من جهته، يعزو رئيس معهد «مسغاف» للأمن القومي والاستراتيجية الصهيونية، والرئيس السابق لـ«مجلس الأمن القومي الإسرائيلي»، مئير بن شبات، تريّث الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إلى رغبته في إتمام استهلاك الضغط الاقتصادي، وتفادي انعكاسات الحرب على أسعار الوقود والأسواق الأميركية خلال موسم الأعياد ورأس السنة، وإظهار أنه استنفد المسار الدبلوماسي قبل مواجهة خصومه الحرب إلى تغيير سلوك إيران، ويرون أنه «قد يدفعها إلى توسيع المواجهة إقليمياً». لكن، في الوقت نفسه، يواجه الرهان الأميركي على الضغط الاقتصادي سؤالاً مماثلاً بشأن النتائج؛ فبحسب تقدير نشره «معهد القدس للاستراتيجية والأمن»، لا تتوافر أدلّة على أن الضائقة

> **نتنياهو يجعل ممّا يصفه بـ«التهديد الإيراني الوشيك» حجّة للدفع نحو «حكومة وحدة»**

الاقتصادية ستدفع القيادة الإيرانية إلى تقديم التنازلات المطلوبة، فيما يعدّ المعلّق العسكري، رون بن يشاي، استمرار الحصار نفسه من «العوامل التي قد تقود إلى تجدّد القتال».

من جهته، يعزو رئيس معهد «مسغاف» للأمن القومي والاستراتيجية الصهيونية، والرئيس السابق لـ«مجلس الأمن القومي الإسرائيلي»، مئير بن شبات، تريّث الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إلى رغبته في إتمام استهلاك الضغط الاقتصادي، وتفادي انعكاسات الحرب على أسعار الوقود والأسواق الأميركية خلال موسم الأعياد ورأس السنة، وإظهار أنه استنفد المسار الدبلوماسي قبل مواجهة خصومه

إيران تقترب من «ساعة الصفر» لكسر الحصار

تتّجه الأوضاع بين إيران والولايات المتحدة، إلى مزيد من التدهور، مع تصعيد الأولى استعداداتها لكسر الحصار البحري الأميركي المفروض عليها، وعودة الثانية، في المقابل، إلى لغة الإنذارات، وتلويحها مجدّداً بقصف مُنشآت «جبل الفأس» النووية الإيرانية. وأكّد مستشار المرشد الإيراني مجتبى خامنئي، محمد مخبر، أنه «بشكل قاطع، لن يُفتح مضيق هرمز، ولن نسمح ببقاء الحصار مفروضاً». وردّاً على سؤال من الصحافيين بشأن موعد حدوث ذلك، قال إن «هذا يحدث الآن بالفعل». ومن جهته، أعلن قائد القوات البحرية في «الحرس الثوري الإيراني»، الأدميرال شهرام إيراني، أن «ساعة الصفر لكسر الحصار البحري باتت وشيكة». وأشار، في كلمة له في مُصلّى الإمام الخميني في طهران، إلى أن «محاولات العدو لاستخدام إمكاناته كافة لعبور مضيق هرمز، هي محاولات تفتقر إلى الواقعية»، مؤكداً «الالتزام الكامل بإبقاء المضيق تحت السيطرة، ومنع أيّ عبور غير مُصرّح به». كذلك، نقلت وسائل إعلام إيرانية عن قائد القوة الجوفضائية في «الحرس الثوري»، العميد مجيد موسوي، قوله إن على «العدو توقع تحرّك في الجو والبحر»، وإن «كسر الحصار مهمة لا رجعة عنها».

في المقابل، هدّد الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، باستهداف مُنشآة «جبل الفأس» النووية في محافظة أصفهان وسط إيران. وحدّد، في تصريحات أدلى بها خلال اتصال مع جنود أميركيين لمناسبة عيد الشكر، رأس السنة مهلة نهائية للتوصّل إلى اتفاق مع طهران أو استئناف العمليات العسكرية الكبرى ضدّها، داعياً الأخيرة إلى «التصرّف بذكاء». كما أشاد بما وصفه بـ«نجاح الحصار البحري في مضيق هرمز»، مؤكداً تسريع إنتاج صواريخ «باتريوت» و«توماهوك». وكرّر الزعم بأن «النصر» في الملف الإيراني «بات قريباً وفي متناول اليد»، معتبراً أن «هذا الهدف سيتحقّق في التوقيت الذي يراه مناسباً. وكشف عن إجرائه مشاورات مع رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، خلال الأيام الماضية، تركّزت حول سبل التعامل مع التطورات الإقليمية والملف النووي الإيراني. كذلك، قلّل ترامب من أهمية التقارير التي تتحدّث عن تعاون استخباراتي بين روسيا والصين من جهة، وإيران من جهة أخرى، خاصة في ما يتعلّق باستهداف القواعد الأميركية. وأوضح أن اجتماعاته الأخيرة مع الرئيسين الصيني والروسي تناولت النزاع مع إيران، واصفاً التدخّل الصيني في هذا الشأن بأنه «ضئيل للغاية»، ولا يتجاوز تبادل المعلومات البسيطة.

ميدانياً، أعلن «الحرس الثوري»، في بيان أمس، انفجار ناقلة نفط واندلاع حريق فيها إثر اصطدامها بلغم بحري شرقي مضيق هرمز، بينما اضطرت ناقلة أخرى كانت ترافقها إلى التراجع والعودة. وأكّد «الحرس» أن «الناقلتَين حاولتا عبور مضيق هرمز عبر مسار غير مُصرّح به». وفي المقابل، تحدّثت «القيادة المركزية الأميركية» عن استهداف طائرة عسكرية أميركية، أول من أمس، سفينة تجارية إيرانية بذخائر دقيقة في خليج عمان، ما أدّى إلى تعطيل محرّكها، وذلك بعدما حاول طاقمها اختراق الحصار البحري انطلاقاً من ميناء بندر عباس الإيراني. وأضافت «القيادة»، في بيان، أن الذخائر أصابت مؤخّرة السفينة «باسيفيك آرتشر»، التي ترفع علم بالاو، قبل أن يتعطّل محرّكها في نهاية المطاف، متحدّثةً عن عدم إصابة أيّ من أفراد طاقمها المدني بأذى.

(الأخبار)

ملصق في طهران يذكّر بمجزرة مدرسة ميناب التي ارتكبتها القوات الأميركية في بداية الحرب (أ ف ب)



أسوأ من النص تطبيقه والمضي فيه

سعد الله مزرعاني *

أطلق الرئيس جوزيف عون، من غير مقدمات ولا تشاور سياسي أو قرار رسمي، في 9 آذار الماضي، دعوة إلى «مفاوضات مباشرة» مع العدو الإسرائيلي المحتل والذي لا تعترف به الدولة اللبنانية. ألحّ على ذلك، دون أن يلقى أي ردود من قبل المعنيين بالدعوة: لا الأمم المتحدة، ولا الولايات المتحدة، ولا العدو الصهيوني. لهذا السبب، ربما، ورغم ما انطوت عليه الدعوة من مخاطر انقلابية، فإنها مرت، أيضاً، دون ضجة كبيرة من قبل المعنيين بها في أجهزة السلطة التي تمّ تجاوزها، أو من قبل المقاومة ورافضي المفاوضات المباشرة. دوافع إطلاق الدعوة إلى «مفاوضات مباشرة» متعددة:

● الوفاء بالتزامات كان قد تعهد بها الرئيس جوزيف عون، كشرط لدعمه، من قبل واشنطن وفريقها، كمرشح لرئاسة الجمهورية.

● إقرار «خطة ترامب» بشأن غزة التي تضمنت، فيما تضمنت، عنواناً بشأن سحب سلاح المقاومة ضمن 20 بنداً بتدبير واشنطن ومساعدين وسطاء، وبإشراف ترامب شخصياً.

● ترسُّخ الاعتقاد بأن محور المقاومة («الممانعة») قد تلقى ضربات قاسية في كل المواقع ما يتيح فرض اتفاق على لبنان وعلى المقاومة تقرّر مضمونه واشنطن وتل أبيب خصوصاً بعد اغتيال معظم أعضاء القيادة الإيرانية وفي مقدمتهم المرشد الشهيد السيد علي خامنئي.

● مهَّد للمبادرة، أيضاً، قرار 2 آذار الذي صنَّف الجناح العسكري في «حزب الله» تنظيماً «خارجاً على القانون» بشبه إجماع في مجلس الوزراء!

● تجاهل الرئيس جوزيف عون والرئيس نواف سلام (الذي وصل إلى الحكم في شروط مشابهة لتلك التي أوصلت عون) اتفاق «وقف الأعمال العدائية» الذي أعلنه الرئيس الأميركي السابق بنفسه، والذي تضمن انسحاباً إسرائيلياً من النقاط التي تقدم إليها الجيش الإسرائيلي. ذلك الاتفاق الذي أعلن في 27 تشرين الثاني 2024، لم يطبق إلا من قبل المقاومة ولبنان الرسمي. أما إسرائيل، فقد واصلت الحرب من طرف واحد. استمر عدوانها المقترن بالتوسع والتدمير والتهجير والاغتيالات 15 شهراً بتغطية أميركية كاملة، حيث كانت واشنطن، كالعادة، خصماً وحكماً متفرداً، كشأنها دائماً في كل ما يتصل بالصراع العربي-الإسرائيلي والفلسطيني-الإسرائيلي. من خلال ذلك دأبت واشنطن على أن تتحوّل «وساطتها» الحصرية في مفاوضات الاتفاقات وفي إعلانها والإشراف على تطبيقها، إلى امتداد للمعركة العسكرية إذ تتمكن إسرائيل من أن تحقق في المفاوضات ما استعصى عليها تحقيقه في الجبهات.

الإسراع، بل التسرُّع، في الدعوة إلى «مفاوضات مباشرة» مع دولة مصنَّفة عدوّة، وهي تحتل وتتوسع وتقتل وتدمّر، لم يكن خياراً إجبارياً وحيداً كما يزعمون. كان يمكن لرئيس الجمهورية أن يطالب بالعودة إلى اتفاق «وقف الأعمال العدائية» الذي لم يلتزم به المحتل المعتدي وشريكته وداعمته واشنطن. كان يستطيع أن يضع شرطاً، قبل نقاشه وعرضه على المؤسسات، أن توقف تل أبيب عدوانها (كما أشار في البدايات)، ثم تبين أنه يناور تمهيداً للإذعان للإملاءات الأميركية والشروط الإسرائيلية.

كان يمكن أن يلاحظ، ومنذ اللحظات الأولى، تعافي المقاومة وإدخالها السيرات الانقضاضية التي تعمل بالألياف الضوئية: سلاحاً لم تتمكن إسرائيل من إيجاد علاج له. كان يمكن أن يطلب، في مفاوضات ثنائية مع واشنطن، ضماناً منها بوقف العدوان الإسرائيلي كشرط لبدء مفاوضات غير مباشرة في مرحلة أولى. كان يمكن أن يتعظ من تجارب مريرة، منذ «اتفاق أوسلو» إلى «اتفاق وقف الأعمال العدائية»، أن واشنطن تفاوض وتتوسط وتتفرد لتحقيق المطالب الإسرائيلية في كل تلك التجارب. المسار التطبيقي كشف اختلالات أكبر حين تطوَّع رئيسا الجمهورية والحكومة لخوض معركة ضد السلطات الإيرانية تحت عنوان منع طهران من التفاوض باسم لبنان. طرحت القيادة الإيرانية مقاربة شاملة لمعركة كانت كذلك بالفعل. اشترطت في أول بنود الاتفاق مع واشنطن (الذي انقلب عليه ترامب بضغط صهيوني بعد أن تباهى بتوقيعه)، وقفاً شاملاً لإطلاق النار على كل الجبهات بدءاً من لبنان.

شن ثناني عون-سلام حملةً «سيادية» ضارية على طهران وصلت إلى حد اتخاذ قرار أرعن بطرد السفير الإيراني. اقترن بذلك «سلق» المفاوضات وتوقيع «اتفاق الإطار» من خارج المؤسسات، وبالتخلي عن كل أوراق القوة. نجم عن ذلك اتفاق سيئ سارعت الخارجية الأميركية إلى إصدار موجز عنه بوصفها راعية له: «المقاومة عدو مشترك للبنان وإسرائيل ومسؤول عن تخريب العلاقات بينهما»!

إلى ذلك، لم يكن التطبيق على صورة النص المفرّط فقط، بل كان أسوأ منه. وهو ما يعاني منه الآن الجنوبيون وكل اللبنانيين، بمن فيهم الرئيسان عون وسلام. رغم ذلك واصلا تقديم التنازلات والمكابرة. برز ذلك خصوصاً في خطاب عيد الاستقلال حيث تجاهل رئيس الجمهورية كلياً مسألة «اتفاق الإطار» وذهب مباشرة، رغم تعاظم الإجرام الصهيوني والانحياز الأميركي، إلى مساواة المقاومة وداعميها بالعدو المحتل! كرر رئيس الجمهورية، مكابراً، في احتفال فنوي، إصراره على استمرار اعتماده الخيار الدبلوماسي. كرّر أنه الحل الوحيد الممكن، وكأن هذا «الحل» لم يسقط سقوطاً ذريعاً عبر تمادي حرب التدمير والقتل والتهجير والإبادة التي تتواصل منذ أكثر من 5 أشهر مقرونة بالإعلان المتكرر عن عدم انسحاب العدو من لبنان. وهو إعلان يشمل أيضاً غزة والضفة الغربية وسوريا في نطاق مشروع «إسرائيل الكبرى».

لم يعبأ رئيسا الجمهورية والحكومة، أيضاً، بما حصل في الولايات المتحدة خصوصاً (وفي كيان العدو نسبياً) بعد الانتخابات في كليهما، من تحولات جوهرية لغير مصلحة إدارة ترامب وحكومة الفاشيين العنصريين في تل أبيب.

يجدر التنويه، أيضاً، بأن وراء هذا المسار، إلى جانب الأخطاء والفواتير، توجهاً فئوياً، ورهاناً متجدداً على انتصار العدو وداعميه لإحداث تغيير في توازنات ومعادلات السلطة بما يستعيد الغلبة و«الامتيازات» ولو على حساب المغامرة بوحدة البلاد وبوجودها.

* كاتب وسياسي لبناني

نظرة إلى العلاقات الـدولية على ضوء القمة الثلاثية

محمد سيد رصاص *

لم تشهد العلاقات الدولية استقرار النصاب لدولة واحدة، تتحكم في مسار الوضع الدولي، إلا في عام 1989 مع الولايات المتحدة بعد انتصارها على الاتحاد السوفياتي، مكررة سابقة روما الوحيدة عشية بدء الألفية الأولى، عقب معركة أكتيوم التي انتصر فيها الرومان على المصريين عام 31 قبل الميلاد.

في العصور الحديثة، استطاعت إنكلترا، بعد هزيمتها للإسبان في معركة الأرمادا (1588)، إثر منافسة استغرقت نصف قرن للسيطرة على العالم الجديد، أن تكون القوة الأعظم حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945. إلا أنها لم تستطع أن تكون وحيدة ومن دون منافس على قمة العلاقات الدولية: نافستها فرنسا عبر حروب لويس الرابع عشر معها (1643 – 1715)، وفي حرب السنوات السبع (1756 – 1763)، وعبر نابليون (1799 – 1815). وهي رغم بحثها عن إدامة الاستقرار الأوروبي بعد هزيمة نابليون، لم تستطع أن تمنع ظهور المنافس الألماني مما جرّ العالم إلى الحربين العالميتين، ولا بزوغ القوة اليابانية بعد هزيمتها لروسيا في عام 1904، ولا نمو روسيا السوفياتية وتحولها إلى قوة عالمية بعد الانتصار على ألمان في عام 1945.

على ضفة الأطلسي الأخرى، كان هناك قوة تنمو بهدوء بعيداً عن عواصف العالم القديم، متمتعة بعزلة (مبدأ مونرو: 1823) الذي وضع خطوطاً حمراء أمام تدخلية القوى الأوربية في شؤون الأميركيتين، ونائياً بالعالم الجديد عن التدخل في شؤون ذلك القديم: لم تتدخل الولايات المتحدة في الشؤون الدولية إلا في عام 1898 عبر حربها مع إسبانيا، مما أجبر الأخيرة على التنازل لواشنطن عن الفلبين، فيما أدى دخولها في الحرب العالمية الأولى عام 1917، وبعد إنهاك الطرفين، إلى وضع مبدأ مونرو جانباً، والى تحولها إلى قوة دولية كبرى فعالة وإن كان وزنها السياسي لم يرتق إلى مستوى عملقتها الاقتصادية إلا بعد تفردها مع موسكو في الزعامة العالمية، إثر نهاية الحرب العالمية الثانية، ودخول العالم في أتون الحرب الباردة (1947 – 1989)، فيما تحولت لندن وباريس إلى قوى سياسية من الدرجة الثانية، وخاصة بعد فقدانهما لمستعمراتهما بين عامي 1946 – 1962)، بينما كانتا على الصعيد الاقتصادي وراء اليابان وألمانيا الغربية المجردتين، بحكم آثار الحرب، من أي دور سياسي دولي مستقل.

أتى الانتصار الأميركي في الحرب الباردة عبر وسائل غير عسكرية: لم تكن روسيا القيصرية أكثر تطوراً من إسبانيا 1917، ولم تكن تعادل صناعتها أكثر من 12,5% من حجم الصناعة الأميركية في ذلك العام. صحيح أن حجم الصناعة السوفياتية من تلك الأميركية قد أصبح يعادل 75% في عام 1970 إلا أن من الضروري إدراك أن الطابع المافوق قومي للشركات الأميركية كان يعطي الولايات المتحدة وزناً اقتصادياً لا يمكن قياسه عبر المعايير الاقتصادية التقليدية، فقد زادت الاستثمارات الأميركية المباشرة في الخارج، بين عامي 1946 – 1966، من 7,2 مليارات دولار إلى 54,6 مليار دولار، و كان حجم السوق الأجنبي للشركات الأميركية عام 1965 يعادل تقريباً 40% من الناتج المحلي للشركات والمصانع والمناجم الأميركية. وإذا أردنا حساب ذلك، عبر اللغة الاقتصادية، فقد كانت الشركات الأميركية في الخارج ثالث أكبر وحدة اقتصادية في العالم بعد الاقتصادين المحليين الأميركي والسوفياتي في أواسط الستينيات، فيما ازداد ترابط اقتصاديات «المعسكر الغربي»، أي الولايات المتحدة وبلدان السوق الأوربية المشتركة (يشمل ذلك بريطانيا التي لم تدخل السوق إلا في عام 1972)، حيث ازداد نصيب مبادلاتها البينية من نسبة 46% من حجم التجارة العالمية في 1928 إلى 62% في عام 1965، فيما زاد حجم التوظيفات الأميركية في أوروبا الغربية من 17,5 مليار دولار في عام 1966 إلى 500 مليار في عام 1991، مما زاد من حجم التداخلات العضوية بين الاقتصاديات الرأسمالية. وهو شيء لم تنجح به منظمة «الكوميكون»، الخاصة ببلدان «الكتلة الشرقية»، والتي تأسست في عام 1949، لتصبح بلدانها في النهاية عبئاً على الاقتصاد السوفياتي.

كانت الولايات المتحدة تعادل باقتصادها ما يقارب 25% من الناتج الاقتصادي العالمي في النصف الأول من عقد الثمانينيات، فيما كان الاقتصاد السوفياتي يدخل في مرحلة التراجع بعد عام 1970، رغم أن دخول موسكو إلى سوق تصدير النفط قد أخر من انفجار الأزمة، إلا أن مفاعيل ذلك قد بدأت بالظهور عندما سبقت اليابان الاتحاد السوفياتي في الترتيب الاقتصادي العالمي منذ عام 1983 محتلة المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة. وإن كان تفوق الأخيرة الاقتصادي قد تعزز بالثمانينيات مع رفع ريغان لمعدلات الفائدة بالبنوك الأميركية، مما أدى إلى هجرة 600 مليار دولار من الرساميل العالمية إلى السوق الأميركية بين عامي 1981 – 1986، مترافقاً مع هجرة كثيفة للأدمغة العالمية إليها، مما جعلها تحوي أواسط الثمانينيات 70% من الطاقة العلمية العالمية.

إذا كانت السياسة هي تعبير مكثف للاقتصاد، وفق تعبير كارل ماركس، فإن التوازن العالمي بين المعسكرين، وهو ما يشمل التسلح والقوة الاقتصادية والوضع الجغرا-سياسي، قد تم كسره، وهو القائم على توازن الرعب النووي مرفقاً بتفوق السوفيات في الأسلحة التقليدية وفي السلاح الكيماوي، من خلال القوة الاقتصادية للولايات المتحدة، وبالذات بعد أن وقف السوفيات عاجزين، لأسباب اقتصادية، عن متابعة سباق التسلح بعد طرح ريغان لمشروع «مبادرة الدفاع الاستراتيجية: حرب النجوم» في آذار 1983. إذ أوحى، لأول مرة منذ امتلاك السوفيات للقنبلة الذرية 1949، بأن هناك إمكانية علمية تقنية لكسر التعادل النووي بين العملاقين، ليؤشر ذلك إلى بداية انهيار التوازن الذي كرّسته «اتفاقية بالطا» بين موسكو وواشنطن في عام 1945. ثم لتأتي «البيريسترويكا» عام 1985 كنوع من التكيف السياسي مع الواقع الاستراتيجي الجديد والاستسلام حياله، وإن كانت سيرورتها، بما أدت إليه من تفجير قوى اجتماعية كامنة في المجتمع السوفياتي أرادت تجاوز الواقع الاقتصادي-السياسي القائم، قد جعلت القيادة السوفياتية غير قادرة على التحكم في الآليات الداخلية المنطلقة من عقالها وبالذات أثناء دفعها لفاتورة الاختلال بالتوازن الدولي ومفاعيله، مما جعلها عاجزة ليس فقط على الحفاظ على «الكتلة السوفياتية»، وإنما على الاتحاد السوفياتي نفسه.

يمكن إدراك حجم هذه المفارقة من خلال مقارنة حجم الخسائر الأميركية التي حصلت في الفترة الممتدة بين عامي 1975 – 1979: فيتنام-كمبوديا-لاوس-أفغانستان-انغولا-أثيوبيا-إيران-نيكاراغوا، رغم التراجعات والهزائم عند السوفيات وحلفائهم والتي تبقى أقل من حجم الهزائم الأميركية: حرب حزيران-تشيلي-مصر السادات-هزيمة الشيوعيين في البرتغال 1975. ومع ذلك، فإن موسكو لم تستثمر توظيف تلك التراجعات الأميركية الكبيرة، بخلاف ما حصل لما كان التوازن الاقتصادي-التقني في وضعية أفضل بالنسبة إلى موسكو مما جعلها قادرة على استثمار ضربات جيمس وجهت إلى المعسكر الغربي (هزيمة الفرنسيين في الهند الصينية عام 1954-حرب السويس-ظاهرة دول عدم الانحياز-الجزائر) وتوظيفها بشكل أفضل بالقياس إلى فترة النصف الثاني من عقد السبعينيات.

كان انهيار نظام بالطا في عام 1989 مدخلاً إلى حقبة جديدة في العلاقات الدولية، مما جعل انهيار السوفيات، بعد عامين، يطبع العصر بنتائجه، مثلما حدثت ثورة أكتوبر ملامح مرحلة جديدة في الوضع الدولي استمرت زهاء ثلاثة أرباع القرن العشرين. ظهر مقدار التفرد الأميركي على حساب القوى الأخرى (أوروبا-روسيا-الصين)، التي لم تستطع امتلاك قوة التأثير والتقرير، في الأزمات الثلاث الكبرى لعقد التسعينيات الماضي: أزمة وحرب الخليج (1990- 1991)، حرب البوسنة (1992-1995)، أزمة وحرب كوسوفو (1999). فيما قادت الولايات المتحدة، منفردة، مسار «تسوية» الصراع العربي-الإسرائيلي منذ مؤتمر مدريد (تشرين الأول 1991) حتى مؤتمر كامب ديفيد (تموز 2000). إلى أن أتت الأزمة العراقية وما تبعها من حرب واشنطن على العراق، في عام 2003، لتبين مدى اختلال التوازن الدولي لصالح «القطب الواحد»، على حساب أوروبا التي بان مدى قدرة الولايات المتحدة على إحداث الانقسام فيها ضد قوى حاولت الممانعة مع واشنطن في الأزمة العراقية (فرنسا – ألمانيا).



وعلى حساب روسيا التي حاولت التحالف مع باريس وبرلين، إلا أنها سرعان ما عادت إلى «الانضباط» وفقاً لما حددته مستشارة الرئيس الأميركي كوندوليزا رايس تجاه سلوك الدول الثلاث في الأزمة والحرب: «فرنسا = العقاب، ألمانيا = النسيان، روسيا = الغفران». فيما كان عدم إشارتها إلى الصين مؤشراً إلى حجم دور الأخيرة في الأزمة العراقية التي قال عنها رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير إنها «ستحدد شكل العلاقات الدولية لأكثر من جيل».

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فقد استطاعت واشنطن تحديد الكثير في عملية إدارة الصراعات والمشكلات الإقليمية، وتعيين أفاقها: نحو تغيير الشرائط من عدمه (أوروبا الشرقية والوسطى بعكس الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وسيريلانكا، من خلال مشكلتي كشمير والتاميل). إلى ضبط حدود التعامل مع «الدول المارقة» («الاحتواء المزدوج») تجاه العراق وإيران منذ 1993، ثم «الاحتواء المنفرد» تجاه العراق منذ 1999، وصولاً إلى الاتجاه لضربه وغزوه بعد 11 أيلول). ثم استخدام العوامل المحلية لإحداث تغييرات ضد قوى دولية أخرى (استخدام أقلية التوتسي في رواندا وبوروندي ضد الأكثرية ممثلة في قبيلة الهوتو الموالية تقليدياً لفرنسا). إلى تحديد أدوار الدول الإقليمية باتجاه التحجيم (إيران – باكستان) أو باتجاه إطلاق اليد أو تعيين المسار (تركيا في آسيا الوسطى السوفياتية والقفقاس) أو باتجاه منعها من التدخل في أزمات إقليمية أو مجاورة (مصر تجاه الأزمة السودانية).

أدى هذا وذاك إلى ترسيخ قوة «القطب الواحد»، وإلى نظم العلاقات الدولية على أساس ذلك، وهو ما نجحت فيه الولايات المتحدة إلى حد كبير وكان المثال العراقي مؤشراً قوياً على ذلك، إن تجاه أوروبا، أو روسيا، أو الصين، أو الجوار الإقليمي للعراق، أو تجاه الجسم العربي، أم على صعيد الأمم المتحدة. في هذا الإطار، أدت الامتدادات الأميركية، في حرب الخليج والعراق بين عامي 1991-2003، وفي القفقاس في عام 2001 مع الأزمة والحرب التي أعقبت 11 أيلول في أفغانستان، إلى سيطرة واشنطن على منابع واحتياطات النفط الأساسية في العالم، وإلى تحكمها في حنفيتها تجاه أوروبا واليابان والصين. وهو ما يشكل مكسباً استراتيجياً (يمكن أن يكون هو الهدف الرئيسي من تركيز «القطب الواحد» على ذلك القوس الممتد بين الخليج وقزوين بعد انهيار «الكتلة الشرقية» بدلاً من مناطق أخرى من العالم) من المحتمل أن يؤدي إلى تحديد شكل التوازنات بين الولايات المتحدة وهذه القوى الثلاث التي تشكل تهديداً مستقبلياً لمكانة «القطب الواحد» على مدار القرن الجديد، وخاصة الصين التي يتوقع، إذا استمر معدل نموها الاقتصادي الحالي، أن تشكل التهديد المستقبلي الأكبر للقطب الواحد، وخاصة إذا أفرز الاقتصاد مستتبعاته السياسية والأمنية.

لذلك، كان النفط والسيطرة عليه مشكلاً لضربة وقائية استباقية تأتي لتعزيز التفوق العلمي-التقني الذي مال كثيراً لصالح الولايات المتحدة، وهو ما ينعكس أساساً على الصعيد العسكري، بعد أن أصبحت الحرب لعبة تكنولوجية أساساً، مما جعل هناك اختلالاً عسكرياً بين الولايات المتحدة والآخرين الذين هم وراءها بكثير بما فيهم الصين. وهو ما أصبح يشكل ظاهرة غير مسبوقة في التاريخ العسكري، الشيء الذي يُكوّن الأرضية لنشوء اتجاه أميركي جديد يتجه نحو تهميش حلف الأطلسي.

> أظهر هذا العام أول فشل كبير للقطب الواحد الأميركي للعالم في حربه على إيران، وعدم استطاعته تحقيق أهدافه خلال هذه الحرب أمام دولة متوسطة القوة: هل هو أكبر من الفشل الأميركي في أفغانستان 2001-2021 وفي العراق 2003-2011، وأكثر تأثيرا في ميزان العلاقات الدولية

تشكل الحرب في هذا الإطار (وشكلت) وسيلة لخلق حقائق سياسية واقتصادية جديدة، وهو ما اتبعته الولايات المتحدة بقوة وفاعلية في فترة ما بعد «الحرب الباردة»، وهذا ينطلق أساساً من إدراك صانعي القرار في واشنطن بأن التفوق العلمي-التقني، والعسكري، إذا لم ترافقهما حقائق مكافئة في الاقتصاد، وعلى الصعيد الجغرا-سياسي، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تقويض بناء الأحادية القطبية، وخاصة مع وجود مؤشرات على بزوغ قوى اقتصادية كبرى تتجه نحو العملقة، مثل الصين، بالترافق مع اعتلالات بدأت تظهر على المشهد «الداخلي» كما جرى في أفغانستان والعراق مثلاً، في حالة غير مسبوقة بهذا الشكل: كيف يمكن تشكيل الممانعات والمناعات من الحرب، وهو شيء ظهر عند قوى إقليمية كبرى في مناطق عدة من العالم: إيران في حرب 1991 وكذلك في حرب 2001 الأفغانية وكذلك حرب 2003 العراقية ولو أن ذلك كان أقرب عند طهران إلى مهادنة أو إلى الحفاظ على الرأس سالماً مع محاولة السعي إلى بيع هذه المواقف لواشنطن مقابل مكاسب هنا وهناك؛ الهند في كابول 2001 من دون أن تكون دوافع ذلك محصورة في اتجاه نيودلهي لتحجيم باكستان وإنما يمتد إلى محاولة الهند لكي تكون جزءاً من الاستراتيجية الأميركية في وسط آسيا وكذلك أن تكون متعاونة في جهود واشنطن لتحجيم الصين عبر الحاجز الغربي الهندي.

يمكن استنتاج قضايا من ظهور القطبية الأميركية الواحدة للعالم منذ عام 1989، تأتي من نشوء مشهد جديد، هو غير مسبوق منذ قرون طويلة في العلاقات الدولية، قضايا يمكن أن تشكل محوراً للتفكير والنقاش:

1. كان الاقتصاد عاملاً حاسماً في تشكيل «القطب الواحد» وكسر ثنائية القطبين كما كان عاملاً مقرراً في تزعم الولايات المتحدة للمعسكر الغربي بعد الحرب العالمية الثانية: هل يكون كذلك في كسر حالة «القطب الواحد»؟

2. يمكن عبر توسي فرانكس، قائد القوات الأميركية في غزو أفغانستان 2001 والعراق 2003، استعادة وتذكر دور كتشنر واللنبي، وكذلك عبر بول بريمر استعادة كرومر: لم تغير الرأسمالية الكثير من نزعتها الإمبريالية نحو الهيمنة والسيطرة على الشعوب الأخرى. ويمكن عبر التجربة العراقية أن يحصل لقارئ التاريخ الكثير من الاستعادة التذكرية للسيناريو الذي حصل في مصر 1882 وفي سوريا 1920.

3. ألا تستحق الدراسة مسألة ترافق هذه النزعة الأميركية للسيطرة والهيمنة على العالم (ومحاولة المنع الطويل الأمد لنشوء قطب منافس) مع بروز غير مسبوق بهذا الحجم لنفوذ جماعات المصالح النفطية والمالية والصناعية وشركات الإنشاء الكبرى (بكتيل + شركة هاليبورتن لمقاولات وإنشاءات النفط + شركة شيفرون...إلخ)، مع العلم بأن إرهاصات ذلك قد ظهرت مع إدارة ريغان 1981-1989، عندما خرج وزير الدفاع (كاسبر واينبرغر) ووزير الخارجية (جورج شولتز) من شركة «بكتيل» إلى مكاتبهما في الإدارة الأميركية؟

4. في الوضع الدولي الجديد، أصبحت قدرة «الدولي» على تشكيل «الإقليمي»، وأحياناً

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
السبت 28 تشرين الثاني 2026 العدد 5938

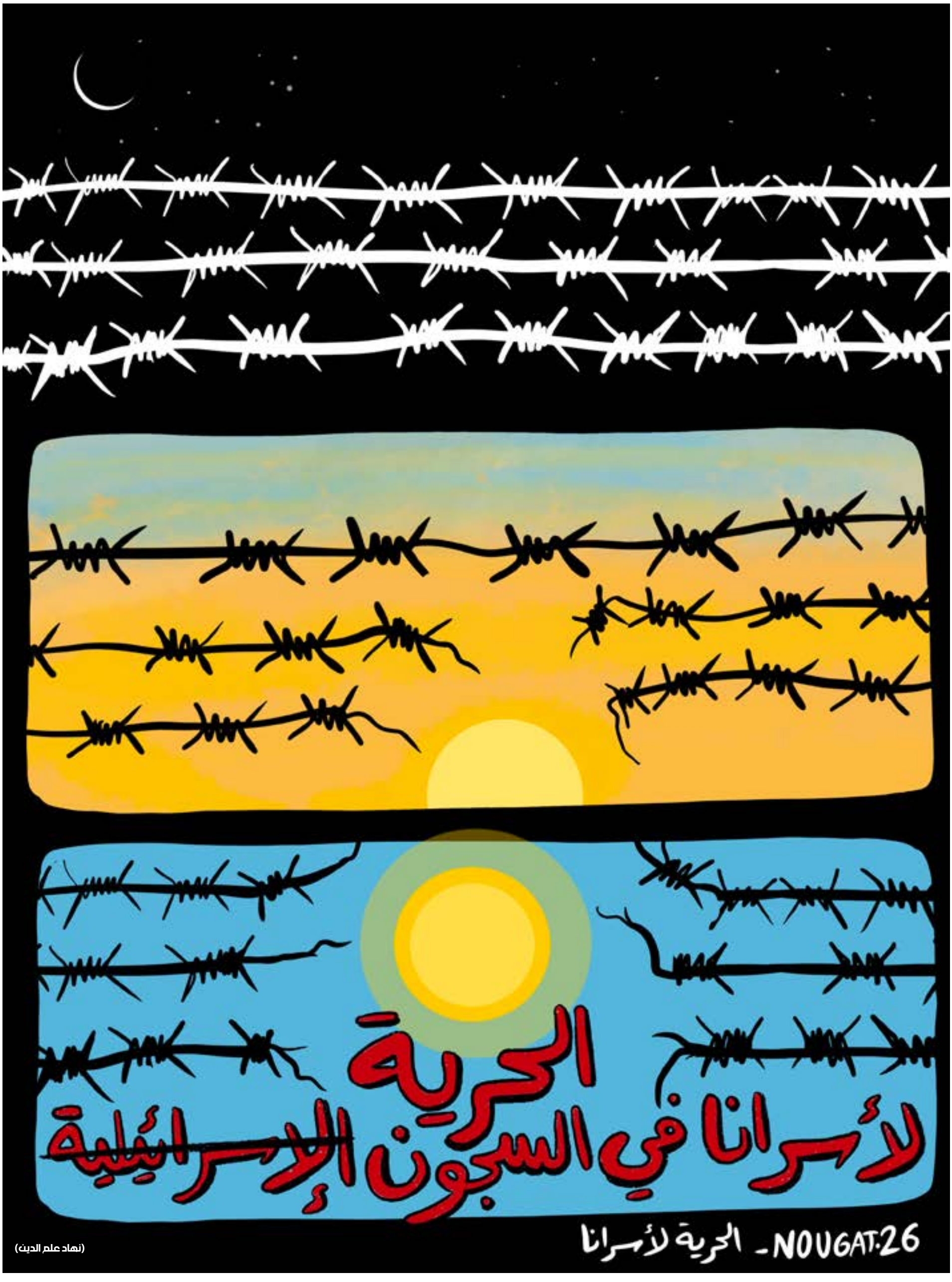

(نهاد علم الدين)

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن
شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص. ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
ملحق أسبوعي
كلمات
السبت 28 تشرين الثاني 2026
العدد 5938 السنة الحادية والعشرون
Samedi 28 Novembre 2026 nº 5938 21ème année



3-2

جورج خضر تحت سماءٍ تحوم فيها الطائرات

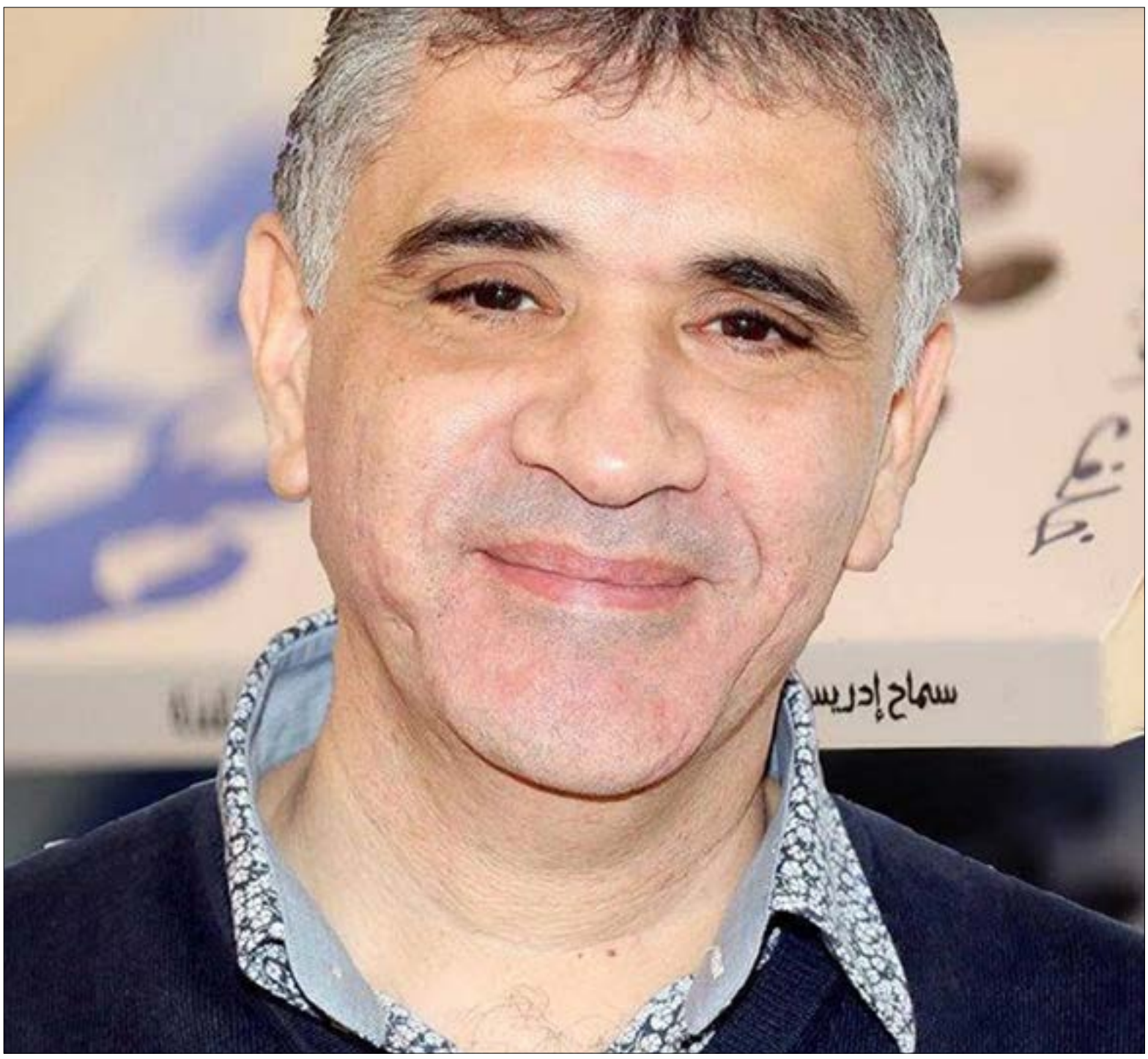

سماح إدريس
فلسطين في متن النصّ

محمد ناصر الدين

بعد اجتياح العدو الإسرائيلي بيروت سنة 1982، كتب سماح إدريس (1961 ـ 2021) بياناً سرّياً بلا توقيع. شغلت بال الفتى المشاكس معضلة لا تخطر في بال كثيرين ممّن كتبوا المناشير يومذاك. فزملاؤه يعرفون ولعَه بالعربية، وقد يتعرّف إليه القارئ من دقّة العبارة وصحّة الضبط. تعمّد إذاً أن يُخطئ، فأسقط شدّة هنا ووضع أخرى في غير موضعها، ثمّ أمضى ليلته قلقاً من احتمالين متعارضين. خشي أن يشيَ به مُخبِر «مثقّف»، وآلمه أن يخرج من تحت يده نصّ معطوب.

بعد خمس سنوات على رحيله في الخامس والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) 2021، ما تزال تلك الشدّة الصغيرة، في غير موضعها، من أصدق ما تركه لنا من صورة ذلك المثقف المشتبك حتى النخاع.

لكن للبيان المقاوم تتمّة على رفوف بيت العائلة: يوم صار جنود الاحتلال على باب المنزل، حاول سماح وأمّه، الكاتبة والمترجمة عايدة مطرجي، أن يستترا من المكتبة ما قد يعرّض أهل البيت للخطر.

من أين يبدآن؟ من كتب غسّان كنفاني أم من أعداد «الآداب» والمؤلفات التي تتناول مناهضة الاستعمار في الجزائر؟ كانت رفوف المنزل أشبه بترسانة من الأسلحة. وسرعان ما أعادا الكتب إلى أمكنتها.

تربت ذائقة الفتى على كتب الأدب والثقافة من إشارة أبيه سهيل إليها فوق رفّ عالٍ، وفي البيت البيروتي نفسه، أتيح له أن يكتشف، بصحبة أمّه، أيّ الكتب يخافها جيش غازٍ. حين تسلّم سماح سنة 1992 رئاسة تحرير «الآداب»، المجلّة التي أسّسها أبوه سهيل سنة 1953، كان عليه أن يجد لنفسه مهمة أصعب من صيانة الميراث فقط. فالاسم العائلي رأسمال معنوي مهم في مجال النشر والترجمة. أمّا للبقاء في القمة على رأس صناعة الثقافة، فعلى الولد أن يبتكر ويجتهد ويتجاوز حتى أباه بالمعنى الفرويدي. تابعت المجلة ألقها الفكري بالزخم ذاته، وسرت في عروقها روح نقدية وشبابية مشاكسة تشبه سيرة رئيس تحريرها. وحين توقّف صدورها ورقيًا سنة 2012، أمكن لـ «الآداب» أن تستريح في خزائن قرّائها إلى جانب كبريات المجلّات العربية.

أعاد سماح إدريس إصدار المجلة إلكترونياً سنة 2015، وهكذا صار في وسع القراء من جيل أصغر من المجلّة بنصف قرن أن يدخلوا إليها من هواتفهم ولو اختلفوا في مقاربة بعض القضايا مع رئيس تحريرها. كان لسماح أصدقاء يختلفون معه في قضايا شتى، من عدم التهاون في مقاربة المقاطعة الثقافية، والحزم اللازم لتسمية التطبيع من دون موارية حين يدخل من باب مهرجان أو صالة سينما، وكيف نفصُل في ما حصل في سوريا بين الثورة المحقة وبرنامج عملها وفتحها على المذهبية والعسكرة والتدخل الخارجي. لكنه لم يضيّع يوماً بوصلته المركزية في القضية الفلسطينية. لعلّ في استعادته اليوم وفاءً للرجل الذي أسهم سنة 2002 في تأسيس «حملة مقاطعة داعمي إسرائيل في لبنان»، وفي أيلول (سبتمبر) الذي سبق رحيله، دعوته إلى لقاء لبناني فلسطيني يتناول العنصرية وحقّ اللاجئ في العمل والتملّك. كان يعنيه ما يفعله اللبناني لفلسطين حين يكون هو صاحب العمل، أو الجار، أو المشرّع، حتى لا يقع المرء في متناقضة من يحبّ فلسطين ويسيء إلى شعبها.

كانت في بيت سماح قارئتان صغيرتان وضعتاه أمام امتحان من نوع آخر. ماذا تنفع أعوام من تحرير مجلّة أدبية، إذا تعذّر على الأب أن يحبّب لغته الأم إلى ابنتيه؟ أخذ الأب اعتراضهما مأخذ الجدّ، ومن حسن حظّ أطفال كثيرين أنّه وجد في نفورهما من بعض ما يُكتب للصغار عيباً يستحقّ أن يفتّش عنه في كتب الكبار.

في «تحت السرير» و«حين قرّر أبي» وسواهما، أرهف سماح أذنه لما يجري على لسان ولد في بيروت. كان يعرف من أسرار العربية ما يكفي ليدع الولد يتكلّم من دون أن يسمع القارئ، خلف كلّ جملة، همهمة المعلّم.

في وداعه قبل خمس سنوات، كتبتُ: «برحيل سماح إدريس يتجرأ الموت على مدينتنا بأكبر من خطأ لغوي». يومها شغلني حجم ما خسرته بيروت. اليوم أفكّر في أولئك الأطفال الذين كان يقرأ لهم قصصه عبر الشاشة أيّام الحَجر الصحي. كان قد سجّل من قبل حكايات بصوته لأطفال يتلقّون العلاج في مستشفى، وحين اتّسعت حلقة المستمعين، صارت تصله من البيوت رسائل صوتية يطلب أصحابها مزيداً من القصص.

كبر هؤلاء الآن، ولعلّ بعضهم نسي عنوان الحكاية وبقي في أذنه صوت الرجل المحبّ الذي قرأها على مسامعهم ذات يوم، ووضع الشدة برفق حيث يجب أن توضع.

تحية

جورج خضر تحت سماءٍ تحوم فيها الطائرات

برحيل المطران جورج خضر (1923–2026)، يفقد المشرق أحد أبرز وجوهه الفكرية والروحية التي جعلت من الإيمان مدخلاً إلى مساءلة الواقع السياسي والاجتماعي والأخلاقي.

على امتداد عقود، استطاع «أسقف العربية» أن يتجاوز بكتاباته حدود المؤسسة الكنسية، مؤسّساً حواراً عميقاً مع الإسلام وتراثه الصوفي، وصائغاً مفهوماً للعروبة يتّسع للتعدّد الديني والثقافي. شكّلت فلسطين محوراً أساسياً في رؤيته اللاهوتية والإنسانية، فرفض توظيف النصوص المقدّسة لتبرير الاحتلال والاقتلاع، مثلما رفض اختزال المسيحيين في جماعة سياسية يحكمها الخوف على مصيرها. نستعيد هنا ملامح تجربته الفكرية والأدبية، وتلك العلاقة العضوية بين الكلمة والإيمان والعدالة وحرّية الإنسان، التي طبعت مسيرته ومواقفه من قضايا لبنان والعالم العربي

محمد ناصر الدين

«الطائرات المُغيرة التي حلّقت فوقي إذْ أدركُ هذه السطور لم تكن بالدمى. ليس على وجه الإسرائيلي القاتل قناع. لستُ أعلم بعد أين سقطت قنابلهم وقد أماتت أمس من أماتت في الشمال والجنوب. أمامي صور الأطفال الذين جيء بهم إلى الحياة. البالغون شأنُهم أن يموتوا إذا اختاروا الحرب، ومن كان منهم بريئاً يؤخذ أجرة للفداء. هذه الأثمان لا بدّ من دفعها».

كان مطران المحبة جورج خضر يكتب حين سمع الطائرات الإسرائيلية فوقه. لم يكن قد عرف أين سقطت الصواريخ: ثمة برهة يعرفها اللبنانيون والفلسطينيون جيداً، بين هدير الطائرة ووصول النعي، يكون فيها كلّ مكان مرشحاً للفجيعة وكل إنسان يمكن أن يحمل على تابوت.

في تلك البرهة حضرت أمام المطران صور الأطفال، فكتب: «لكن الطفولة التي هي أبهى من القمر، مَن يحمي جمالها. من يؤكد لنا، إن هي ذهبت، أن العالم سيبتسم غداً. من يعيد النضارة إلى إيماننا». عجيبٌ هذا الضمير في الكلمة الأخيرة. كان يسعه أن يسأل عمّا بقي لأهل الطفل من بعده، أو أن يمضي في إدانة القاتل الذي سمّاه بوضوح، لكنه أدخل نفسه وقارئه في السؤال: أيّ إيمان يبقى لنا نحن الأحياء، وأيّ كلام سنجرؤ على قوله عن الله بعدما نعرف أن البارود قد بات في اللحم؟

أسقف العربية وقارنه الآخر

رحل المطران جورج خضر في الثاني والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) 2026، يوم استقلال لبنان، عن مئة وثلاث سنوات، هو الذي وُلد في طرابلس سنة 1923، ونشأ في حيّ الزاهرية المختلط، ليدرس من بعدها الحقوق في جامعة القديس يوسف في بيروت ويشارك شاباً في تأسيس «حركة الشبيبة الأرثوذكسية» في بطريركية إنطاكية سنة 1942. حين صار كاهناً، خدم رعيّة الميناء خمسة عشر عاماً، قبل أن يُنتخب سنة 1970 مطرانًا لجبيل والبترون وما يليهما. في السنة نفسها، بدأ يكتب في «النهار»، وبذلك صار للأسقف قرّاء من خارج فضاء الكنيسة. فما أن يحمل أحدهم الجريدة ليتابع أخبار الحرب الأهلية أو حبائل السياسة الملتوية، كان يجد خضر يحدّثه عن مريم والسلام والقداسة، ويمضي معه في القراءة إلى آخر العمود. لعلّ أجمل ما أتاحته له الصحافة أنّها أعفته من افتراض الإيمان في مخاطبه، إذ كان عليه في كلّ مرّة أن يكسب بالكتابة وحدها بضع دقائق أخرى من انتباه قارئ حرّ في أن يقلب الصفحة. كان «أسقف العربية» صائغاً ماهراً يعرف ما يصنع باللغة: في «مطارح سجود» يعود إلى الميلاد والتجلّي ووجه مريم ويسوع مراراً، كما يعود الشاعر إلى موضوع يظنّ أنّه استنفده، ثمّ يستوقفه فيه تفصيل فاته في المرّة السابقة، إلى درجة أنّ قارئاً مسلماً أو علمانيّاً لهذه الصفحات التي كُتبت في أخصّ أسرار المسيحية، يخرج منها بشعور من وجد كلاماً يعنيه شخصياً.

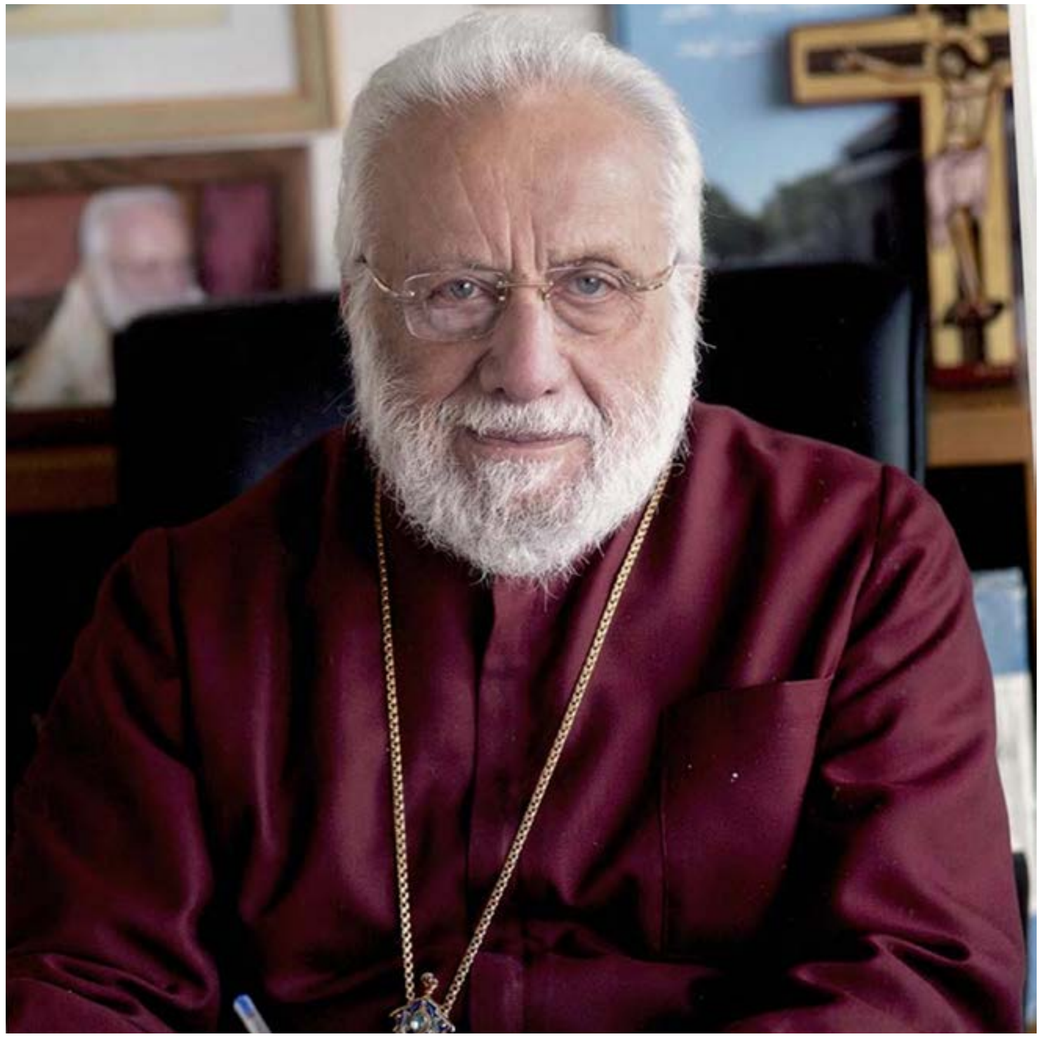

من كربلاء إلى الحلّاج

كان خضر، رفيق الإمام المغيّب موسى الصدر، على معرفة بما للحسين من منزلة في وجدان الأحرار، وكتب عن كربلاء وعن زينب التي ال إليها نقل رسالة الحق بعد المقتلة. ولذلك الانفتاح كلفة أدّاها خضر من عمره درساً وتعليماً وصحبة.

درّس الإسلام وحضارته سنوات، وكان إذا عرض عقيدة إسلامية، حرص على أن يجد المسلم في عرضه الألفاظ التي يعرف بها إيمانه، وله عند محاوره حقّ مماثل حين يشرح له ما يعنيه الصليب للمسيحي. وفي الحلّاج، الذي قرأه على صلة باستاذه لويس ماسينيون، وجد تجربة يدرك منها المسيحي شيئاً مما يعرفه عن الام المسيح، ويبقى فيها للمسلم سرّ عبادته. تسلّل من هذه المعرفة بالوجد شيء من ذلك إلى أسلوبه، وتكاد تسمع في بعض فقراته عن المتصوّفة اللحظة التي يضيق فيها الشرح بما يريد قوله، فيتخيّر إيقاع الجملة ويصير الكلام أقرب إلى المناجاة. هكذا ترك الإسلام في أدب مطران أرثوذكسي أثرًا يستطيع أن يتذوّقه حتى مَن لا يشغله أمر الحوار بين الأديان.

يسوع في هيئة لاجئ فلسطيني

وحين أراد خضر أن يضع تاريخاً لاختياره العروبة، عاد إلى الخامس من حزيران (يونيو) 1967. في يوم النكسة، رأى يسوع الناصري في هيئة لاجئ فلسطيني. كان قد ردّد اسم الناصرة في الصلاة منذ كان صبيّاً في طرابلس، وها هي المدينة التي يحفظ اسمها ملايين المؤمنين في الدنيا تستردّ أهلها في وجدانه، ويغدو لمصيرهم شأن في فهمه هو للإنجيل.

ومن هنا أيضاً نفهم أيّ عروبة أراد؛ كان للمسيحي الذي نقل الفلسفة اليونانية إلى العربية مكان في تاريخها، وللمشرقي الذي كتب بهذه اللغة شرف الانتماء إليها، وللكردي والأرمني حقّ أن يشاركا في صنع حاضرها وأن يحتفظ كلّ منهما باسمه وذاكرته. أمّا فلسطين، فالزمت هذا التصوّر الواسع للانتماء بجواب شديد التعيّن. ما الذي تفعله لأهل الأرض حين يُطردون منها؟

> **أسّس «أسقف العربية» حواراً عميقاً مع الإسلام وتراثه الصوفي**
>
> **صاغ مفهوماً للعروبة يتّسع للتعدّد الديني والثقافي**



فلسطين في مواجهة لاهوت الاحتلال

من هنا جاء رفضه التطبيع مع إسرائيل، ما دام الفلسطيني محروماً من أرضه وحقوقه، فأيّ سلام ذاك الذي يستطيع جاره اللبناني أو المصري أو الأردني أن يعقده بالنيابة عنه؟ وكان على خضر، بحكم موقعه الكنسي، أن يخوض جدالاً آخر مع مسيحيين في الغرب قرأوا في أسفار التوراة سند ملكيّة لدولة حديثة.

يعرف المطران تمام المعرفة تلك الأسفار، يسمعها في كنيسته ويعلّمها لأبنائها، ويعرف فداحة أن يستخرج منها واعظ في آخر الدنيا إذناً بإخراج عائلة من بيتها. ولعلّ أصعب مَن خاطبهم في هذا الشأن لبنانيون بقيت لهم من الحرب الأهلية مظالم على فلسطينيين تحولت إلى أحقاد على القضية برمتها.

عدّ جراح هؤلاء من جراحه، ثمّ دعاهم إلى النظر في وجه صبيّ من غزة أو من أبناء الانتفاضة. ما حصّة هذا الصبيّ من حسابات حرب وقعت على جغرافيا أخرى، وبتاريخ سابق، وكان سببها الأساسي طرد وتهجير جماعة من أرضها؟

كان خضر يعرف إلى أيّ حدّ تستطيع الجماعة أن تطيل عمر مظلمتها، وأن تستبدل بمن آذاها إنساناً يصادف أنّه يحمل اسم العدو المتخيّل أو ينتمي إلى شعبه.

حرّية الإنسان قبل امتيازات الكنيسة

وفي لبنان نفسه خشي على المسيحيين من دعوات توحيدهم سياسياً باسم الخوف على مصيرهم: أن يقبل أبناء الكنيسة الركون إلى سلطة القهر والخنوع والفساد، وأن يورّثوا أبناءهم الخصومات نفسها، وحين ساند إقرار الزواج المدني، رضي بأن تترتّب على اقتناعه بحرّية الناس نتيجة تخصّ الكنيسة أيضاً. كان سهلاً أن يعظ سواه في التنازل عن امتيازاتهم. وكان أثمن من ذلك أن يقبل تضييق سلطان المؤسسة التي يلبس ثوبها.

الإيمان على جلجلة الحاضر

عود على بدء إلى الرجل الجالس إلى أوراقه فيما الطائرات فوق رأسه. في تلك السطور تجتمع وجوهه التي نميل في الرثاء إلى تعدادها واحداً واحداً. الأسقف الذي أمضى عمره يتكلّم عن الرجاء يتردّد أمام صورة طفل يخاف على جماله من افتراس الطائرة. والكاتب الذي أسعفته العربية يقلقه أن يفقد الإيمان نضارته حين تصير الكلمات والأسفار شاهدًا على الخرافة وتزوير التاريخ. أمّا ابن طرابلس الذي رأى ذات حزيران يسوع طريداً من فلسطين، فيرى في أبناء غزة والجنوب من اصطفّ إلى يمينه ويساره فوق الجلجلة وانغرزت المسامير في جلده. إلى هؤلاء صرف جورج خضر وجهه وهو يكتب. وما يزال من العسير، بعد قراءة سطوره، أن نطوي الجريدة قبل أن نعرف ماذا جرى لهم.

تحية

حين يصير اللاهوت ضميراً للتاريخ عند المطران جـورج خضر

من قدسيّة الإنسان إلى «مساواة الدماء»، أقام المطران جورج خضر مشروعه اللاهوتي على مساءلة السلطة والتاريخ والسياسة بمعايير العدل والحرّية. بالعودة إلى مقالاته الممتدّة على عقود، نستكشف رؤيته للتحرّر في المشرق، وتفكيكه التأويلات التوراتية المشرعنة للاحتلال، وموقفه من الوجود المسيحي خارج منطق الأقليّات، وصولاً إلى اعتبار فلسطين محكّاً لصدق الإيمان المسيحي

خريستو المرّ

يمتدّ مشروع المطران جورج خضر اللاهوتيّ عبر عقودٍ من المقالات الفكريّة التي تتجاوز الوعظ الديني التقليدي لتقارب الأوضاع القائمة بتحدّياتها مقاربة واضحة أمينة لأفضل ما في التقليد الأرثوذكسيّ. ولا يمكن خوض جميع المسائل التي تعرّض لها في مقالة واحدة ولهذا سنركّز هنا على إطلالته لقضيّة التحرّر في بلادنا ومصير الناس في هذا المشرق.

وأعتقد أنّ منطلق مقارباته هو كون الإنسان صورة الله أي من عياله، وأنّ المهمّشين والمقهورين هم يسوع نفسه، كما يسوع قال بنفسه. فالإيمان بالله هو محبّة له، ولكن المحبّة هي طريقة الحياة وليست تصديقاً لأفكار، ولذلك كتب يوحنّا أحد تلامذة يسوع، بل التلميذ الأقرب إليه بأنّ من لا يحبّ الإنسان الذي يبصره فكيف يقدر أن يحبّ الله الذي لا يبصره؟ وقبل ذلك كان قد أعلن: «نعلم أننا قد انتقلنا من الموت إلى الحياة لأننا نحب الإخوة». هذا بظنّي، وما هو شبيهه في التراث، كان المحرّك الأساس لدى خضر.

> **يجرّد خضر المشروع الصهيوني من أي غطاء توراتي**

الإنسان كمقدّس

ولهذا قال خضر بصراحة كلّية إنّ الإنسان هو المقدّس وليس الأنظمة ولا الحكّام التي هي التي يجب أن تكون في خدمة الإنسان لا هو في خدمتها (بحسب عبارة يسوع الشهيرة: السبت جُعِل للإنسان وليس الإنسان للسبت)، إذ «ليس من قدسية للكيان السياسي، القدسية للممارسة فقط، القداسة للأشخاص وليست للأنظمة» و«السلطة تزول بالظلم لأنها تكون خالفت الغاية من وجودها» (10 تشرين الأول 2015)، والسياسة ليست سوى اجتهاد بشريّ يكتسب شرعيته بقدر اقترابه من العدل الإلهي وسلامة الناس فـ«البشر لا يُطاعون إلا إذا جلسوا على أرائك الحقيقة والإخلاص للإنسان بالعدل والمحبة» (19 حزيران 2010). وهذا ينطبق على كلّ نظام أكان داخليّاً أم خارجيّاً.

في قلب هذه الرؤية، تحضر فلسطين بوصفها قضيّة بشر وعدل ومحبّة ولعلّها بذلك هي مختبر للإيمان الحقّ بإله الحياة والحقّ والحرّية، أو مختبر أخلاقيّ ولاهوتيّ للعالم، ولكن بالأخصّ لأهل المنطقة وليس للفلسطينيّين فقط. ففلسطين هي الأرض التي اختبرت التجسّد الإلهي في قلب التاريخ، والتي يُقاس صدقُ الإيمان وعدالة الضمير بموقف الإنسان منها.

فلسطين والتجسّد

يرفض المطران خضر اختزال القضية الفلسطينية في حسابات السياسة أو موازين القوى. ففي مقالته المفصلية «أطفال فلسطين» (26 تموز 2014)، يواجه المطران خضر أولئك الذين يستغربون انشغاله الدائم بفلسطين بقوله الحاسم «لا تسيّسوا الموضوع. ماذا تريدون مني عندما تقولون لي لماذا تتكلم عن فلسطين؟ أتريدون الحقيقة؟ فلسطين تعني لي يسوع الناصري. دمه انسكب على هذه الأرض من خشبة الصليب... لا أستطيع أن أعزل دم فلسطين عن دم يسوع. أنا مع فلسطين الجريحة لأني آتٍ من جنبه».

بهذا الربط الوجودي، يشير خضر إلى أنّ فلسطين هي محكّ الإيمان بيسوع المصلوب والقائم من الموت؛ فالمسيح وحّد نفسه بالمظلومين ووضع على كاهل أتباعه أن ينقلوا بشارة القيامة إلى العالم، وما نقلها يكون إلّا بجعل القيامة فعليّة في حياة الناس عندما يقومون من الظلم إلى العدل، ومن العبوديّة إلى الحرّية، ومن القهر إلى الكرامة. استباحة فلسطين وقتل أطفالها أمام أعين الشعوب هو جريمة حرب، وللقانونيّين أن يصنّفوه كما ينبغي، لكنّ خضر يذكّر أتباع الناصريّ الذين طالما خانوه أنّ قتلهم هو «قتلٌ آخر ليسوع الناصري». حتى يتساءل بمرارة «ماذا يبقى من العالم إن ذهبت فلسطين؟... إن ذهبت فلسطين أين أقبّل قدمي يسوع؟ أنا في حاجة إلى أطفال فلسطين أني في حاجة إلى قدمي يسوع».

تفكيك التفسير الصهيوني لعبارتي «شعب الله» و«أرض الميعاد»

ويولي المطران خضر عنايةً فكرية دقيقة لتفكيك التوظيف الديني والاستعماري لنصوص العهد القديم، ولا سيما مفهومي «شعب الله» و«أرض الميعاد». ففي قراءته اللاهوتية المقارنة بين الإنجيل والقرآن، يبيّن أن عبارة «شعب الله» لا تُبنى على العرق أو احتكار الأرض، بل هي علاقة نعمة واستقامة أخلاقية ثمارها عمل الخير؛ فـ«عبارة «شعب الله» في اللاهوت المسيحي تعني فقط أنّ الله - لا الأرض - مكوّنها وهي تصير بنعمته وانعطافه عليها وقبل ذلك لم تكن. هذا هو المعنى نفسه الذي نجده في القرآن إذ قال «كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر»، أي إذا أمرتم بالمعروف ونهيتم عن المنكر تصبحون خير أمّة» (24 نيسان 2010). هكذا فإنّ العبارة مشروطة بالأمانة للعدل، بينما يقوم الكيان الصهيوني على منطق التسلّط وإقصاء الآخر.

ومن هذا المنطلق، يجرّد خضر المشروع الصهيوني من أي غطاء توراتي، موضحاً في تأملاته الفصحية أنّ «أرض الميعاد» في المسيحية قد انتقلت من الحرف الجغرافي إلى الأفق الروحي والكوني فـ«أرض الميعاد الحقيقية... هي عند الآب» (25 أيار 2001) وبينما «كان الفصح عند اليهود ذكرى عبورهم من عبوديتهم في مصر إلى أرض الميعاد. بات عبورنا من دنيانا إلى المسيح» فمعيّة المسيح هي أرض الميعاد (30 نيسان 2016). ولذلك يضع خضر حداً فاصلاً بين الموقف الإنساني من اليهود بوصفهم بشراً، وبين رفض الصهيونية بوصفها أيديولوجيا عدوانية قائمة على الاقتلاع. وقد كان المطران خضر قد كتب من عام 1969 أنّه لا يمكن التصالح مع الدولة الصهيونيّة. والكلام عن التطبيع مرفوض بالنسبة إلى خضر لأنّ بالنسبة إلى الاحتلال «مضمونُ التطبيع عنده أن يبقى مسيطِرًا؛ أي إنّ رغبتَه الحقيقيّة الظاهرة في كلّ النصوص الصهيونيّة أن يسخّرنا لمجده، لتفوّقه، لاستغلاله إيّانا. ويستعمل كلمةً حضاريّةً، 'التطبيع'، وهي كلمةٌ حقٌّ عنده يُراد بها باطل. هناك حالةٌ يمكن التطبيعُ معها، هي حالةُ سقوط الفلسفة الصهيونيّة... فإنْ لم تسقط الصهيونيّة، تكون الدولةُ العبريّةُ على موقفها الإقصائيّ الصميميّ للعرب، وتكون العلاقاتُ بيننا وبينها حلولًا ترقيعيّةً، هي نهايتُنا نحن على المستوى الحضاريّ والإنسانيّ، ولو بقيتْ على الخريطة رقعةٌ تسمّى فلسطين.

والهزالة التي تكون عليها فلسطينُ هذه ستنتشر سرطانًا في كلّ الجسم العربيّ» (30 آذار 2002). وفلسطين بالنسبة إلى خضر هي فلسطين من البحر إلى النهر فيكتب «أنا لستُ مع الدولتين إلى الأبد. لستُ مع الثنائيّة. مشتهى قلبي أنْ أرى فلسطينَ مُستعادةً» والسبب هو مبدئيّ أخلاقيّ ألا وهو رفض الإيديولوجيّة العنصريّة الصهيونيّة «إذا تضمّن إنشاءُ الدولتين تبادلًا ديبلوماسيًا بينهما، انتهت القضيّةُ الفلسطينيّة. لإسرائيل أنْ تبقى على مستوى الواقع، لا على المستوى الحقوقيّ (de jure) ليس فقط لأنّنا نتمنّى أنْ تتوحّدَ كلُّ أرض فلسطين التاريخيّة، ولكنْ لأنّنا نُنْكر الإيديولوجيا الصهيونيّة» (24 كانون الثاني 2009).

«مساواة الدماء» ونقد ازدواجية المعايير الغربية

لا يكتفي المطران خضر برفض الاحتلال، بل يوجّه نقداً فلسفياً وأخلاقياً لاذعاً إلى الغرب العلماني والديني على حدّ سواء، لانتقائيته في التعامل مع المأساة الإنسانية. ففي مقالته عن أطفال فلسطين (26 تموز 2014)، يضع قاعدة أخلاقية كونية يسمّيها «مساواة الدماء» فيقول «أنت لست عادلاً يا ابن الغرب إن حزنت على دم اليهود يراق ولم تحزن على أي دم آخر. من لا يعرف مساواة الدماء لا يعرف شيئاً... هل في الموت معسكر لليهود ومعسكر لغير اليهود؟». وفي مقالات أخرى تعود إلى مطلع الألفية (22 أيلول 2001)، ينتقد خضر الجذور الثقافية للانحياز الأميركي، رابطاً إياه بتوهّم أرض العالم الجديد على أنّه «أرض الميعاد الثانية»، وتنصيب القوة العظمى نفسها قاضياً على الأرض ليُقيم حكّامها «عدلهم هم- لا العدل- حيثما شاؤوا»، فيغطّون بشكل مطلق جرائم مشروع الإبادة الصهيونيّ المستمرّ منذ عام 1948.

وحدة المصير ورفض منطق «الاقلية»

يرفض المطران خضر مقاربة الوجود المسيحي في فلسطين والمشرق من زاوية «الأقليات» الباحثة عن حماية خارجية أو امتيازات فئوية. وهو يؤكد بوضوح: «نحن ما تكلّمنا مرّة عن مسيحيّي فلسطين، ولكن عن كل الفلسطينيين» (13 آذار 2010). فالمسيحي المشرقي في فكره ليس جاليةً طارئة ولا حليفاً للغرب الذي يستحضر خضر حملاته الفرنجية التي ذبحت الأرثوذكس والأرمن والمسلمين معاً في القدس عام 1099 (15 كانون الثاني 2011)، بل هو من أهل هذه الأرض، متجذّر في تاريخها. وقد أسهم مسيحيّو المشرق في تكوين الثقافة العربية، كما يشترك مسيحيّو فلسطين مع سائر أبناء شعبهم في قضيّة واحدة ومصير واحد.

ومع ذلك، يدقّ خضر ناقوس الخطر إزاء التناقص الديموغرافي الحادّ للمسيحيين في فلسطين التاريخية الذين تراجعوا إلى نحو 2% من السكان (6 آذار 2010) وفي القدس تحديداً، محذّراً من أن «تفرغ فلسطين التاريخية منا بلا دم مهراق» بفعل الاحتلال والتهجير الصامت (31 كانون الأول 2010). ويطرح سؤالاً حضارياً يوجّه إلى الضمير العربي والإسلامي والمسيحي معاً: «ولكن من يقول هناك للمسيحيين ألا يهاجروا؟ هل أرض المسيح معقولة حضارياً بلا أتباعه؟ هل تصبح كنيسة القيامة وكنيسة المهد أثراً بعد عين؟... معيب على العرب جميعاً أن يُتكلم يوماً على كنيسة القيامة كما يتكلم الدليل عندنا على قلعة بعلبك؟».

لاهوت الحرية والتحالف مع كل المقهورين

تتلاقى رؤى المطران خضر حول فلسطين مع فلسفته الشاملة في العيش المشترك والدولة المدنية في المشرق العربي. فهو يؤمن بأن الدين يقوم على الشهادة والحرية لا على الإكراه لذا «ينبغي ان نتروض على اختلاف الناس في عقولها وتالياً في دياناتها» (5 نيسان 2014)، مستنداً في حواره الإسلامي-المسيحي إلى القاعدة القرآنية المطلقة «لا إكراه في الدين» وإلى العهدة العمرية لأهل إيلياء (القدس) بوصفها ميثاق أمانٍ وشراكةٍ (22 كانون الثاني 2011).

وفي مواجهة الفتن الطائفية التي يدينها بشدّة، والاستبداد الداخلي والعدوان الخارجي، يعلن خضر موقف الكنيسة الملتزمة بقضايا الإنسان «نسعى ان نحرر كل مظلوم. نحن حلفاء كل المقهورين في الأرض. نحن معنوياً مقتولون مع المقتولين، ومناشدون العارفين والاتقياء من كل دين أن يحثوا العارفين والأتقياء من الدين الآخر ليظلوا إخوة، ويشعروا أنهم واحد في إنسانيّة راقية تبتغي الخير للجميع» (8 كانون الثاني 2011). فالتحرر الحقيقي في المشرق يبدأ بتطهر الذات من البغضاء، وبناء دولة المواطنة القائمة على العدل والمساواة، لتغدو الحياة في المنطقة نموذجاً إنسانياً يرتقي بالإنسان «إلى أن نحجّ معاً إلى القدس» (13 تشرين الثاني 2010) بعد أن تكون حرّرها الأحرار من هذه الأمّة من كلّ دين وفكر.

لا يهمّنا العودة لنصوص خضر إلّا لنوضح أهمّية مشروعه الفكري اليوم لأهل المشرق (مسيحيين ومسلمين) في مواجهة محاولات التهجير والانكفاء وتزييف النصوص الدينية لتبرير الإبادة، والأسوأ تزييف الإيمان المسيحيّ نفسه بتمجيد الجريمة عمليّاً حين ينبري البعض للدعوة إلى التطبيع مع الاستعمار الإباديّ، أو الحياد الذي يشبه «حياد» بيلاطس الذي سلّم المسيح للجنود ليُصلب.

المراجع:

10 تشرين الأول 2015: «السلطة»
19 حزيران 2010: «السلطة»
30 آذار 2002 «العرب»
24 كانون الثاني 2009 «ماذا بعد غزّة؟»
26 تموز 2014: «أطفال فلسطين»
24 نيسان 2010: «مجد لبنان»
30 نيسان 2016: «الفصح»
25 أيار 2001: «خميس الصعود»
22 أيلول 2001: «الأميركيون قضاة الأرض؟»
13 آذار 2010: «الروم الأرثوذكس»
15 كانون الثاني 2011: «المسيحيون المشرقيون»
6 آذار 2010: «مسيحيو العراق وغير العراق»
31 كانون الأول 2010: «2011»
5 نيسان 2014: «حق الاختلاف»
22 كانون الثاني 2011: «بناء الكنائس في دار الإسلام»
8 كانون الثاني 2011: «مقتل المسيحيين في مصر»
13 تشرين الثاني 2010: «المسيحيون في الشرق»

مطرانُ الزمان... وجه من نور

في صلب التجربة اللاهوتيّة للمطران جورج خضر، تحتلّ حرّية الإنسان وكرامته موقعاً جوهرياً. من هذا المنطلق، واجه استبداد السلطة الدينيّة والسياسيّة، ودعا إلى تجاوز الطائفيّة والإقصاء في لبنان، وجعل من الالتزام بقضيّة فلسطين موقفاً إيمانياً. نستعيد هنا الأبعاد اللاهوتيّة لفكره، مستكشفين راهنيّة رؤيته للكنيسة والدولة والمجتمع في زمن تتفاقم فيه الانقسامات

نقولا أبومراد *

قلّما تجدُ في إنسانٍ واحدٍ رفعةَ العلم وعمقَ اللاهوت وغنى المعرفة بالسماويّات والأرضيّات مثلَما تجدها في جورج خضر. وعند عارفيه أنّ كلّ هذا كان المطرانُ يظلّله بالمحبّة والرقّة، حتّى إنّ مَن كان حولَه كان لا يشكّ يومًا بأنّه محبوب منه إلى أقصى الحدود. هذا تعلّمه من سيّده المصلوب، وتعلّم منه أنّ المحبّة الحقّة تنازلُ حتّى الانسحاق، انغماسٌ في وجع الناس وآلامهم، وفي المظلوميّة التي يعيشونها هنا وثمّة في هذا العالم.

الثورة على قدسيّة السلطة

أحبّاءُ خضرٍ هم أحبّاء الله. فقراءُ هذا العالم سادتُه. لم يساوم على هذا أبدًا، ومن هنا ثورتُه على المؤسّساتِ الجامدة، وعلى الثوابت الرثّة. هذه الثورة التي التهبت فيه حينَ أنشأ ورفاقٌ له حركة الشبيبة الأرثوذكسيّة في أربعينيّات القرن الماضي، لكي يستنهضَ إلى الحياة كنيسةً تأكلها السباتُ وخفتَ فيها الروحُ.

يقولُ جورج خضر، في واحدة من مقالاته، إنّ «الكنيسة فيها قهر كبير وظلم كبير يختفيان وراء قدسيّة السلطة». ثورتُه أوّلاً على مفهوم السلطة في الكنيسة، وامتداداً أيضاً، على مفهوم السلطة في الدولة. السلطةُ الحقيقيّة هي السلطة الخادمةُ لا الظالمة أو القاهرة. وإلّم يُطرَح المتسلّطون على صليب المسيح، فإنّهم يلبثون مجرّد طغاة في هذا العالم، سواء أكانوا في مواقع المسؤوليّة الدينيّة أم السياسيّة. أن تكون أسقفًا في الكنيسة، مثلاً، لا يبيح لكَ أن تستبدّ بالآخرين أو تستفرد بآرائك، بل أنت أسقف وراعٍ حين يرتسم فيك يسوعُ الذي أحبّ الله العالمَ به حتّى الموت. وأن تكونَ مسؤولاً سياسيًا أو حاكمًا لا يعطيك الحقَّ بأن تمارسَ الطغيانَ لأنّك إنّما أنت خادمُ حرّية الناس ورفاههم والحياة الرغيدة.

في مواجهة الطائفيّة والإقصاء

أمرانِ سعى المطران خضر إلى مواجهتهما منذ مطلع خدمته الرعائيّة: الطائفيّة السياسيّة في لبنانَ ومأساة فلسطين. وكان سبّاقاً ورائداً في ما كتبه في هذين الشأنين اللذين نظرَ إليهما انطلاقاً من إيمانه العميق بالمسيح، ولقناعته بأنّ المؤمن تقع على كاهله مسؤوليّة الإشارة إلى ما هو سيّئ لكونه مدعواً إلى أن يكون حقًّا من هذا العالم.

حين ارتمى اللبنانيّون في الاحتراب البغيض، وسعوا إلى التقوقع في محدوديّة الطوائف والإقصائيّة المتولّدة منها على غير صعيد، استوحى المطران خضر الكتابَ المقدّس إطارًا لحياة في الشأن العام يستند إلى قيم الحقّ والعدل والحرّية، وكان هذا في أواخر السبعينيّات من القرن الماضي، في عزّ ما كان يسمّى الحرب الأهليّة. بالتفاتةٍ كبرى إلى الباكين والمتألّمين والمحزونين حتّى الموت، المسحوقين في حروب الغوغاء، تحدّث خضر عن رجاء القيامة، لا في نظريّات ممجوجة، بل على صعيد واقع رعائيّ وحياتيّ أراده حرًّا من كلّ شيء إلا من التأمّل في بساطة المسيح في الإنسان الآخر «ترونَه على بهائه الأصيل»، أي كما خلقه الله في البدء، منزّهًا عن نظرتكم أنتم إليه.

من دون أن يتبنّى قولاً أو فكراً سياسيّاً معيّناً، دعا خضر اللبنانيّين، في الشأن العامّ، إلى تمثّل الكلمة الإلهيّة الداعية إلى توبة كبيرة ورصانة كبيرة، وإلى عنادٍ في الطهارة وانضباط في الخلق وعمل كثير، إذ بهذه يمكن للشأن العامّ أن يسلك في الاتجاه الصحيح.

في دعوته اللبنانيّين إلى الخروج من التراصّ الطائفيّ، والمسيحيّ تحديدًا، يذكّر خضر بأنّ هذا التراصّ «مكروه» لأنّه يخالف دعوة الإنجيل إلى إزالة الحدود المصطنعة والمتخيَّلة بين الناس، والتي هي أساس كلّ إقصاءٍ ورفض للآخر المختلف واستعداء له، فيما الله خلق الأرض واحدة وجعل خيراتها لجميع الناس وما عليها. وفي دعوة قويّة إلى «الكفاح في سبيل إلغاء الطائفيّة» في لبنان والابتعاد عن وهم «العنصريّة اللبنانيّة» - وفي لغة اليوم، أسطورة «لا يشبهونا» البغيضة – المتأصلة في «القمع الطائفيّ» في أشكاله كافة، ينظر خضر إلى صون «كرامة الإنسان وإخلاصه»، وفي ذهنه كلّ لبنانيّ من دون استثناء، ومن خلاله كلّ إنسان مؤمن على وجه الأرض.

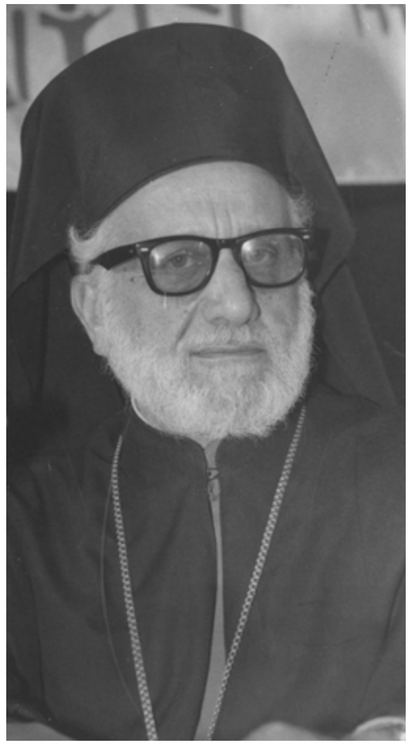

> **أمرانِ سعى إلى مواجهتهما منذ مطلع خدمته الرعائيّة: الطائفيّة السياسيّة في لبنان ومأساة فلسطين**

لاهوت الحرّية وسيادة الجميع

وإذا شاء المسيحيّون، عند خضر، في لبنان تحديداً، وفي كلّ مكان على العموم، أن تكون لهم فرادة، فلا فرادة حقيقيّة إلا إذا جاءت من «لاهوت الحرّية»، الذي يعني عنده أن يكون السيّد كبيرًا حين يريد السيادة للجميع، فلا يستعبد سواه له، لأنّه بذلك يغدو عبدًا لتسلّطه وشهواته واستعلائه وكبريائه. هذا ينطبق في الكنيسة وخارجَها، فحين تتحوّل السلطة في الكنيسة إلى سلطة تقدّس ذاتها، تصير قاهرة وظالمة، وتكون قد فرغت من دعوتها الأولى إلى أن تكون خادمة على صورة المسيح.

أمّا على الساحة الوطنيّة، فالسيادة لا تعني أن نتقاسمَ المراكز ونعتلي المناصب، بل أن نجلس معًا جميعنا على كراسي العدل والحرّية، وألا يُحرَم أحد من عدلٍ ولا تُسلَب من أحد حرّيته، ولا يرى المواطنون بعضهم بعضًا إلا شركاءَ في إعلاء بنيان يجمع المتفرّقين، ويعكس أمرَ الله للإنسان بأن يكون الآخر مكان الذات في المحبّة حتّى الفناء.

أين نحن اليوم من رجاء المطران خضر؟ نتلهّى بخطابات تافهة محاولين أن نصون هذه أو تلك من مكتسبات طائفيّة، غير آبهين بعدل أو حقّ أو رحمة، جاعلين مَن هم غيرنا عبيدًا لمحدوديّاتنا. ويبقى الله أسير هويّة نحاول أن نبرزها راسمين خطوطًا بيننا وبين الآخرين، مهما كانوا، متناسين أنّ خطوطًا كهذه، إنّما هي خطوط في رمال أوهامنا، وكان روح الله سبق أنّ أزال كلّ أثر لها، حين شاء أن تكون الأرض كلّها وما عليها لله وحده، وأن نكون نحن ضيوفًا حجّاجًا عنده لنا فيها ما للآخرين وللآخرين فيها ما لنا.

فلسطين بوصفها قضيّة إيمانيّة

أمّا الأمرُ الثاني الذي كان في قلب المطران خضر وبقي حتى نفسه الأخير، فهو فلسطين الجريحة. تبقى فلسطين عنده شاهدة على استبداد العنصريّة في المغتصبين، والمغتصبون من كلّ أمّة تحت السماء. ليست فلسطين عنده ولن تكون قضيّة سياسيّة فقط، بل هي مثال أمام الجميع، هي قضيّة الإنسان المظلوم والمتروك، وهي فضح للتافهين، لهاتكي الكرامات والحرّيات، لممرّغي رؤوس المساكين في غبار الأرض، الذين يصنّمون الله وكتابه على حسب أهوائهم، وقد أدانهم إله الكتاب الحرّ أبدًا لما هم فاعلوه باسمه.

فسلطين المستعادة رجاءٌ عند خضر، هي رمزٌ لاهوتيّ يرتبط بالخلاص والملكوت. ليست مساحة جغرافيّة أو موضع صراع بين قوميّتين، بل قضيّة إنسان اقتُلِع من أرضه وحُرم من حرّيته وكرامته. ولا تُستعاد فلسطين إلا إذا استعيد الإنسان الفلسطينيّ نفسه. أن تلتزم قضيّة فلسطين، في كتابات المطران خضر، ليس مجرّد موقف سياسيّ، بل موقف إيمانيّ رافض لكلّ ظلم والفلسطينيّ مظلوم إلى ما لا حدود.

في نظرته إلى هاتين المسألتين يمكنك أن تستشفّ ما في أعماق فكر جورج خضر. وما في هذه الأعماق هو أساس البنية اللاهوتيّة التي يقيم عليها عمارته التعليميّة والرعائيّة. وفي كلّ هذا، خضر ثائرٌ كبير على كل ثابتة عند الناس لا تقيم وزنًا لمسحوقيّة المساكين. بهذا يستحقّ المطران جورج خضر أن يكون مطران زماننا، ووجهًا من نور مشعًا في عتماتِ أيّامنا.

* أستاذ وباحث في دراسات الكتاب المقدّس واللاهوت

تاريخ

عبر سيرة رجلين من عائلة العظم الدمشقية، يستعيد المؤرخ مصطفى الميناوي في كتابه «هكذا خسروا إسطنبول» عالماً كانت فيه النخب العربية جزءاً من بنية السلطة العثمانية. وبين الوثائق الأرشيفية واليوميات العائلية، يتتبّع تحوّلات الهوية والانتماء وتنامي الشعور بالغربة في العاصمة الإمبراطورية، وصولاً إلى انهيار السلطنة وتشكّل الخريطة السياسية الجديدة للمشرق

إسطنبول كما عاشها (وفقدها) رجالها العرب

سلوى دبوق

في تموز (يوليو) 1910، عند باب البرلمان في إسطنبول، سأل وزير الداخلية طلعت بك النائب الدمشقي شفيق المؤيّد العظم: لماذا لا تصافحني؟ أجابه بأنه أقسم ألّا يصافح أي وزير قبل الكشف عن قاتل الصحافي المعارض أحمد صميم. اصفرّ وجه الوزير، وانتهى الموقف بشجار بالأيدي. بعد ست سنوات، في السادس من أيار (مايو) 1916، صعد شفيق إلى المشنقة في ساحة المرجة في دمشق، في اليوم الذي صار لاحقاً عيداً للشهداء في لبنان وسوريا.

بين اليد التي رفضت المصافحة والحبل الذي أنهى حياته، تمتدّ حكاية كتاب «هكذا خسروا إسطنبول: العرب العثمانيون ونهاية العهد العثماني» (2022) للأستاذ في جامعة «كورنيل» الأميركية المؤرخ الفلسطيني الأصل مصطفى الميناوي. وقد صدر الكتاب حديثاً بنسخته العربية عن «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، بترجمة مصطفى قاسم. في أواخر القرن التاسع عشر، لم تكن هناك دول تحمل أسماء لبنان وسوريا والعراق وفلسطين، بل ولايات عثمانية يحكمها سلطان من إسطنبول، المدينة التي كانت لأهل دمشق وبيروت عاصمةً لا مدينة أجنبية. ثم انهار هذا العالم خلال عقد واحد: عام 1908، أجبرت جمعية «الاتحاد والترقي» السلطان عبد الحميد الثاني على إعادة الدستور، قبل أن تخلعه، وبعد الحرب العالمية الأولى تقاسم الإنكليز والفرنسيون الولايات العربية.

لا يكتب الميناوي تاريخاً عاماً للعرب في العهد العثماني، بل يؤرّخ، على نحو مجهري، لعائلة واحدة، مستنداً إلى بحث امتدّ أكثر من عقد في الأرشيفين العثماني والبريطاني وصحف المشرق، وإلى مقابلات أجراها مع أحفاد العائلة، من بينهم الفيلسوف الراحل صادق جلال العظم، الذي التقاه في دمشق شتاء 2009.



متى بدا شعور العرب بالغربة في عاصمتهم إسطنبول؟

نخبة عربية في قلب الإمبراطورية

تتمحور الحكاية حول رجلين من آل العظم. الأول شفيق (1861–1916)، الذي درس في عينطورة والكلية البطريركية في بيروت، ثم في الكلية السورية البروتستانتية. بدأ الرجل موظفاً في بلدية بيروت، قبل أن يصبح مترجماً في قصر يلدز ويتولى مناصب مالية رفيعة. أما الثاني، فهو ابن أخيه صادق (1858–1910)، الضابط الذي حمل رسائل السلطان إلى الصحراء الليبية وقيصر روسيا وإمبراطور الحبشة، على الرغم من أنه يكبر عمّه بثلاث سنوات.

ولقراءة هذا العالم، يستعين المؤلف بعالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو، ولا سيما بمفهوم «الهابيتوس»، أي العادات والذوق وطرائق التفكير التي يكتسبها الإنسان من بيئته فتحدّد موقعه، وبمفهوم «تبديل الشيفرة»، أي تكييف اللغة والاسم بحسب المكان والمخاطب. يبرز ذلك في استخدام شفيق وصادق اسم العائلة نفسه بصيغ مختلفة: «العظم» في بلاد الشام، و«عظم زاده» في إسطنبول، و«المؤيّد»، نسبةً إلى أحمد المؤيّد، والد شفيق وجدّ صادق، في مراسلاتهما بالفرنسية مع الأجانب. لا يرسم المؤلف هذا العالم بألوان الحنين والرومنسية، ففي حي تشويقية، حيث سكن كبار رجال الدولة، حصل السكان على مختبر خاص لفحص مياه الشرب، في وقت كانت فيه الكوليرا تحصد أهالي الأحياء الفقيرة. وفي إحدى صور العائلة، يظهر فتى أسود اسمه بلال، جيء به من السودان، وكانت الأسرة تصفه بأنه «ولد بالتبنّي»، في صيغة كانت غالباً ما تخفي شكلاً من أشكال العبودية المنزلية. لكن أدوات بورديو النقدية، التي تحضر بثقل في المقدمة، تتراجع في الفصول السردية، حتى تكاد تبدو إطاراً نظرياً معلناً أكثر منها أداةً للتحليل. والأهم أن المؤلف يبني استنتاجات عن مجتمع بأكمله انطلاقاً من تجربتي رجلين يقفان في قمة هرمه.

من «العثماني» إلى «الأبيض»

يحضر صادق في الكتاب أكثر من عمّه، لأنه ترك يوميات رحلتيه إلى الصحراء الليبية عام 1895 والحبشة عام 1904. في ليبيا، يبكي عند سماع مديح السلطان ويهتف «عاشت العثمانية»، لكنه يتجنّب وصف البدو بكلمة «عرب»، لأنها الكلمة التي قد تكشف ما يجمعه بهم، فارار، بصفته أرستقراطياً دمشقياً ومبعوثاً سلطانياً، أن يميّز نفسه حضارياً وطبقياً عنهم ويؤكد انتماءه إلى نخبة إسطنبول العثمانية. أما في الحبشة، فيعرّف نفسه ضمن فئة «البيض»، في مقابل السكان المحليين.

ومن أهم لحظات الكتاب اكتشاف الميناوي أن النسخة العثمانية من رحلة الحبشة، المنشورة في إسطنبول عام 1906، حذفت فقرة وردت في المخطوطة التي اعتمدتها الترجمة العربية الصادرة في القاهرة عام 1908. تتناول الفقرة لقاء صادق نحو 300 لاجئ أرمني في أديس أبابا، كانوا قد فرّوا من مجازر عام 1895، وتكشف موقفه العدائي منهم. ويروي المؤلف أنه ظلّ سنوات يعتقد أن صادقاً لم يشارك في أي مهمة مرتبطة بتلك الأحداث، إلى أن قادته برقية بريطانية سرية من صوفيا، مؤرخة في 3 كانون الأول (ديسمبر) 1904، إلى اكتشاف أنه كان عضواً في لجنة أرسلت عام 1896 لتقييم الأضرار وتوزيع المساعدات. ثم عثر في الأرشيف العثماني على وثيقة مؤرخة في 22 تموز (يوليو) 1896 تثبت وجوده في بيريجيك قرب أورفة.

ولا ينسب الكتاب إلى صادق أي مشاركة عسكرية، لكنه يبيّن أنه أدّى دوره ممثلاً للسلطنة، وعمل على تلميع صورتها أمام أوروبا. حتى إن صورته ظهرت عام 1895 على غلاف ملحق صحيفة «لو بوتي جورنال» الفرنسية، ضمن حملة عثمانية تصف المجازر بأنها «مناوشات محلية»، وتتهم الصحافة الأوروبية بالمبالغة. ويُعدّ اعتراف المؤلف بخطئه، ومقاطعته أرشيف الدولة بأرشيفات أخرى، من أجمل ما في الكتاب.

يتطرق الكتاب إلى سؤال محوري: متى بدأ شعور العرب بالغربة في عاصمتهم إسطنبول؟ يرى المؤلف أن هذا التحول بدأ قبل الحرب العالمية الأولى بسنوات، ويستشهد على ذلك بلقب «عرب عزّت» الذي أطلق على أحمد عزّت العابد، كاتب سر السلطان؛ حيث كانت كلمة «عرب» في اللسان التركي العامي تُستخدم أيضاً بمعنى «الأسود»، محملةً بدلالات ترتبط بالاسترقاق. ورغم جاذبية هذه الفكرة، إلا أنها تقف على أرض رخوة؛ إذ تعتمد على أدلة محدودة: لقب شخص واحد، وملاحظات في يوميات فردية، وتعريف معجمي واحد. وتزداد هذه الفكرة هشاشة مع لجوء المؤلف المتكرر للتخمين النفسي (مثل: «لا بد أنه شعر بكذا»)؛ وهو منهج يعلنه الكاتب بشفافية، لكنه يلقي على عاتق القارئ عبء الفرز بين ما تؤكده الوثيقة الأرشيفية وما يقترحه الخيال التاريخي.

سقوط عالم وذاكرة منقسمة

مع خلع السلطان عبد الحميد الثاني، تساقط رجاله. خُفّضت رتبة صادق فتقاعد، ثم قبل منصباً في جدة، وتوفي عام 1910. أما شفيق، فترك منصبه المربح في إدارة حصر التبغ (الريجي) وأصبح نائباً عن ولاية سوريا. استقبله البرلمان بالصفير، ولم يتوقّر خصومه عن التشهير به حتى في مأساته العائلية، المتمثلة في وفاة زوجته نعمت ورضيعهما. لكنه لم ينكسر؛ شارك في تأسيس جمعية «الإخاء العربي العثماني»، ودافع عن حق العرب في أن يكونوا شركاء متساوين في الدولة، لا ضيوفاً يحظون بالتسامح.

ثم جاءت الحرب، وحكم جمال باشا بلاد الشام حكماً عسكرياً قاسياً. اعتُقل شفيق مع سياسيين ومثقفين عرب، بتهمة السعي إلى إقامة خلافة عربية، وحوكموا أمام محكمة عسكرية متعجّلة، ثم أعدموا. ونُفيت بناته إلى بورصة مع الآف العرب، فيما كتب ابنه هشام يرجو إعفاءهن من النفي، ولا أثر في الوثائق لأي جواب. وبعد الحرب، تفرّقت الأسرة بين تركيا وسوريا ومصر، واختار أفرادها بلدان إقامتهم بدافع الزواج والإرث والعمل، أكثر من الانتماء القومي.

يُحسب للمؤلف أنه يكتب عن شفيق بإنصاف واحترام، ويقدّمه إنساناً من لحم ودم، لا رمزاً جامداً. لكن توازن الكتاب يختلّ أحياناً؛ فشفيق، لأنه لم يترك نصوصاً بقلمه، يبقى في معظم الفصول ظلاً لابن أخيه، حتى إن الرجل الأكثر مأساوية هو الأقل حضوراً. أما النساء، فيبقين صوراً صامتة، ومن بينهن نعمت، زوجة شفيق، التي تحضر في الحكاية من دون أن يُسمع صوتها.

لا يقدّم «هكذا خسروا إسطنبول» إجابة سهلة عن سؤال الهوية العربية العثمانية، ولا يحوّل شخصياته إلى أبطال أو أشرار. إنه يعيد تركيب عالم كان فيه العربي قادراً على الصعود داخل الدولة، والإيمان بها، ومعارضتها في آن واحد. لا ينتقص الكتاب من أسهم يُستعاد كل عام في السادس من أيار، بل يضيف إليه بُعداً آخر: فالرجل الذي صار رمزاً كان، قبل ذلك، نائباً عنيداً رفض أن يصافح يداً رأى فيها ظلماً، في مدينة كان يعدّها مدينته، قبل أن تُلفظه.

رواية

رامي طويل: مذبحة الهوية في زمن الخوارزميات

في روايته «غرفة المرايا» (دار الساقي)، يتقصّى الكاتب رامي طويل مصير الهوية الإنسانية في عالم تحكمه الطوائف والمؤسسات والخوارزميات. عبر سيرة بطل تتنازعه أسماء وهويات متعدّدة، وبناء سردي دائري ولغة سينمائية، يفكّك الروائي آليات تشييء الإنسان، مستكشفاً تقاطع العنف السياسي والديني مع سطوة التكنولوجيا في اختزال الفرد إلى بيانات رقمية

بول مخلوف

الظاهر، أنّ رامي طويل ينظر إلى الإنسان المعاصر بوصفه كائناً «برّ-إلكترونياً»: نصفه يمشي على الأرض، ونصفه الآخر يترنّص خلف الشاشات، وهو مهدد، في كل لحظة بأن يختزل إلى رقم بياني أو شيفرة خوارزمية. من نافذة الإنترنت التي تطلب من مستخدمها إثبات أنه إنسان لا آلة، يستل الروائي والمترجم رامي طويل إلى هذا الوجود المزدوج، مفتتحاً روايته «غرفة المرايا» (دار الساقي) بسؤال مسموم استولدته التكنولوجيا ثم ردّته إلينا: «هل أنت روبوت؟». من هذا الاستفهام العبثي الذي يختبر بشريتنا عبر شاشة، ينسج الطويل سفراً روائياً بديعاً، يفكك عبره مفهوم «تشيّؤ الهوية» ليجعل من رحلة بطل مشرّد، يتنقل بين أسماء متعددة وقنعة زائفة، صرخةً وجودية في وجه منظومة سياسية ودينية واقتصادية حولته إلى «مسخ».

بطل (أبطال) رامي طويل يجسّد أزمة الكينونة في أقصى تجلياتها، ليس من خلال الصراع النفسي فحسب، بل عبر «مذبحة الأسماء» التي يتعرض لها. فهو طفلٌ لقيط تتقاذفه المؤسسات الكنسية تمنحه اسم «جرجس» لكنها تصفه بالشيطان على إثر تمرده، و«دار الأيتام الإسلامية» تسميه «محمد» وتفرض عليه طقوساً لا يفهمها، ثم يهبط إلى سوق النورية ليعرف به «صبحي». إذ يتحول إلى رقم في مصرف، وسلعةٍ في سوق الدعارة، قبل أن يحاول صناعة هوية المثقف المتمرد باسم «ناصيف».

هذه الأسماء التي يطلقها طويل على بطله ليست مجرد أسماء، بمعنى أنها لا تلعب وظيفة التعريف بقدر ما هي «أدوار اجتماعية» يفرضها مسرح الحياة اللبنانية المتمرّق على بطله. هو مسيحي ومسلم، لقيط وابن مؤسسة، منقف وعاهرة، ضحية وجلاد. هذا التعدد يُثبت أنه لا يملك «هوية أصلية»، بل هو نسخٌ متطابقة يلبسها حسب الطلب، حتى يدرك في النهاية أن سيرته الشخصية لم تكن إلا مادة للآخرين ليصنعوا منها حكايات.



هو مسيحي ومسلم، لقيط وابن مؤسسة، ضحية وجلاد

يبدو سؤال «هل أنت روبوت؟» حيلة استفهامية باردة تطلقها الشاشات لاختبار البشرية، غير أنها تتحول في رواية طويل إلى مذبحة وجودية. تفتتح الرواية مشهدها برجل يلقي بنفسه من جسر في بيروت، ليتفكك جسده في الهواء إلى أرقام ورموز إلكترونية تتناثر، وتغلق الرواية دائرتها بذات المشهد الذي يختبره البطل (ناصيف) وهو يذوب في غرفة مراياه ليصبح بيانات. بين هذا الاستهلال المدمّر وذاك الختام العبثي، يمتد سرد روائي صادم يروي سيرة لقيطٍ تتقاذفه حروب لبنان وطوائفه، وفيه يمارس الطويل عملية تشريح قاسية لمفهوم «تشيّؤ الهوية»، حيث يتحول الكائن البشري إلى رقم مصرفي، وسلعة جسدية، ومسخ تقتات عليه المؤسسات.

كتابة سينمائية

منذ السطور الأولى، يتخفّف الراوي من حرارة العاطفة، ويتخذ لنفسه عيناً باردة ترصد العالم من مسافة لا تسمح للشفقة بأن تحجب قسوته. يصف مشهد الانتحار بلغة سينمائية مسننة، وكأميرا ترصد التفاصيل الدقيقة: «دوّت صرخته للمرّة الأخيرة وهو يدير ظهره إلى الحشد... رفع رأسه، فبدا شامخاً... ما إن رفع قدميه ليقف على رؤوس أصابعه حتى أخذ جسده يتفكّك». اللغة لا ترثي الضحية، ليس ثمة رثاء، اللغة هنا تلتقط التحوّل إلى «كم هائل من الأرقام والرموز الإلكترونية التي راحت تتناثر في الهواء». هذا الانزياح من الجسد المادي المزلق إلى البيانات الرقمية هو مفتاح الرواية بأكملها. لا يستجدي الروائي شفقة القارئ، بل يضعه أمام شاشة عرض باردة، حيث يتحول الموت إلى ترند، والجسد إلى شظايا سفراء. هذا الأسلوب، الذي يتنقل بين رصد الشاشات والمقاطع المصورة، يجعل القارئ شريكاً في الجريمة الرقمية: نحن نشاهد انتحار الرجل كما يشاهده المليارين على هواتفهم، محاصرين بين الطائرات الإسرائيلية المسيرة التي تحلق فوق بيروت، وشاشات الهواتف التي تلتقط الأنفاس الأخيرة.

تفكيك الوهم ومسرح الدمى اللبناني

يخلع رامي طويل قناع الحياد ويفضح اللعبة أمام أعيننا. يمضي في كسر وهم الواقعية، حيث يلتفت البطل إلى القارئ في الصفحات الأخيرة معترفاً بأنه كان يعبث بعقولنا، وأن الحقائق التي شيدناها قد تكون سراباً. إنها كتابة تتمرأى في ذاتها وتكشف عن أسرار صناعتها، لتؤكد أن الحكاية نفسها صارت بضاعة. تتجلى هذه الفوضى السردية في مشهد كتابة الشعارات على جدران المدينة؛ حيث تتزاحم صور السياسيين وقادة الميليشيات، وتختلط شعارات الحرب الأهلية بالثورات. لبنان هنا مسرحٌ كبير للدمى والجميع يتقاتل باسم الهوية، بينما الهوية الحقيقية تُسحق تحت وطأة الرصاص. حتى الحب والجنس لم ينجوا من هذا التشييء، فـ«مريم» تتحول إلى بائعةٍ للحم، والجسد تمارس عليه ذكورية الحرب اغتصابها الأول قبل أن يقحم في سوق الدعارة. الرواية تُعري الأنظمة التي تحوّل البشر إلى مجرد أدوات استهلاك، وتفضح النفاق الديني الذي يبارك القتل ويحمي الجلادين.

غرفة المرايا: الصومعة والمحكمة

وهكذا، إنّ «غرفة المرايا» هي الصومعة والمحكمة التي يلجأ إليها البطل. يضع مرآتين متقابلتين ليخلق انعكاسات لا نهائية، باحثاً عن الجزء الخلفي من رأسه، فلا يجد سوى مئات «العيون المماثلة». المرايا هنا تضاعف التشظي وتخلق وهماً بالعمق. في ذروة الانهيار، تظهر شخصية «أثينا» لتعيدنا إلى الأسطورة اليونانية (مارسياس الذي سُلخ جلده حياً)، لتعمق فكرة أن الأنظمة الحديثة، كآلهة القديمة، لا ترحم من يتحداها. يدرك البطل أن مرايا العالم لا تعكس الحقيقة، بل تصنع نسخاً مكررة من الوجوه المذعورة، وأن الهروب من الحقيقة مستحيل حين تتحول المدينة كلها إلى غرفة مرايا عملاقة.

الإنسان كصوت انتخابي

على أنّ النص العبثي المسرود يبلغ ذروة عبثيته في الشكل الذي بناه رامي طويل، حيث الاستهلال يجد نفسه مرة أخرى في الخاتمة، في حركة دائرية تنتهي حيث تبدأ. ينتهي بذوبان البطل وتفكك جسده إلى أرقام، وتتكرر ذات النظرة التي رأيناها في مشهد الانتحار الأول على الجسر. الرواية تعود إلى نقطة الصفر لتثبت أن الإنسان المنزوع من إنسانيته لا يملك سوى خيارين: أن يسحق تحت وطأة البيانات، أو أن يصرخ في وجه العالم «نعم، أنا روبوت!»، لعل الآلة ترحمه من بشاعة الواقع. رامي طويل يصنع مرآةً من زجاج مشروخ؛ نصٌ ينتقل بلغةٍ سينمائية صادمة بين أنقاض بيروت وبرودة الشاشات، ليضع القارئ أمام حقيقته المرة: نحن نعيش في زمن تُسلخ فيه الهويات، ولا يبقى من الإنسان سوى أصغر تتطاير في الهواء، وحكاياتٍ المرايا هنا تضاعف التشظي وتخلق وهماً بالعمق. في ذروة الانهيار، تظهر شخصية «أثينا» لتعيدنا إلى الأسطورة اليونانية (مارسياس الذي سُلخ جلده حياً)، لتعمق فكرة أن الأنظمة الحديثة، كآلهة القديمة، لا ترحم من يتحداها. يدرك البطل أن مرايا العالم لا تعكس الحقيقة، بل تصنع نسخاً مكررة من الوجوه المذعورة، وأن الهروب من الحقيقة مستحيل حين تتحول المدينة كلها إلى غرفة مرايا عملاقة.

الإنسان كصوت انتخابي

على أنّ النص العبثي المسرود يبلغ ذروة عبثيته في الشكل الذي بناه رامي طويل، حيث الاستهلال يجد نفسه مرة أخرى في الخاتمة، في حركة دائرية تنتهي حيث تبدأ. ينتهي بذوبان البطل وتفكك جسده إلى أرقام، وتتكرر ذات النظرة التي رأيناها في مشهد الانتحار الأول على الجسر. الرواية تعود إلى نقطة الصفر لتثبت أن الإنسان المنزوع من إنسانيته لا يملك سوى خيارين: أن يسحق تحت وطأة البيانات، أو أن يصرخ في وجه العالم «نعم، أنا روبوت!»، لعل الآلة ترحمه من بشاعة الواقع. رامي طويل يصنع مرآةً من زجاج مشروخ؛ نصٌ ينتقل بلغةٍ سينمائية صادمة بين أنقاض بيروت وبرودة الشاشات، ليضع القارئ أمام حقيقته المرة: نحن نعيش في زمن تُسلخ فيه الهويات، ولا يبقى من الإنسان سوى أصغر تتطاير في الهواء، وحكاياتٍ مسروقة في زحام الوجوه المتشابهة، وصوتٍ انتخابي في سجلات دولةٍ لا تعترف إلا بالأرقام.

أنثروبولوجيا

من خلال حكايات فردية تتقاطع فيها التجارب الشخصية مع الواقع السياسي والاجتماعي، يفكّك الأنثروبولوجي الفلسطيني ساند عطشان في كتابه «في أرض المعونة» منظومة العمل الإنساني في فلسطين، مستكشفاً تناقضاتها وحدودها وآثارها في الحياة اليومية والعلاقات الأسرية والبنية الطبقية، ومسائلاً دور المساعدات الدولية في تكريس واقع استعماري يستدعي التحرّر والعدالة والتعويض

سائد عطشان
يفكّك «اقتصاد المعونة» في فلسطين

وصال الوردي

لم تكن البداية التي اختارها الأنثروبولوجي الفلسطيني سائد عطشان لكتاب عن المساعدات والإغاثة متوقعة؛ إذ ينطلق من نهاية حياة «سيدو يعقوب»، فيقدم صورة لجده وهو يكوي بدلته بنفسه ويعتني بأناقته قبل أن يخرج حاملاً بطاقة المساعدات في طريقه لاستلام أدويته من الأونروا.

«ظلّ سيدو متمسكاً ببطاقته الصادرة عن الأمم المتحدة... لم تكن زيارة عيادة الأونروا ومركز توزيع المعونات بالنسبة إليه مجرد طقس لازم حياته كلها... كان تلك الزيارات تعيده إلى الزمن الذي سبق فقدانه أرضه وانهيار عالمه. بهذه الطريقة، ظلّ قادراً على البقاء متصلاً بالعالم الذي عرفه قبل النكبة».

من عتبة سيدو يعقوب إلى مساحة أوسع، يتتبع كتاب «في أرض المعونة: مقالات في الحالة الفلسطينية»، الصادر حديثاً بالإنكليزية عن منشورات «ستانفورد»، الحضور الإنساني الإغاثي في فلسطين. تقدم المقالات الواردة هنا أنثروبولوجيا متعددة المناظير، تصف تجارب أشخاص التقى بهم الكاتب على مدى عقود من حياته وعمله الميداني؛ أولئك الذين يشكلون عالم المساعدات: العاملون الأجانب والفلسطينيون في مجال الإغاثة، والمستفيدون، والباحثون. يتألف الكتاب من خمسة أجزاء: «جينيالوجيا»، و«الاحتلال»، و«عائلة»، و«صحة»، و«مستقبل». ويضمّ كل جزء فصولاً عدة، يبدأ كل منها باسم الشخصية التي يقول حكايتها. سنقرأ عن شيرين الأعرج، وإيلانا فلدمان، وهالة عليان، وفيليب، وسيما شاكر، وسارة روي، ونادرة شلهوب كيفوركيان، ومها أبو دية، وريتا جياكمان، ورزان النجار وآخرين وأخريات.

حين تصبح المعونة بديلاً من الحقوق

يستخدم المؤلف مفهوم Humanitarianization، بمعنى تحويل القضية الفلسطينية إلى مسألة تُدار أساساً من خلال التدخلات والبرامج والمشروعات الإنسانية، بدلاً من التعامل مع الفلسطينيين باعتبارهم جماعة سياسية تطالب بالتحرر والسيادة وتقرير المصير، يجري تفكيك حياتهم الجماعية إلى قطاعات ومشكلات منفصلة، يتولى خبراء ومنظمات إدارة كل منها: من الغذاء إلى العلاج فالتعليم والإسكان، وحماية الأطفال... وصولاً إلى البنية التحتية. تصبح فلسطين مختبراً عالمياً لتطبيق السياسات الإنسانية واختبار حدودها.

في الفصل الأول «عن الصمود»، تظهر شيرين الأعرج، المعلمة التي أصرّت على الإبقاء على مدرسة محلية في قرية «اللوجة»، وقد كان لها أثر على استمرار وجود المجتمع الفلسطيني في تلك القرية. اعتقل الاحتلال شيرين الذي وضعت علم الأمم المتحدة على المدرسة بهدف الضغط على المنظمة للإبقاء عليها مفتوحة. يرى عطشان أن قصة شيرين تصلح مدخلاً إلى مفهوم الصمود والعلاقة المعقدة بين العمل الإنساني والقدرة على البقاء. ويشير إلى أنّ ارتباط الأعرج بالمؤسسات الدولية وخبرتها في العمل الإنساني يساعدانها على الثبات، لكن الجهود الإنسانية لم تؤدِّ إلى التغييرات السياسية والمادية التي تحتاجها قريتها، بل أصبحت المساعدات، في بعض الحالات، بديلاً من الحقوق الوطنية.

الرجولة تحت وطأة الاحتلال

ربما يكون الفصل المعنون «عن الذكورة» من الكتابات الإنسانية النادرة، حول أثر الاحتلال في الرجال الفلسطينيين وفي تصوراتهم عن الرجولة والقدرة على إعالة الأسرة وحمايتها. من خلال شخصيات مثل خالد، اللاجئ الذي يحمل شهادة دكتوراه ويعاني البطالة والتهميش، يستكشف الكاتب تراكم الإذلالات اليومية عند الحواجز وفي أماكن العمل ومخيمات اللجوء، التي تتسلل إلى العلاقات العائلية وإحساس الإنسان بكرامته. ويقدم الفصل نقداً للخطاب الغربي الذي يركز على النساء والأطفال بوصفهم الفئات الأكثر استحقاقاً للحماية، تاركاً الرجال خارج دائرة التعاطف، أو واضعاً إياهم في خانة الاشتباه والعنف.

يروي عطشان قصة انتصار التي حصلت على قرض من منظمة فرنسية غير حكومية لبدء مشروع صغير في الضفة الغربية. تعطي المؤسسة القروض للنساء حصراً، لكن انتصار أعطت المال لزوجها لفتح دكان أصبح مصدر دخل الأسرة. كان الزوج عامل بناء داخل «إسرائيل»، مشاركاً في بناء المستوطنات والجدار. عمل عرّضه لاحتقار المحيطين به وأدخله في اكتئاب طويل. وبعد إصابة أفقدته عمله، أصبح عاطلاً عن العمل، يمارس العنف ضد انتصار وابنتهما. تقول انتصار إن عودته إلى العمل خفّفت من عنفه وأعادت إلى العائلة شيئاً من سلامها. لكنها تخفي عن المنظمة أنها سلّمت القرض لزوجها، إذ قد يؤدي اكتشاف الأمر إلى مطالبتها بسداده فوراً. تكشف الحكاية عن الفجوة بين تصورات المؤسسات المانحة عن تمكين النساء وتعقيدات الحياة الأسرية؛ فالقرض المخصّص لمشروع نسائي تحوّل، في واقع انتصار، إلى وسيلة لإعادة الاستقرار وإعالة الأسرة، في حين أن الظروف الاقتصادية والنفسية التي تحكم حياة أفرادها خارج حسابات المؤسسة.

التمويل المشروط وصناعة النخب

في فصل «عن النزاهة» يتوقف الكاتب عند ناجي عودة، الناشط الاجتماعي في مخيم الدهيشة، الذي يرفض التمويل الأميركي المشروط بالتوقيع على وثائق تنبذ الإرهاب وفق التعريفات الأميركية. تصبح نزاهته مثالاً على صعوبة الحفاظ على الاستقلال الأخلاقي في قطاع يعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الخارجي. ويمتد النقاش إلى رام الله، حيث يحلّل الكاتب التفاوت الطبقي والفساد وأثر المساعدات الدولية في تكوين نخب اقتصادية وسياسية، مستحضراً مفهوم «متلازمة رام الله» وما ينطوي عليه من تطبيع مع حياة تبدو مستقرة داخل واقع استعماري محاصر.

ما بعد الإغاثة: أفق العدالة والتحرر

يفتح عطشان النقاش حول إمكان تصور تعويضات للفلسطينيين عن عقود من الاستعمار والاقتلاع والحرمان. ويستعرض مسؤولية ألمانيا التاريخية وعلاقتها بإسرائيل، كما يتناول العنصرية المعادية للفلسطينيين، وأشكال التضامن بين السود والفلسطينيين. ويقترح مفهوم ما بعد الإنسانية الإغاثية (Post-humanitarianism)، إطاراً يستعيد الحقوق السياسية والاقتصادية ويضع المساءلة والعدالة في قلب أي تصور للمستقبل.

ومثلما انطلق الكاتب من مساحة عائلية حميمة، يعود إليها في النهاية برسالة يوجّهها إلى ابنتي شقيقته المتزوجة في غانا، مالك ومسياء: «سيأتي يوم تتغمسان فيه في الحياة داخل الحي الفلسطيني في القدس، وتقتسمان الخبز مع فلسطينيين سود آخرين في يافا وأريحا. سيأتي يوم لن يكون أمام والديكما فيه خيار سوى أن يخوضا معكما «الحديث الصعب» عن معنى أن تكونا أميركيين من أصول أفريقية... وسيأتي يوم آخر لن يكون أمامهما فيه خيار سوى الإجابة عن أسئلتكما بشأن صدمة الشعب الفلسطيني»، هكذا إلى أن يختم عطشان كتابه ورسالته بتوقيعها: «أنتما حزان».

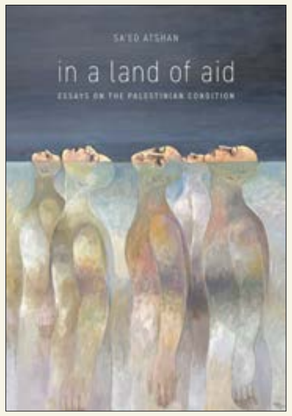

أصبحت المساعدات، في بعض الحالات، بديلاً من الحقوق الوطنية

دفاتر

جاء عالم الآثار الأميركي ألبرت غلوك إلى فلسطين بحثاً عن الشواهد المادية للروايات التوراتية، فانتهى إلى تفكيك الأسس الأيديولوجية لعلم الآثار الكتابي، مكرّساً جهوده لاستعادة التاريخ الفلسطيني وتوثيق تراثه المادي. وفي عام 1992، اغتيل في ظروف غامضة، تاركاً مشروعاً معرفياً يتحدّى السردية الصهيونية ويعيد الاعتبار إلى ذاكرة الفلسطينيين وتاريخهم في أرضهم

من التنقيب عن التوراة إلى استعادة فلسطين

مَن قتل الدكتور ألبرت غلوك؟

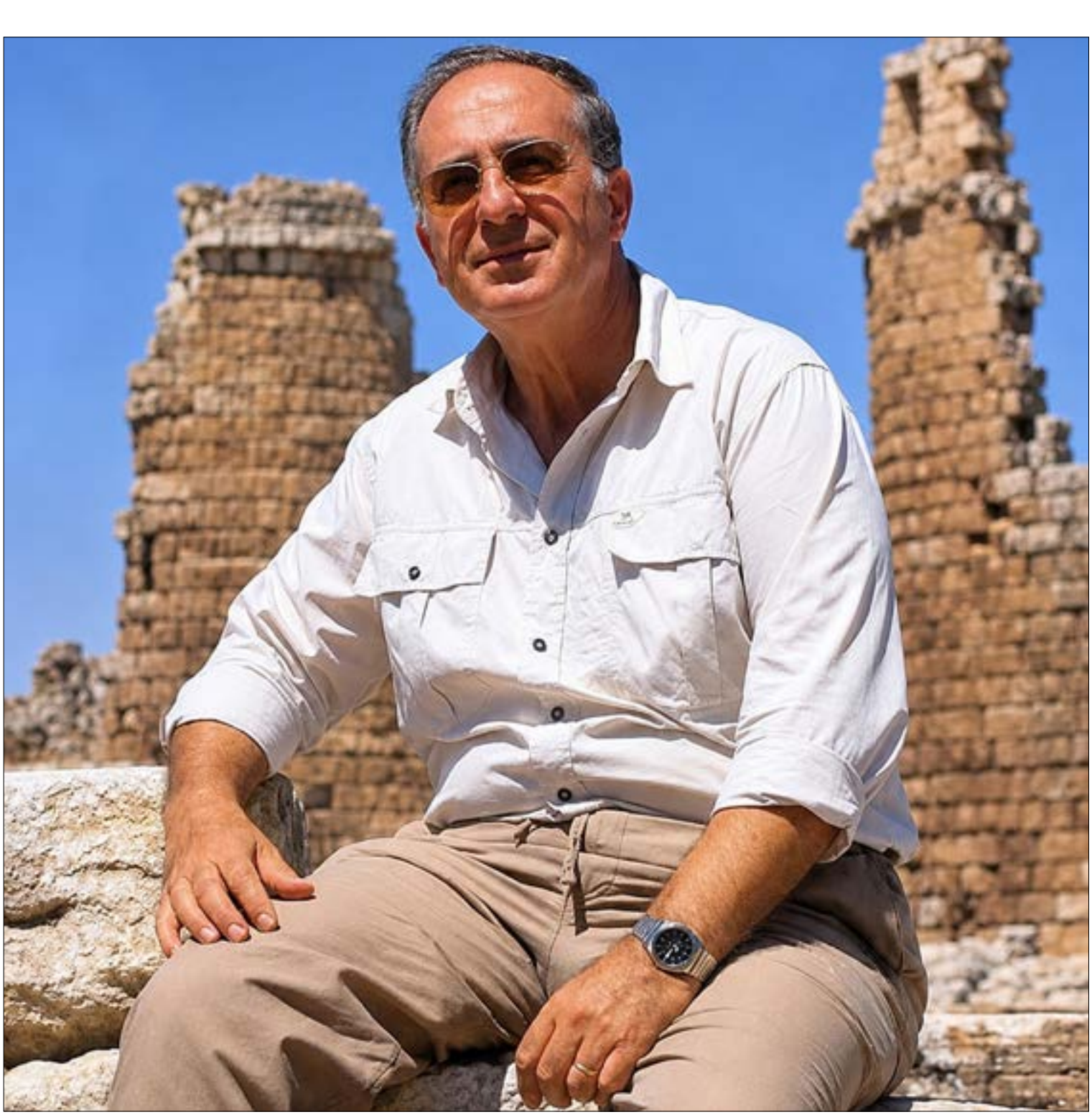

سعيد محمد

وصل ألبرت غلوك (1925 -1992)، الذي كان قساً لوثرياً من ولاية إلينوي الأميركية، إلى فلسطين عام 1962 بوصفه عالم آثار توراتياً طموحاً يعتزم التنقيب في موقع تل تعنّك قرب جنين بحثاً عن الشواهد المادية لقصص الكتاب المقدس.

بيد أن سبعة عشر عاماً قضاها في الضفة الغربية أحدثت تحولاً جذرياً في وعيه المعرفيّ والإنساني. عبر حفرياته الميدانية، أدرك أنّ الأرض التي طالما رسمت مسرحاً للروايات الكتابية، هي في الواقع موطن حيّ لشعب عريق يخوض صراعاً يومياً مريراً من أجل البقاء، وأنّ التخصص الأكاديمي الذي جاء لخدمته ليس سوى أداة أيديولوجية محض، غايتها إقصاء السكان الأصليين وتهميش حضورهم التاريخي لمصلحة تاريخ مفروض.

من التوراة إلى تاريخ الفلسطينيين

وكان أن عاد إلى منطقة تل تعنّك مجدداً، حيث وجّه معوله نحو القرية العربية القائمة من قرون عند سفح التل، متتبعاً تفاصيل الحياة اليومية للفلسطينيين التي امتدّت جذورها لآلاف السنين، قبل أن يكرّس جهوده لاحقاً - من موقعه أستاذاً في جامعة بيرزيت - لتأسيس أول قسم فلسطيني لعلم الآثار، تطوّر لاحقاً إلى «معهد الآثار الفلسطيني»، الذي يُعدّ فريداً من نوعه في العالم العربي، وحرص على استمرار نشاطه البحثي والتعليمي بحرفيّة وتفانٍ خلال سنوات الانتفاضة الأولى في ظلّ الإغلاقات المتكررة التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الجامعة.

علم الآثار في خدمة الأيديولوجيا

مشروع غلوك في نقد علم الآثار الكتابي تبدى في أبحاث علمية فارقة، أبرزها دراستاه «التحيّز الثقافي في علم آثار فلسطين» و«علم الآثار بوصفه نجاة ثقافية: مستقبل الماضي الفلسطيني». إذ بيّن أنّ الممارسات الأثرية في فلسطين، منذ تأسيس «صندوق استكشاف فلسطين» البريطاني عام 1865 دأبت على إسناد مواقع أثرية كاملة إلى إسرائيل استناداً إلى افتراضات مسبقة تفتقر إلى الأدلة الأثرية والأنثروبولوجية القاطعة، وتعاملت مع الطبقات التاريخية العربية كعوائق ينبغي جرفها للوصول إلى الطبقات الكتابية المفترضة.

عرّت أطروحات غلوك البنية السياسية المؤدلجة التي شكّلت التصور الغربي السائد عن فلسطين، بداية من الموروث الثقافي الاستشراقي الغربي الذي أسقط الجغرافية الكتابية تعسفاً على شرق المتوسط، مروراً بالمشروع الصهيوني لاستيطان فلسطين واقتلاع أهلها واستبدالهم بشعب ملفق، وانتهاء بالإجراءات المنهجة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي في طمس التراث الفلسطيني من خلال مصادرة اللقى الأثرية والمكتبات والمتاحف وإغلاق مئات المواقع الأثرية وتدمير التجمعات والقرى التي تشكّل بمجموعها البيئة المادية لذاكرة الشعب الفلسطيني الحية.

استعادة الذاكرة الفلسطينية

لكسر حلقة هذا الإسقاط والتزوير والقسر، عمل غلوك على بناء علم آثار تاريخي وإثنوغرافي يدرس القرية الفلسطينية التقليدية والعمارة المحلية واللقى المادية في القرى ومخيمات اللاجئين بموضوعية علمية صارمة، كما كرّس الأشهر الأخيرة من حياته للمساهمة في تسجيل تاريخ وصور 418 قرية فلسطينية دمّرتها إسرائيل خلال حرب 1947-1948. جهد توثيقي ضخم أنجز بالتعاون مع المؤرخ وليد الخالدي وصدر بعد وفاته باللغة الإنكليزية تحت عنوان «كل ما تبقى (All That Remains)».

اغتيال العالم وإسكات الحفريات

هذا النهج كان خطراً ماحقاً على كل ما تعنيه «إسرائيل» وسُوّقت على أساسه في الغرب. ولذلك في 19 كانون الثاني (يناير) 1992، وعقب يوم عمل قضاه في فرز القطع الفخارية داخل مكتبه في جامعة بيرزيت، توجه غلوك نحو منزل مساعدته في البلدة، ليعترضه شاب ملثّم بكوفية أطلق عليه رصاصتين في الرأس والعنق من الخلف، ثم أتبعهما برصاصة ثالثة في القلب من الأمام للتأكد من إسكاته إلى الأبد، قبل أن يفرّ في سيارة تحمل لوحات ترخيص إسرائيلية. أحاطت بالجريمة ملابسات مريبة أثارت جدلاً واسعاً ظلّ قائماً حتى اليوم، إذ تأخر وصول السلطات الإسرائيلية إلى موقع الحادث ثلاث ساعات كاملة رغم تمركزها القريب. كما امتنعت عن فرض حظر التجول المعتاد في مثل هذه الحوادث، واكتفت بتحقيقات سطحية مقتضبة رغم أن المستهدف في الاغتيال كان من التابعية الأميركية. تشعّبت الفرضيات المتداولة حول الجهة المنفّذة، ونسبتها السلطات الإسرائيلية إلى خلية تابعة لحركة «حماس». لكن أقوى الفرضيات ترجّح تورط وحدة مستعربين إسرائيلية أو مستوطنين متطرفين أو عملاء فلسطينيين للشاباك بهدف إغلاق جبهة ثقافية فتحت على السردية المؤسسة للكيان العبري في فلسطين وأظهرت تهافتها علمياً.

لقد بقي قاتل ألبرت غلوك مجهولاً. أمّا ما فعله في تل تعنّك جوار جنين، فواضح وجليّ. لذلك، فالملثم الذي أطلق النار على العالم الشجاع، ربما كان محض أداة تافهة لمنظومة تحاول حرمان الفلسطينيين من أن يستردوا تاريخهم في أرضهم كنقيض معرفي مستند إلى وقائع مادية في الطبقات المتراكمة عبر الأزمنة، بما يخرج بلادهم من دور مسرح (علم) الآثار الكتابي، ويعيد الحكاية برمتها إلى أهلها الحقيقيين.